العولمة المالية
و
الأنظمة المصرفية العربية

د. غالم عبد الله



العولمة المالية

و

الأنظمة المصرفية العربية

تأليف

د.غالم عبد الله

نبلاء ناشرون وموزعون

الأردن - عمان

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

- هاتف : 5658252 – 5658253
- فاكس : 5658254
- العنوان : العبدلي- مقابل البنك العربي

ص. ب : 141781

Email: darosama@orange.jo

www.darosama.net

نبلاء ناشرون وموزعون

الأردن – عمان- العبدلي

الطبعة الأولى

2014م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2013/6/1870)

382 عبد الله ، غالم لطفي

العولمة المالية وآثارها على الأنظمة المصرفية العربية/ غالم لطفي عبد الله.- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013.

( ) ص .

ر.أ : (2013/6/1870)

الواصفات: /العولمة//الاقتصاد الدولي/

ISPN: 978-9957-22-563-6

فهرس

المحتويات .... **الصفحة**

المبحث الثالث

الفصل الرابع

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثالث

المقدمة:

يأتي هذا الكتاب كمحاولة رسمنا من خلالها مسار العولمة المالية وآثارها على الأنظمة المصرفية العربية.

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك أن ثمة تحولات غير مسبوقة شهدتها هذه الأخيرة، تمثلت أساسا في تجلي ظاهرة العولمة الاقتصادية بشقيها الإنتاجي والمالي، والتي صاحبتها موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية، والاستثمار المتعلق بالتجارة وغيرها، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والعمالة، إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على تجلي هذه الظاهرة والمتمثلة في ظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، التحول لآليات السوق والخوصصة، تحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تتنافس فيه حكومات ومنظمات اقتصادية عالمية وشركات متعددة الجنسيات وظهور تكتلات اقتصادية عملاقة، حيث تسعى في مجملها إلى اقتناص الفرص ومواجهة التحديات عن طريق إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

إن للعولمة أبعاداً مالية (اقتصادية) واجتماعية وسياسية وبيئية لها آثار مهمة على الدول العربية في شتى المجالات، فظاهرة العولمة آخذة في الانتشار في جميع قارات العالم وإن كانت بدرجات مختلفة إذ أصبح من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها، ولقد تبلور ما يمكن وصفه بالإجماع على أن اقتصاد السوق يقدم البيئة المحفزة والداعمة للتنمية والارتقاء بمستويات معيشة السكان، وأن الدول العربية أصبحت تدرك هذا الواقع الجديد وتتبناه وتعمل على الانخراط فيه للاستفادة من الفرص التي يتيحها وتجنب

الآثار السلبية التي قد تنجم عنه وإن كان ذلك بأشكال متفاوتة، فعدد الدول العربية التي تمكنت من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تزايد في حين أن هناك دولاً عربية أخرى ما زالت في أطوار التفاوض للانضمام، كما أن معظم الدول العربية أبرمت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي أو الدول الصناعية الأخرى من أجل فتح الأسواق أمام الصادرات ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال الارتقاء بالتكنولوجية المستخدمة وتحسين مناخ المنافسة.

إن أهم تحد للدول العربية في ظل العولمة هو العمل بجد لبلورة سياسة اقتصادية واجتماعية وبيئية وتنظيمية وتشريعية قادرة على تحقيق التنمية الشاملة، ومن أجل هذا فإن الدول العربية باشرت بمراجعة تشريعاتها وأنظمتها، كما أن عددا منها تبنى برامج استقرار وتصحيح هيكلي منذ أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين، وبدأ عدد منها بتبني جيل جديد من الإصلاحات الموجهة نحو القطاع المصرفي باعتباره الشريان الرئيسي للاقتصاد.

فالتطورات العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وبالأخص زيادة التوجه نحو العولمة كان له الأثر البالغ على البنوك وأعمالها بحكم الترابط الكبير والهام بينهما، حيث لم تعد العولمة المصرفية خيارا بقدر ما أصبحت تيارا يدعو إلى تبنى أفكار الانفتاح والمنافسة الحرة.

و لمواكبة العولمة المالية وجب القيام بجملة من الأمور لتقوية الجهاز المصرفي باعتباره لب النظام المالي خاصة في بعض الدول العربية التي تمتلك أسواقا مالية غير متطورة، كما أن التأخر في إحداث إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي تعتبر من الأسباب الرئيسية لتعطل حركة رؤوس الأموال في

هـذه الـدول، وبالتـالي يـصبح مـن الـضروري إيـلاء عنايـة خاصـة لتقويتـه للاستفادة من الآثار الإيجابيـة الـتي تتيحهـا العولمـة وتجنـب الآثـار الـسلبية الـتي قد تنجم عنها.

ومـن هـذا المنطلـق تظهـر ضـرورة عـصرنة وإصـلاح الجهـاز المـصرفي وتعزيزه بآليات الوساطة المصرفية التي تعتمد في تقييمها للمخـاطر الماليـة علـى معـايير عالميـة، وتتكيـف وسـائلها مـع القواعـد التنافسية الجديـدة الـتي تعتبر أحد الشروط اللازمـة لـدعم ثقـة المستثمرين الأجانـب في المنظومـة المـصرفية، وعليه فإن البنوك العربيـة أصبحت مطالبـة اليـوم بمسايرة التطـورات المـصرفية أكثر من أي وقت مضى حيث أن هـذه الأخيرة لـن تتـأتى إلا مـن خـلال تفعيـل حركة الإصلاحات المصرفية والمالية .

طرح الإشكالية:

و بناء على ما سبق ذكـره، ينبغـي إيجـاد إجابـة واضحة للسؤال الآتـي والذي يبلور إشكالية بحثنا وهو:

"ما هـي الآثـار المتوقعـة من العولمـة الاقتصادية على الأنظمـة المـصرفية العربية؟"- ما هـي الآثـار الـتي يمكـن أن تخلفهـا العولمـة الماليـة علـى الأنظمـة المصرفية العربية؟

الفرضـيات: إن الإجابـة الواضـحة علـى مختلـف تلـك التـساؤلات هـي بمثابة المحاور الرئيسية التي سـيتم تناولهـا في بحثنـا المتواضـع هـذا، ولا يتسنى لنـا ذلـك إلا بـصياغة مجموعـة مـن الفرضـيات نعتبرهـا توضـيحات أوليـة غـير يقينية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

- يعتبر التحول نحو البنوك الشاملة والتي أصبحت تقدم كافة الخدمات المـصرفية الـتي تقـدمها البنـوك التجاريـة والبنـوك المتخصـصة

والاستثمارية كخطوة أولى مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية .

- الاندماج المصرفي يؤدي إلى زيادة قاعدة رأس مال البنك ويرفع قيمته السوقية وكذا تصنيف البنوك المدمجة ويحسن من مستوى أداء الكوادر المصرفية ويعظم ربحية البنوك .
- فعالية الجهاز المصرفي في ظل العولمة تتوقف على نجاعة الأدوات المالية التي يستخدمها وكذا الكوادر البشرية المتخصصة والإمكانيات المادية والمالية.

وقد تناولنا في **الفصل الأول** والمعنون بـ"**الملامح العامة لظاهرة العولمة الاقتصادية وموقع الدول العربية منها**" فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول منه لدراسة مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة العوامل المؤدية للعولمة الاقتصادية (الإنتاجية) والمؤشرات المستخدمة في قياسها، ليتم التطرق في المبحث الثالث للفرص والمخاطر التي تنتجها العولمة الاقتصادية، وفي المبحث الرابع لقد تم التطرق للاقتصاد المختلط وإجراءات حماية اقتصاديات البلدان العربية من سلبيات العولمة.

وعلى غرار ذلك، تطرقنا في **الفصل الثاني** إلى "العولمة المالية وموقع الدول العربية منها" من خلال ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول لعرض مفهوم ومراحل والمؤشرات الدالة عن العولمة المالية في حين خصص المبحث الثاني للعولمة المصرفية.

أما **الفصل الثالث** والذي جاء تحت عنوان " التحرير المالي وعلاقته بحساب رأس المال وموقف الجهاز المصرفي منه"، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فكان المبحث الأول يتناول مبادئ والتزامات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، أما المبحث الثاني فخصص لتحرير حساب رأس المال والمبحث الثالث حاولنا فيه معرفة أثر التحرير المالي على النظام المصرفي.

الفصل الرابع والذي جاء بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات في تدويل العولمة الاقتصادية نحو الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر" ضم ثلاث مباحث، المبحث الأول لعرض مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله مع ذكر إيجابياته وسلبياته، المبحث الثاني لعرض الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تدويل العولمة الاقتصادية، وكان المبحث الثالث محاولة للتعرف على الاستثمار الأجنبي وعلاقته بتدويل العولمة نحو الدول العربية.

وعن **الفصل الخامس**، فقد جاء بعنوان "الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي" واقتضت الضرورة أن يحتوي هذا الفصل على خمسة مباحث، فكان المبحث الأول حول آثار عملية غسيل الأموال في البنوك، وتناول المبحث الثاني آثار التحول إلى البنوك الشاملة، أما المبحث الثالث فتعرض لأثر خوصصة البنوك، المبحث الرابع تناول أثر الاندماج المصرفي في حين خصص المبحث الخامس والأخير لدراسة معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال، كما نشير إلى أن آثار العولمة الاقتصادية عديدة ومنوعة ولكن اكتفينا بالآثار التي نراها أقرب لحالة الأنظمة المصرفية العربية.

في الأخير أقول بأنني حاولت قدر الاستطاعة أن أتميز بالحيادية والموضوعية والأمانة العلمية، كون هذا الكتاب في تقديري يعتبر مرجعا لا يمكن الحياد عنه لأي باحث عربي أو أي مثقف مهتم بالشؤون المالية العربية.

المؤلف

الدكتور عبد الله غالم

الفصل الأول

الملامح العامة لظاهرة العولمة الاقتصادية وموقع الدول العربية منها

تمهيد:

أصبحت العولمة أحد أهم المصطلحات التي انتشرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا - إن لم تكن أهم هذه المصطلحات على الإطلاق، فقد شغلت أذهان المفكرين والاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع والقانون وغيرهم في جميع أرجاء العالم؛ وأثارت جدلا واسعا لم ينقطع بصورة مكثفة لم يسبق لها مثيل.

وقد حظيت هذه الظاهرة بالتناول من قبل الباحثين في كل التخصصات والمجالات، على كل المستويات وكذا من قبل غير المتخصصين حتى صار المصطلح مألوفا لا يغيب عن ذهن أحد؛ وقد اختلفت الأنظار حول مفهوم العولمة باختلاف الزاوية والوجهة التي ينظر منها الباحث إلى هذه الظاهرة، وباختلاف الموقع الحضاري والفكري والأيديولوجي الذي ينطلق منه.

وتراوحت وجهات النظر بين مؤيد لها بلا حدود أو متحفظ، وبين رافض لها إلى أقصى مدى؛ وثمة من يتخذ موقفا وسطا يحاول فيه أن يوفق بين الوجود الموضوعي للظاهرة وإمكانية التحكم فيها على نحو يُمكّن من جني ثمارها وتجنب مخاطرها.

إن فهم هذه الظاهرة يقتضي التناول الموضوعي لها من خلال دراسة علمية، للتعرف على حقيقتها وتجلياتها المتعددة ليتسنى بعد ذلك التعامل معها على نحو مناسب يسمح باقتناص إيجابياتها وتحاشي سلبياتها .

و في هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ماهية العولمة الاقتصادية ؛
- العوامل المؤدية للعولمة الاقتصادية وأهم مؤشرات قياسها؛
- فرص ومخاطر العولمة الاقتصادية ؛
- الاقتصاد المختلط وإجراءات حماية اقتصاديات البلدان العربية من سلبيات العولمة.

المبحث الأول

مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوقا واحدا يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح الفاعلون في هذه السوق منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، والكل يحاول اقتناص الفرص ومواجهة التحديات والتهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات. وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير حوله جدلا واسع النطاق من حيث تحديده وآثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة، وقبل أن نخوض في حيثيات هذه المسائل يجب أن نتطرق ولو بإيجاز لكل من مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن هذا المصطلح.

المطلب الأول - مفهوم العولمة

كثر الجدل حول مفهوم مصطلح العولمة فذهب بعض الباحثين إلى أنه يعني من الناحية اللغوية "جعل الشيء على مستوى عالمي- أي نقله من حيز المحدود ليعني العالم كله[1] "، فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة.

وكلمة العولمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation والتي هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization المشتقة من كلمة **Globe** والتي تعد أحد المصطلحات المحددة للوعي الاجتماعي، ظهرت وتداولت في أواخر القرن العشرين وتحديدا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي بنية جديدة أصبحت تطبع النظام العالمي.[2] والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، ووفقا لهذا المعنى فإنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ليشمل العالم كله.[3]

هذا وقد جرى تداول كلمات أخرى في اللغة العربية منها: الكوكبة والكونية، ووجد متحمسون لكل كلمة من هذه الكلمات ولكل منهم حججه في ذلك، ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة الآن.[4]

ومنذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها، وكثر الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا، ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيات الباحثين، أو رؤيتهم السياسية، أو وجهتهم العامة التي ينحازون إليها إزاء العولمة رفضا أو قبولا. [5]

ورغم كل ذلك فمن الضروري طرح أهم التعاريف التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم. وتنقسم العولمة من حيث مجالاتها إلى عولمة اقتصادية، وعولمة مالية، وعولمة سياسية، وعولمة ثقافية، وعولمة اتصالية، وتناول الباحثون تعريف كل نوع من هذه الأنواع، والذي يعنينا في هذا المبحث هو تحديد مفهوم العولمة الاقتصادية دون غيرها. **فقد عرفت**[6]: " بأنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية ".

وفي هذا الإطار عرفها البعض: "بأنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر في كلٍ من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها". (7)

وعرفها البعض الآخر: "بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على المستوى العالمي خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة".(8)

كما عرفها صندوق النقد الدولي: "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل متعددة منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، التدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا". (9)

من كل ما سبق يتضح أن العولمة الاقتصادية أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاظم الشركات متعددة الجنسيات، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة.(10)

كذلك فإن العولمة الاقتصادية تفترض أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة القومية، بل إن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات، وهذا الوضع أصبح على عكس ما كان يجري عليه الحال

في الإطار السابق، حيث كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها.

المطلب الثاني- مسببات العولمة الاقتصادية

كما سبق وأن أشرنا بأن العولمة تعني إزالة الحدود الاقتصادية والمصرفية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق واحدة كبير يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها[11]، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي، والعولمة ليست مصطلحا جديدا في التنمية الاقتصادية وإنما هي امتداد طبيعي لانسياب المعارف وسهولة تداولها وبالتالي تؤدي إلى سرعة نقل الابتكار وسرعة التكامل مع دول أخرى، وكل ذلك مفاده أن المعرفة هي الطريق الوحيد في النظام الدولي الجديد، وأن رأس المال الفكري والاجتماعي وسرعة الأداء تشكل أكبر مورد تنافسي في عصر المعلومات وتضافره على خلق واتساع ظاهرة العولمة. ولهذه الأخيرة عدة مسببات أو عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:[12]

1. ثورة تكنولوجيا المعلومات؛
2. التكتلات الإقليمية الدولية؛
3. الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (G.A.T.T)؛
4. التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة؛
5. الشركات العالمية متعددة الجنسيات؛
6. معايير الجودة العالمية؛
7. تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية؛

أولا- ثورة تكنولوجيا المعلومات

هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل "Inter_dépendance" بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختص فيها السياسة للدول القومية، وأصبحت شبكة الإنترنت (شبكة المعلومات العالمية) من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات إذ تعد وسيلة اتصال إلكترونية مستحدثة، غير أن التغير التكنولوجي في البلدان النامية يسير بوتيرة بطيئة والذي يعتبر من أهم الأسباب الرئيسية للنمو البطيء والتفاوت المتزايد في الدخول بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.[13]

أما عن **طُرُق نقل التكنولوجيا**:[14] فهي انتقال طرق وسائل الإنتاج الحديثة من الدول المبتكرة إلى دولة أخرى، ونقل التكنولوجيا يؤثر على مشكلة البطالة في الدولة، فالدولة عندما تختار التكنولوجيا يجب أن تراعي مدى وفرة أو ندرة عنصري العمل ورأس المال.

فالدول المتقدمة عند اختيارها للتكنولوجيا تراعي الحصول على أفضل الشروط المالية والاقتصادية لنقل التكنولوجيا، كما تقوم أيضا بإعداد الدراسات الجادة التي تؤكد أن عملية نقل التكنولوجيا سوف تنعكس إيجابيا على الاقتصاد القومي.

إلى جانب ما ذكرناه هنالك أيضا دراسات ومعايير تستند عليها الدول عند اختيارها للتكنولوجيا ولعل من أهمها ما يلي:

1. **براءات الاختراع والتراخيص**: في هذه الحالة تقوم الشركة صاحبة الاختراع أو الابتكار بالسماح لشركة في إحدى الدول النامية باستخدام هذا الاختراع أو الابتكار طبقا لشروط يتم الاتفاق عليها.

2. **الاستيراد والتقليد**: حيث تقوم الدول النامية باستيراد السلع من الدول المتقدمة ثم تقوم بفك هذه السلعة إلى أجزاء لمحاولة التوصل إلى طريقة الصنع، وكانت اليابان أسبق الدول في إتباع هذا الأسلوب ثم تبعتها بعد ذلك العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان، وعلى الدول عندما تختار التكنولوجيا مراعاة ملائمة التكنولوجيا لظروف الدولة، فالتكنولوجيا التي تلائم دولة ما قد لا تلائم دولة أخرى، والتكنولوجيا التي تصلح لدولة خلال مرحلة ما قد لا تصلح خلال مرحلة أخرى، ولذلك عندما تختار الدولة النامية التكنولوجية لا بد من مراعاة الآتي:
   - مدى وفرة أو ندرة عنصر العمل؛
   - حجم السوق ؛
   - الملائمة مع الظروف الطبيعية والبيئية؛
   - مدى توافر الخبرات الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا.
3. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** والتي تكون في شكل مشروع مشترك بحيث يكون الشريك الأجنبي هو المسؤول عن نقل التكنولوجيا أو عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا- التكتلات الإقليمية الدولية

لقد أخذت التكتلات الدولية شكل أسواق مشتركة منذ أواخر الخمسينيات، وبدأت بوادر التكتل الإقليمي بظهور السوق الأوربية المشتركة عام 1959م، مما جعل من أسواق الدول الأعضاء بكل تكتل سوقا شبه واحدة تتناسب فيها التجارة البينية بشكل أيسر، حيث حرية الانتقال للسلع ورؤوس الأموال والعمالة، ومن أهم التكتلات نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي: [15]

1. الاتحاد الأوربي.

2. EFTA، بعض دول وسط أوروبا.
3. ANCON، يضم بعض دول أمريكا اللاتينية .
4. Caricom Community، يضم العديد من دول أمريكا اللاتينية.
5. ECOWAS، يضم بعض دول غرب إفريقيا.
6. Gulf Cooperation Council، مجلس التعاون الخليجي.
7. Arab Common Market، السوق العربية المشتركة.
8. LAIA، يضم بعض دول أمريكا اللاتينية.
9. MERCASUS، الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، أورجواي.
10. AFTA، تكتل يضم بعض دول جنوب شرق آسيا.
11. منتدى التعاون الآسيوي والباسيفيكي.
12. N.A.F.T.A، السوق الأمريكية الشمالية
13. COMESA، اتحاد جنوب وشرق إفريقيا يضم 21 دولة.
14. سوق ميركوسور (MIRCOSOR).
15. ميثاق الانديز ويضم(بوليفيا- كولومبيا- إكوادور- فنزويلا).
16. اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية، وأنشئ عام 1980.
17. ETAA، منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

ثالثا- الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة(G.A.T.T)

نشأت اتفاقيات التعريفة الجمركية المعروفة باسم جات عام 1947م بعد نشأة الأمم المتحدة عام 1945م، إذ في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واتفاقية الجات المنبثقة من مؤتمر هافانا عام 1947 والتي دعت إلى نبذ كل صور التدخل في التجارة الدولية وقيام التجارة الدولية على مبادئ حرية التجارة الدولية، ونتيجة لذلك كان من الضروري وجود

منظمة للتجارة الدولية تسعى لتحقيق حرية التجارة، ويكون لها سلطة فض النزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء ويكون لها من الآليات ما يمكنها من القيام بوظيفتها.

وعقدت الجات منذ إنشائها 8 جولات كان آخرها جولة أورجواي التي بدأت عام 1986م، وانتهت جولة الأورجواي إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية(OMC) مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتكون مسؤولة عن الإشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها، وفي 15 ديسمبر عام 1993م وقعت الدول الأعضاء (17 دولة) على اتفاقية إنشاء المنظمة.(16)

كما وقع عليها وزراء التجارة الخارجية للدول الأعضاء في جولة مراكش يوم: 16 إبريل 1994م لتُعرَض بعد ذلك على برلمان الدول الأعضاء للتصديق عليها ثم دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير عام 1995م، وتعتمد الاتفاقية العامة للتجارة (الجات) General Agreement On Tariffs And Trade على مبادئ وأسس رئيسية ومن بين أهم المبادئ نذكر ما يلي:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛
- مبدأ المفاوضات التجارية؛
- مبدأ الحماية للصناعات المحلية؛
- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية؛
- امتيازات الدول النامية؛

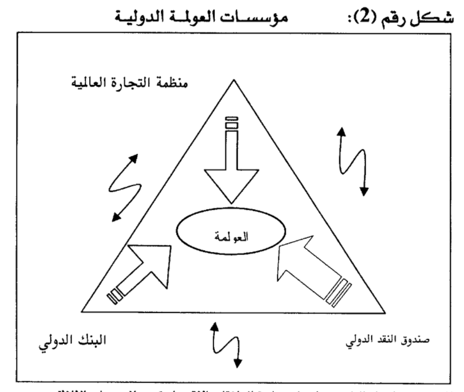
إضافة إلى المبادئ الواردة، هنالك أيضا أسس قامت عليها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة نذكر منها ما يلي:

- سلوكيات الدول الأعضاء حيث توضح طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية؛

- القواعد التنظيمية الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية؛
- الحقوق والواجبات للدول الأعضاء بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية؛
- تشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية.

و تأسيسا على ما ذكرناه في هذه النقطة ندرج الشكل رقم(2) الذي يوضح علاقة العولمة بالمؤسسات الثلاثة:

شكل رقم (2): مؤسسات العولمة الدولية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على دراسة العلاقات الاقتصادية بين المؤسسات الثلاثة.

رابعا- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة

إن تصميم إستراتيجية عالمية معاصرة أصبح منظورا أساسيا يتضمن شراء سلع أو خدمات أجنبية ومجابهة تهديدات من منافسين أجانب أو التخطيط لدخول أسواق أجنبية خارج الحدود المحلية، وقد أصبح تكوين استراتيجيات تحالفية أحد سبل ذلك، والهدف تقليل التنافس وتكلفة البحوث والتطوير، نقل التكنولوجيا

بشكل منفرد، تفريد القدرات التنافسية للمتحالفين، ومن أمثلة ذلك في هذا الصدد نذكر ما يلي:

اندماج شركتي "أي. بي.أم"[17]: "International Business Machine"، مع **لوتس** حيث كان الهدف من وراء هذا الاندماج هو تكوين كيان أكبر وأقدر لمواجهة المنافس القوي المتمثل في شركة "ميكروسوفت" التي تستحوذ على 80% من سوق أنظمة التشغيل والتحكم وتطبيقاتها، وتتمثل الفائدة المشتركة هنا في:

1. ستوفر لوتس(لشركة أي.بي.أم) برامج يرتفع الطلب عليها حيث تستخدم في البريد الإلكتروني.
2. مواجهة منافس قوي.
3. يستفيد الكيان الجديد من القدرات التسويقية العالمية لشركة أي.بي.أم وكذا قدراتها التكنولوجية المتطورة.

خامسا- الشركات العالمية متعددة الجنسية

بالرغم من تزايد حضور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد الاتجاه نحو إدارة بلا حدود جغرافية، يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من هذه الشركات كما يلي:[18]

1. **الشركات متعددة الجنسية:**

هي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد، ولكن إدارتها استراتيجيا ومركزيا من المركز الرئيسي في الدولة الأم.

2. **الشركات العابرة للحدود:**

هذه الشركات تدير عملياتها في أكثر من دولة في نفس الوقت، وتضع قراراتها لا مركزيا بما يتناسب وطبيعة السوق المحلي الذي تدير عملياتها به فتتحدد استراتيجياتها بصفة منفصلة لكل فرع من فروعها.

سادسا- معايير الجودة

نشأة الأيزو ومواصفاتها:

المنظمة الدولية للمواصفات القياسية هي منظمة دولية مستقلة تضم في عضويتها المنظمات الوطنية للمواصفات القياسية لحوالي 90 دولة.

طلب مندوب بريطانيا عن المؤسسة البريطانية للمواصفات القياسية عام 1979م بتشكيل لجنة فنية لإعداد مواصفات قياسية دولية لتأكيد الجودة، وفي عام 1987م وضعت المنظمة الدولية للمواصفات القياسية (125 دولة) International Standards Organization الأوربية وبشكل خاص الدول الصناعية الكبرى بشكل عام توحيدها لكافة المنتجات فيما عدا المنتجات الكهربائية، والغذائية.

سابعا- تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية

إن زيادة حركة التجارة والاستثمارات العالمية يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تزايد حركة الاستثمارات الخارجية، ومثال ذلك: قيام اليابانيين بشراء عددا من المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وذلك ليزرعوا مصانعهم في البلاد التي تضم أسواقهم، وهنالك أسباب عديدة دعتهم لذلك نذكر منها:

أ- تزايد الاتجاه الاستراتيجي لشركات يابانية متعددة للتحالف مع شركات أمريكية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المتحالفة إزاء منافساتها الأخريات؛

ب- لتجنب قيود قد تضعها هذه الدول على بعض صادراتها؛

ج- لتجنب الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف ؛

د- لتجنب تكلفة انتظار فترة تسليم المنتجات للعملاء، وتكلفة النقل فيما لو كان المصنع في اليابان أي بعيدا عن السوق؛

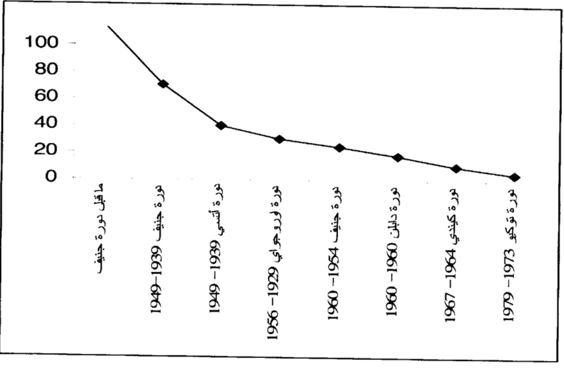
هـ- لاحتواء المشاعر السلبية لعملاء يرون أن هذه المنتجات لم تصنع في بلادهم؛

و- لتجنب أي رسوم أو قيود حصص قد تفرض على الواردات مستقبلا.

2. انفتاح النظم المالية العالمية؛
3. تزايد حجم الصادرات عبر العالم؛
4. جاذبية أسواق شرق آسيا للاستثمارات العالمية؛
5. تخفيض متوسط التعريفة الجمركية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض متوسط التعريفة الجمركية خلال السبع جولات تدريجيا والشكل رقم(3) يوضح كيف تم هذا التخفيض.[19]

شكل رقم (3)

التخفيضات في متوسط التعريفة الجمركية من الو.م.أ بعد مفاوضات الجات السبعة



المصدر: مرفت محمد حسن الفرخ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

و مما لا شك فيه أن العولمة بعناصرها سالفة الذكر، أسفرت عن تحويل العالم إلى سوق واحدة وأشعلت وزادت من حدة المنافسة، وهي منافسة لم تعد بالجودة والسعر فقط بل أصبحت في إطار أشمل ترتب عنها متطلبات يتعين أن تفي بها الإدارة العربية.

المطلب الثالث- أهداف العولمة، مزاياها وشروط الانخراط فيها

أولا: أهداف العولمة

للعولمة الاقتصادية ثلاثة أهداف تتمثل فيما يلي:[20]

الهدف الأول:

الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح دون حواجز أو رسوم جمركية أو إدارية، أو قيود مالية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية، بل إقامة سوق متسع يمتد ويشمل العالم كله ويشمل كافة قطاعاته ومؤسساته وأفراده، أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة.

الهدف الثاني:

كثرة الاحتكاك والتكامل والتداول سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية تزيد من عملية التقارب اللغوي، إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة.

الهدف الثالث:

تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري، حتى يحدث التقارب والانسجام والائتلاف، ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضاري لتأكيد الهوية العالمية.

ثانيا- مزايا العولمة الاقتصادية

للعولمة الاقتصادية جملة من المزايا نذكر منها ما يلي:

1. ميزة السهولة واليسر والراحة والحرية في الاختيار الواسع المدى بالنسبة للمستهلكين، وكذلك بالنسبة للوكلاء، وكذلك بالنسبة للموزعين، يتحقق ذلك من خلال:

- ميزة الإتاحة الفورية الشاملة، والعرض الفوري المتكامل لكافة المنتجات (سلع - خدمات- أفكار) وعدم حدوث اختناقات نتيجة للندرة أو حدوث تكدس نتيجة للفائض أو حدوث أزمات؛

- ميزة الاستهلاك الواسع بالنسبة للمنتجات، وبما يتضمن سرعة التصريف، وسرعة البيع، وسرعة دوران البضاعة، وسيولة المشروعات وانخفاض التكلفة وزيادة العائد والمردود؛

2. زيادة درجة الارتباط المتبادل بين الشعوب والدول والحكومات والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات، وبصفة خاصة خلال عمليات الاتصال والانتقال الفعلي للسلع والخدمات والأفكار والوصول بها عبر الحدود إلى سوق عالمية واحدة؛
3. بناء قاعدة فكرية جديدة قائمة على وحدة العالم، وملء فراغ الانقطاع العسكري الذي كان عنوانا مرجعيا لفترة الحرب الأولى والثانية وأبعادها، ففي العولمة لم تعد هناك حروب عالمية باردة أو ساخنة [21].
4. ظهور مجتمعات وتكتلات الإنتاج والتسويق والتمويل، والكوادر البشرية وما تملكه من مزايا تنافسية فائقة وارتقائية؛

ثالثا- الدول النامية وشروط الانخراط في العولمة الاقتصادية

بعدما تعرضنا لأهداف العولمة ومزاياها، نحاول أن نتعرض في هذه النقطة إلى الدول النامية وشروط الانخراط في العولمة الاقتصادية.

وإذا ما تتبعنا موقف الدول النامية نجدها تعاني تحت سطوة الإيقاع المتلاحق للعولمة وصعوبة وجسامة التضحيات لعلاج اختلالاتها الهيكلية في هذا المناخ، ولحتمية انخراطها في التوجه المعولم، هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في اقتصاديات الدول النامية المعولمة تتمثل في: [22]

1- الشروط الداخلية الاقتصادية والسياسية:

- الإسراع بخطى الإصلاح الاقتصادي في إطار الحرية الاقتصادية، وبشكل تزامني مع الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- إتاحة أكبر هامش للقطاع الخاص والمزيد من الخوصصة؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛

- الاعتماد على آليات السوق؛
- تشجيع المبادرات الذاتية؛
- الاعتماد على إقامة الشراكة الدولية؛
- تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم التوجه التكنولوجي؛
- الحد وترشيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتشجيع اللامركزية؛
- التخصص في الإنتاج والتصدير طبقا للميزة التنافسية وتفعيل دور التجارة الخارجية؛
- القدرة النسبية على المنافسة المتعاظمة بفعل قوى العولمة ؛
- توافر البيئة الاستثمارية المشجعة في:

- العمالة	- الجمارك	- حقوق الإنسان
- النظم الإدارية	- الوصول للأسواق العالمية	- وضع الجهاز الحكومي
- المصارف	- قطاع الاتصالات	- المدخرات والاستثمار
- الضرائب	- المؤسسات المدنية	القابلية للتعديل

- تقليص الضمانات الاجتماعية المتعارضة مع آليات الأسواق، والبعد عن مفاهيم الاكتفاء الذاتي؛
- البعد عن المنازعات العسكرية والخلافات السياسية؛
- اقتناع مسؤولي الدولة بأهمية وحتمية التوجه المعولم؛ وتتفاوت الدول النامية في مدى توافر وانطباق تلك الشروط وبالتالي في درجة الانخراط. وهناك نظرة عامة في تلك الدول على أن العولمة هي الإسراع بخطى الإصلاح والخوصصة وغير ذلك من إجراءات داخلية؛ ومن المؤكد أن تلك النظرة جزئية لكون العولمة أشمل وأعم وتفرض الإجراءات الداخلية بكثير من الترتيبات الخارجية، لذا يفضل أن ننظر لتلك الإجراءات الداخلية على أنها القواعد والأسس الداخلية للانطلاق نحو العولمة.

2- الشروط الخارجية الاقتصادية (للمنظمات الدولية):

وجوب الانصياع لأحكام المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير السلع والخدمات والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذا باقي المنظمات الاقتصادية خاصة صندوق النقد الدولي (إذا اقتضت الأوضاع التعامل معه).

3- عدم وجوب عقوبات سياسية واقتصادية:

لأسباب متباينة (غير اقتصادية) فرضت عقوبات اقتصادية وسياسية على العراق، ليبيا، السودان، كوبا، إيران وبالتأكيد هناك عدم إمكانية انخراط تلك الدول بدرجة أو بأخرى في النظام العالمي الجديد في ظل تلك العقوبات وإن كانت أسباب غير هيكلية(مؤقتة) تنتهي بزوال تلك العقوبات. ويلجأ قليل من الدول لتبني سياسة العزلة لأسباب تاريخية أو جغرافية، لذا فعدم الانخراط طواعية.

من خلال قراءاتنا الواسعة والدقيقة وتتبعنا لمصطلح العولمة الاقتصادية، ولتوضيح الرؤيا أكثر عن العولمة الاقتصادية وخصائصها، لاحظنا وجود تحولات جذرية نمطية في النظام العالمي ما قبل وأثناء العولمة، لذا حاولنا حصر العناصر السابقة الذكر في الجدول رقم (1) والذي يعطي لنا مقارنة نمطية لحالة النظام العالمي قبل وأثناء العولمة الاقتصادية، وهي كالتالي: [23]

جدول رقم(1): مقارنة نمطية للنظام العالمي قبل وأثناء العولمة

الأنماط المستخدمة	النظام العالمي ما قبل العولمة (1945- 1990)	النظام العالمي في ظل العولمة (1990- 2015)
الأيديولوجيات	رأسمالية/ شيوعية	رأسمالية عابرة للقوميات
الانقسامات	شرق/غرب	شمال/ جنوب
التكتلات	عسكرية/تجارية	اقتصادية
الصراعات	إيديولوجية/عسكرية/سياسية	تجارية/اقتصادية
الأولويات	تهديد نووي عسكري	تهديد بيئي
التفاعلات السياسية	صراعات	تسويات من خلال التقارب

الأنماط المستخدمة	النظام العالمي ما قبل العولمة (1945- 1990)	النظام العالمي في ظل العولمة (1990- 2015)
التفاعلات العسكرية	سباق تسلح	نزع سلاح
الأقطاب السياسية	ثنائي الأقطاب	أحادي القطبية
الحكومات	ديمقراطية/ شمولية	ديمقراطية في الأغلب الأعم
النظام النقدي العالمي	أحادي القطبية	ثنائي القطبية(الدولار واليورو)
التوجه الفلسفي للرأسمالية	قومية متجهة لعبور القوميات	عابرة للقوميات
التوجه الفلسفي للشيوعية	عابرة للقوميات (الاتحاد السوفيتي)	قومية(الصين)
الحدود الاقتصادية الجغرافية	واضحة	تلاشى
المنظمات الدولية	اتجاه تفعيلي	تفعيل لا محدود
شركات متعددة الجنسيات	تفعيل	تفعيل لا محدود
حقوق الإنسان	ديمقراطية/قمع	ديمقراطية في الأغلب الأعم
اندماج الشركات العالمية	واضح في الدول المتقدمة فقط	منطلق
دور الدولة الاقتصادي	متعاظم	ترشيد
الخوصصة في الدول النامية والقطاع الخاص	توجه	تعاظم
الثورة العلمية التكنولوجية	توجه بارز	تعاظم
الهويات المحلية الثقافية	واضحة	طمس
العقيدة	دين في الأغلب	دين/علمانية
الاقتصاد الأمريكي	متعاظم	تعاظم لا محدود
الاقتصاد الأوروبي	فعال	تعاظم لا محدود
الاقتصاد النامي	مشاكل محاولات تواؤم	مشاكل أكثر حدة مع محاولات تواؤم
حرية التجارة والاستثمار	متاحة	لا محدودة
الاكتفاء الذاتي	ممكن جزئيا	غير ممكن على الإطلاق
التكنولوجيا	ثورة تكنولوجية	ثورة علمية تكنولوجية

الأنماط المستخدمة	النظام العالمي ما قبل العولمة (1945- 1990)	النظام العالمي في ظل العولمة (1990- 2015)
الميزة في الإنتاج والتصدير	نسبية	تنافسية
الأنماط الرأسمالية	صناعية، نقدية	تكنولوجية/نقدية/إدارية
التكتلات الاقتصادية	فاعلية لحد ما في الدول المتقدمة	فاعلية غير محدودة
الديمقراطية	نيابية/ مشاركة	مشاركة
التوجه المستقبلي	الاتجاه نحو الشراكة الدولية	مزيد من الشراكة الدولية
البيئة	اهتمام محدود	اهتمام بارز أساسي
انتقال الظواهر الاقتصادية عبر ربوع العالم	ممكن	مؤكد
الاعتماد المتبادل والشراكة	واضح	مؤكد
القيادة	الاتحاد السوفييتي/ الولايات المتحدة مع دور المنظمات الدولية	الولايات المتحدة- الاتحاد الأوروبي- المنظمات الاقتصادية- اليابان- الشركات متعددة الجنسيات
القطاع العام	دور بارز في الأنظمة الاشتراكية	تلاشى
حقوق الملكية الفكرية	مهدرة	حماية
حسم الصراعات التجارية	إجراءات/ إجراءات مضادة	توفيق/تحكم منظمات دولية
المصالح المتشابكة	تعارض	انسجام
التفوق الاقتصادي	تفوق/تدني	تعاون أطراف
التبلور التنظيمي	مخاض	جنينية
الوحدة العالمية	خيالية	واقعية
درجة المركزية	لا مركزية/ مركزية	لا مركزية
الأسواق الموحدة	نظري	فعلي
دور المرأة الاقتصادي الاجتماعي	واضح/مهمش	بارز
المبادرة الفردية	تهمش/تفعيل	تفعيل
الهامش الاقتصادي للدول	متاح	تضاؤل

الأنماط المستخدمة	النظام العالمي ما قبل العولمة (1945- 1990)	النظام العالمي في ظل العولمة (1990- 2015)
النامية		
قضايا الإغراق	اهتمام محدود	اهتمام متعاظم
العقلانية	اللاعقلانية إثر التميز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجية	عقلانية العلم وحياد الثقافة
أسعار الصرف للعملات	ثابتة/ معومة	معومة مرنة
أسعار الفائدة العالمية	متباينة	متقاربة
البورصات	مترابطة في حدود درجات الاتصال المتاحة	مترابطة لأقصى درجة
التكامل الإنتاجي العالمي	جزئي مرتكز على الجوار الجغرافي	متعدد الأوجه والقطاعات مرتكز على المزايا التنافسية
مناطق التجارة الحرة	إقليمية	معولمة مع باقي المناطق
الأسواق	محكومة جغرافيا	اتساع غير جغرافي
الاتصالات ودور الإعلام	متنامي	متعاظم للأسواق
الأساس المنهجي	رأسمالية: آليات السوق الشيوعية: دور الدولة	آليات الأسواق العالمية للاستفادة من عوائد التخصيص الدولي
الهدف	رأسمالية: الرفاهية الاقتصادية وتقليص دور الشيوعية الشيوعية: الرفاهية الاجتماعية وتقليص دور الرأسمالية	الرفاهية الاقتصادية والقضاء على المعوقات من خلال التكامل الديناميكي لإمكان تحقيق التفاعل الاقتصادي العالمي
النمط الإنتاجي	الإنتاج الكبير/1900- 1970 الإنتاج المرن/1970- 1995	الإنتاج حسب رغبة العميل
الإنسان	إنسان مفكر	إنسان الاتصال
المنافسة المحلية	مقيدة في الدول النامية والاشتراكية ومتاحة في الدول	قوية بين المؤسسات في معظم دول العالم مما ينعكس

الأنماط المستخدمة	النظام العالمي ما قبل العولمة (1945- 1990)	النظام العالمي في ظل العولمة (1990- 2015)
	الرأسمالية	بكفاءة استخدام الموارد
العالم الاقتصادي	تشتت	تكامل
سيادة الدولة	مطلقة	مشروطة
المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية	انفرادية في المواجهة	تدويل في المواجهة
المدى الذي يصل إليه صندوق النقد والبنك الدولي في تناول سياسات الأعضاء	هامشي حتى 1974	تدخل مباشر في تصميم برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي
القوى الخارجية الدافعة للنمو الاقتصادي	التجارة	العولمة
معايير الإنتاج	متباينة	منمطة
عمليات غسيل الأموال	محدودة	تفشي

المصدر: نور الهدى وائل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 17- 19.

المبحث الثاني

العوامل المؤدية للعولمة الاقتصادية وأهم مؤشرات قياسها

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها في منتصف الثمانينات، هذه العوامل إما اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، حيث يؤثر كل عامل أو يتأثر بالعوامل الأخرى، وللتخصيص سنذكر أهم العوامل الاقتصادية دون إنكار لأهمية العوامل الأخرى في تفاعلها مع العولمة، إضافة للمؤشرات التي تمكننا من قياس العولمة وتحديد موقع دول العالم من هذه العولمة.

المطلب الأول- العوامل المؤدية للعولمة الاقتصادية (الإنتاجية) ومؤشراتها

أولا- العوامل المؤدية للعولمة الاقتصادية(الإنتاجية)

عند البحث عن أنواع العولمة الاقتصادية والعوامل المؤدية إليها نجد أن هذه الأخيرة تحدث على نطاقين رئيسيين:

النطاق الأول:

فهو يظهر أكثر وبوضوح في مجال الإنتاج حيث يطلق عليها بعولمة الإنتاج والتي يغذيها إتجاهين أساسيين: [24]

الاتجاه الأول:

يتمثل في عولمة التجارة الدولية أو اتفاقيات تحرير التجارة الدولية. اقد ازدادت وتيرة التبادل العالمي إبتداءا من العقد الأخير حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج العالمي في هذه الفترة، فعلى سبيل المثال تزايد معدل التجارة العالمية بحوالي 12% بينما زاد معدل الناتج العالمي بنسبة 6 %.

الاتجاه الثاني:

فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لوحظ أيضا ارتفاع معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان العالم الثالث ليصل في المتوسط إلى حوالي 12% خلال عقد السبعينات ويرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان النامية آلية السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات، حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا ورؤوس الأموال العالمية.

النطاق الثاني:

الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية هو نطاق العولمة المالية والتي تتضح من خلال النمو السريع للمعاملات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي.

ومن خلال هذا نستطيع القول أن العولمة الاقتصادية تتجسد في نوعين رئيسيين وهي العولمة الإنتاجية والعولمة المالية ولكل منها مؤشرات قياس دالة عنها؛

أما العولمة المالية فهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي والذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

و للاستدلال على العولمة الإنتاجية هنالك عدة عوامل يمكن الاعتماد عليها:

العامل الأول:

عمل الشركات المتعددة الجنسيات الذي يمكن أن ينتهي بأزمات مأساوية كما تلك التي حدثت بالنسبة للعولمة المالية وما صاحبها من أزمات وأهمها الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997 والتي بدأت من تايلاند وامتدت إلى باقي دول جنوب شرق آسيا

العامل الثاني:

و المتمثل في تقسيم العمل الدولي والذي يمكن أن يتضح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت كل دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها

لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل والأمثلة على ذلك كثيرة (صناعة السيارات، الحاسبات).

لقد أصبحت كل دولة متخصصة في إنتاج جزء من السلعة الواحدة الشيء الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة لتقييم العمل الدولي لم يكن معروفا من قبل. وفي هذا الإطار أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات تتعلق بالتكلفة والعائد، هذه الأخيرة أتاحت فرصا هائلة للكثير من الدول النامية حيث مكنتها من اقتناصها ومساعدتها على اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج التي هي جزء أساسي من العولمة الاقتصادية، وعليه يجب على كل دولة نامية في ظل عولمة الإنتاج استيعاب ما يحمله من تحولات وأن تحدد بشكل دقيق وقاطع ما هي الأجزاء من السلع القابلة للتجارة الدولية، والتي يمكن أن يكون لها ميزة تنافسية حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ومن ثم بيعها بسعر تنافسي في أسرع وقت ممكن حتى تستطيع أن تستفيد من مزايا عولمة الإنتاج.

هنالك أيضا جملة من العوامل ساعدت على ظهور العولمة الاقتصادية نذكر منها:

1- تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي:

إن الدارس للعولمة الاقتصادية يجدها تعبر بوضوح عن تطور عميق في عمليات التكامل الاقتصادي العالمي والناتج بالضرورة عن أحد الخصائص الهامة التي تتميز بها العولمة الاقتصادية والمتمثل في الاتجاه نحو تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأطراف المكونة للاقتصاد العالمي.

ولقد ساعد على تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي العديد من الآليات ومن بينها: اتفاقية تحرير التجارة العالمية، الاتجاه العالمي إلى توحيد مواصفات السلع محل التبادل في التجارة الدولية مما يعرف بالمواصفات القياسية للجودة ومن أهمها **سلسلة الإيزو** المختلفة، إضافة إلى هذه العوامل الدور الذي لعبته **الشبكة العالمية للمعلومات** حيث سهلت في نمو التجارة الالكترونية، وتعاظم دور

البورصات العالمية في تحريك رؤوس الأموال وتدفقات الاستثمار الدولي، وساعد في ذلك ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال، وظهور الابتكارات المالية، وتزايد الاتجاه نحو التحرير المالي.

يتضح من خلال هذا العرض أن تزايد التكامل الاقتصادي العالمي ساعد على ظهور العولمة الاقتصادية خاصة في جانبها الإنتاجي.

2- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية:

إن ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة والحالية يعتبر أحد أهم العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة، فقد ارتفع نصيب دول شرق أسيا في الفترة الممتدة من 1965- 1988 من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% إلى 20% ومن الناتج الصناعي من 10% إلى 23%، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 إلى 34 % عام 1988 كما استمرت الزيادة في السكان في الدول النامية بمعدل 2% سنويا(ويمثل ذلك ضعف معدل زيادة السكان في الدول الصناعية) .

إن زيادة الناتج المحلي للدول النامية يرجع إلى قيام الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجيات التنمية وذلك بالانتقال من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي، والتي تنفذ سياسات الإحلال محل الواردات وتهدف إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، إلى إتباع إستراتيجية التوجه الخارجي والمتمثلة في تشجيع الصادرات، بالإضافة إلى ذلك ما تم من إعادة توطين لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية، وذلك نتيجة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإستراتيجيات الإنتاج العالمي للشركات المتعددة الجنسيات، وكل هذا زاد من تكامل واندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي وسهل على ظهور العولمة الاقتصادية.[25]

3- الاتجاه نحو التحرير المالي وحرية انتقال رؤوس الأموال:

و هو ما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال ومعاملاته المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر غير المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية والمعاملات المتعلقة بأصول

الثروة العقارية، وكذلك المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والودائع غير المقيمة، واقتراض البنوك من الخارج وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية؛ وقد ارتبط هذا التحرير ارتباطا وثيقا بما يسمى بعولمة الأسواق المالية التي تم فيها عملية تبادل وتداول وتصفية الديون، والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية؛ وبالتالي سارعت العديد من الدول النامية إلى الاندماج في الأسواق المالية العالمية وبالتالي ازداد التحول نحو العولمة المالية.

4 - التقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات:

لقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات على إندماج وتكامل الأسواق على مستوى العالم وهذا نتيجة إستخدام أجهزة الإعلام الآلي ومختلف الفضائيات والشبكة العالمية للمعلومات، والتي ساعدت على التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مستويات واضحة، حيث لوحظ أن المكالمات التليفونية انخفضت بحوالي 60 مرة منذ عام 1930، وكذلك انخفضت تكلفة النقل بين الدول المتخلفة.

كل ذلك كان له أثر كبير في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، زيادة الربط بين مختلف الأسواق المالية بواسطة الإنترنت، حيث أصبح من الممكن معرفة الأسعار في عشرات الأسواق المالية وغير المالية في العالم والمقارنة بينها، اتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء، إنجاز المعاملات بسرعة، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية سهلت التكنولوجيا دخول وخروج المليارات عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبته، أو معرفة اتجاهاتها أو الحد منها والتأثير فيها، وهكذا أصبح التقدم التكنولوجي عاملا هاما من العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة الاقتصادية سواء في شقها الخاص بالعولمة المالية أو العولمة الإنتاجية .

5- تزايد المعاملات الخاصة بالتجارة الالكترونية:

تعرف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات البيع والشراء بين الأفراد أو بين الشركات من خلال شبكة الانترنت ولقد توسعت التجارة الالكترونية حتى أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء العملات نفسها جنبا إلى جنب مع السلع والخدمات.

ولا تقف التجارة الالكترونية عند هذا الحد إذ أن الآفاق التي تفتحها التجارة الالكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد توسعت، وأصبحت التجارة الالكترونية أشبه بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون والوسطاء والمشترون وتقدم فيه الخدمات والمنتجات في صيغة افتراضية أو رقمية كما يدفع ثمنها النقود الالكترونية.

وأصبحت تتميز بمجموعة من الخصائص التي تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف رفع الكفاءة وخفض التكاليف والتي تهدف إلى تحقيق توسيع الأسواق، وبالتالي نستطيع القول أن هذا العامل يساعد على تعميق العولمة الاقتصادية.(26)

ثانيا- مؤشرات عولمة الإنتاج

سبق وأن ذكرنا بإيجاز المؤشرين الدالين على العولمة الإنتاجية وعليه سوف نحاول أن نبين كل مؤشر على حدة للدلالة على العولمة الإنتاجية.

الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية (27)

لقد لوحظ في العقد الأخير من القرن الماضي تضاعف معدل نمو التجارة العالمية، حيث وصل إلى ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ففي سنة 1995 زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% في حين كانت زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تلك السنة سوى 5% فقط؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لوحظ في سنة 2000 أن التجارة السلعية بلغت حوالي 6254 دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5% بالمقارنة بنسبة 1999، في

حين بلغت التجارة الدولية في الخدمات 1505 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو بلغ 6.1% بالمقارنة بعام 1999.

وبالتالي نستطيع القول أن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ 11.2% عام2000 بالمقارنة بعام 1999 وبقيمة بلغت حوالي 7759 مليار دولار بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2000 ما قيمته 31171 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 4.7 % في سنة 2000 بالمقارنة بسنة 1999.

أما في سنة 2003 فقد وصلت التجارة الدولية السلعية إلى حوالي 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 8.6% بالمقارنة بعام 2002، حيث بلغت التجارة الدولية في الخدمات في سنة 2003 حوالي 1704مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8.7% بالمقارنة بعام 2002.

وبالنسبة لسنة 2004 فقد بلغ متوسط نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات حوالي 8.6% وبالمقارنة مع سنة 2003 وبقيمة بلغت حوالي 8385 مليار دولار مقارنة بعام 2002 ،في حين وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 3.7% في سنة 2003 مقارنة بسنة 2002.

إضافة إلى المؤشرات التي تعرضنا لها، يلاحظ كذلك تزايد تحريرها بشكل متسارع من سنة لأخرى حيث دخل في سنة 2002 أزيد من نسبة 95% من التجارة العالمية مجال التحرير، وقد ساعد على هذا التحرير كلا من منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات.

الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:

هذا الاتجاه تقوده الشركات المتعددة الجنسيات والبالغ عددها حوالي63 ألف شركة ويتبعها حوالي 690 ألف شركة والتي هي في الحقيقة تمثل القوة الفاعلة والرئيسية في تعميق العولمة الإنتاجية والعولمة المالية، ففي ظل النمط الجديد لتقييم العمل الدولي، قامت الشركات المتعددة الجنسيات بوضع إستراتيجيات إنتاجية وتسويقية بحيث جعلت العالم في مجموعه سوقا واحدة سواء أكان فعليا أو سوقا احتماليا معتمداً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

فقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة الدولية أو العالمية، حيث وصل معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط إلى 12% حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين إلا أنه يلاحظ بعد ذلك وبداية مع عام 1996 أن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع إلى 386 مليار دولار على مستوى العالم بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة 1990-1995 يتراوح عند 226 مليار دولار.

أما إذا قارنا المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في المتوسط في منتصف التسعينات، فإننا نجده قد تضاعف بحوالي 6.6 مرة أي ما يقارب من سبعة أضعاف ما كان عليه في الفترة من 1990- 1995 وهذا التطور يشير إلى تزايد أهمية هذا الإتجاه نحو تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها وآثارها.

إن المتتبع لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين يجد أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنتج من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، والتي ترجع إلى تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات لهذا الشكل من الاستثمار بالمقارنة بإنشاء شركات جديدة، نظرا لما تحققه الشركة الأم من سرعة النفاذ إلى السوق الجديدة والسيطرة على جزء هام منها والاستفادة من الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية للشركة التي يتم الاستحواذ عليها، فضلا عن سرعة توزيع المخاطر وزيادة حجم النشاط وبالتالي تدعيم المركز التنافسي للشركة الأم على مستوى السوق العالمي.

و في الأخير نستطيع القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق في معظمه أيا كانت صورته من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، زاد في تعميق وبلورة العولمة الإنتاجية خاصة مع إتباع الشركات المتعددة الجنسيات سياسة الاستحواذ والاندماج عبر الحدود، والتي أثرت على السيادة الوطنية للدول المضيفة وزادت مخاوفهم من السيطرة الأجنبية على بعض القطاعات الإستراتيجية في

الاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن هذه المخاوف لم تعد مقتصرة فقط على الدول النامية بل بدأت تظهر بشكل واضح في العديد من الحالات في الدول المتقدمة أيضا.

المطلب الثاني- المؤشرات التي تستخدم في قياس العولمة

تعتبر عملية قياس العولمة من القضايا التي تشغل العديد من الاقتصاديين، وذلك لما لها من أهمية في معرفة مقدار التغير في العولمة عبر الزمن، والمقارنة بين دول العالم المختلفة من حيث انفتاحها على الاقتصاد العالمي وغير ذلك، وبصفة عامة فإنه قد ظهرت حتى الآن ثلاثة مقاييس لقياس العولمة:

- مقاييس تجميعية .
- مقاييس ترتيبية .
- مقاييس مركبة .

و سوف نتعرض لكل نوع من هذه المقاييس فيما يلي:

أولا : المقاييس التجميعية للعولمة

تستخدم هذه المقاييس في قياس ظاهرة العولمة على مستوى العالم أو الإقليم ومن بين هذه المقاييس:

1- مقياس العولمة التجارية:

و يقيس مدى التوسع في تجارة السلع والخدمات وهو يستخدم أحد المعيارين التاليين:

م1 نسبة الصادرات = (الصادرات العالمية/الناتج الإجمالي العالمي) x 100

م2 نسبة التجارة = ((الصادرات العالمية+ الواردات العالمية)) / (الناتج الإجمالي العالمي) x 100

و بوجه عام نجد أنه كلما زادت قيمة أحد المعيارين السابقين كلما دل ذلك على زيادة درجة العولمة والعكس صحيح.

2- مقياس التكامل المالي الدولي:

وهو يقيس درجة حركية تدفقات رأس المال بين الدول حيث يقيس الارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، وكلما كان الارتباط بينهما ضعيفا كلما دل ذلك على أن الدول تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة.

وكلما كان الارتباط قويا كلما دل ذلك على اعتماد الدول على مدخراتها المحلية في تمويل الاستثمار المحلي بدرجة كبيرة، مع تدني دور رؤوس الأموال الأجنبية، ومن هذا المنطلق كلما كان هذا المعامل صغيرا كلما دل على زيادة درجة التكامل المالي بين الدول، ويتم الحصول على قيمة المعامل من خلال الصيغة التالية:

$$(I/Y)_i= a+b(S/Y)_i+u_i$$

حيث:

نسبة الاستثمار الإجمالي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة (I)

$(I/Y)_i$=

نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولة (i)

$(S/Y)_i$=

الحد الثابت بالمعادلة والذي يشير إلى قيمة المتغير التابع عندما قيمة المتغير المستقل تساوي الصفر=a

حد الخطأ العشوائي u_i=

عندما تكون قيمة المعامل $b=0$ فإن هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي ومن ثم يوجد هناك حركية تامة لرؤوس الأموال بين الدول.

وعندما $b=1$ فإن هذا يعني أن كل الزيادة في الاستثمار المحلي تمول عن طريق الزيادة في الادخار المحلي ولا يوجد هناك أي دور لرأس المال الأجنبي في

التمويل، وتشير هذه الحالة إلى الانغلاق التام حيث لا تتحرك رؤوس الأموال بين الدول.[28]

ثانيا- المقاييس الترتيبية للعولمة

و تستخدم هذه المقاييس في ترتيب الدول أو مجموعات الدول وفقا لدرجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وذلك وفقا لأحد المعياريين:

- ترتيب الدول حسب مدى كثرة القيود التي تفرضها كل دولة على المعاملات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى.
- ترتيب الدول حسب فجوة سعر الصرف(الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحقيقي).

ثالثا- المقاييس المركبة

و تتصف هذه المعايير بأنها مركبة من عدد كبير من المعايير الجزئية التي تعكس الجوانب المختلفة للعولمة ومن أهم تلك المعايير:

1- معيار مركز بحوث السوق العالمي:

و تقوم فكرة هذا المعيار على تقسيم الاقتصاد العالمي إلى قسمين هما:

المعايير الاقتصادية التقليدية أو المعايير الاقتصادية القديمة مع اختيار عدد من المعايير الجزئية التي تمثل كل قسم منها، والمعايير التي تمثل الاقتصاد القديم هي: التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأخرى عبر الحدود.

أما المعايير التي تمثل الاقتصاد الجديد فهي: صادرات الخدمات، عدد الحواسب المتصلة بشبكة الإنترنت، الاتصالات التليفونية الدولية، ويتم حساب المؤشر لكل دولة على حدى ثم ترتب الدول من حيث درجة اندماجها في الاقتصاد الدولي وفقا لقيمة هذا المؤشر.[29]

2- **مؤشر كيرني لقياس العولمة:**

ويعتبر هذا المؤشر أكثر مقاييس العولمة شمولا، ويمكننا أن نستخدم "**مؤشر كيرني للعولمة**" والذي يستند إليه مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن. وهذا المؤشر يقدم دليلا شاملا عن العولمة في بلدان العالم المختلفة ويورد تعبيرا كميا لكل بلد على حدى من حيث درجة الاندماج الاقتصادي وذلك من خلال تتبع حركات السلع والخدمات بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في حصص مختلف الدول من التجارة الدولية، ويقيس مدى حرية الحركة عبر الحدود الدولية من خلال مقارنة الأسعار المحلية والدولية ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جداول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة وجداول للمدفوعات وحصيلة الدخل.

كذلك يقيس مؤشر "**كيرني**" للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الإنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذين يتزايدون بصورة مستمرة، وإنما تقدم تقديرا لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت.

و يشير مؤشر كيرني إلى البيانات المتعلقة بعدد رحلات السياحة الدولية وعدد خطوط الهاتف وأجهزة الهاتف العمومية وأعداد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، وكذلك عدد أجهزة التلفزيون وعدد الحواسب الشخصية وعدد مواقع الاستقبال على الإنترنت لكل 1000 شخص في كل دولة من دول العالم مرتبة حسب دليل التنمية البشرية.

كذلك يوضح مؤشر كيرني للعولمة البيانات الخاصة بالدول النامية مقسمة إلى مجموعات وهي: أقل البلدان نموا- الدول العربية- شرق آسيا – أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي– جنوب آسيا – جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي – أفريقيا جنوب الصحراء- شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة- منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.(30)

و نظرا لتنوع العوامل التي يشتمل عليها هذا المؤشر تنوعا غير مسبوق فإنه يعد أداة منهجية وموضوعية لقياس أبعاد العولمة قياسا كميا. (*)

إضافة لما ذكر عن مؤشرات قياس العولمة، هنالك عوامل إضافية مساعدة في عملية قياس العولمة والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم(2)

أهم العوامل المساعدة على قياس العولمة

م	البيان	م	البيان	م	البيان
1	دور المنظمات الاقتصادية العالمية	15	اقتصاديات البيئة	28	تأثير العولمة الاقتصادية على مختلف المجالات الأخرى
2	ثورة الاتصالات	16	برامج التخصصية	29	عمليات غسيل الأموال
3	ثورة المعلومات	17	زيادة التراكم الرأسمالي	30	التداعيات الاقتصادية لظهور الدول البترولية
4	الشركات المتعددة الجنسيات	18	ازدهار حركات رؤوس الأموال	31	التداعيات الاقتصادية للزيادة السكانية في الدول النامية
5	انهيار المعسكر الشرقي	19	تطور الخدمات المصرفية	32	سيادة مبادئ النظرية النقدية
6	الدور الريادي للولايات المتحدة	20	زيادة معدلات الاقتراض	33	توحيد مصادر المعلومات التجارية
7	التكتلات الاقتصادية	21	التباين في أسعار الفائدة	34	الجوسسة الاقتصادية

* للمزيد من الإطلاع أنظر الملحق رقم(01).

م	البيان	م	البيان	م	البيان
8	ازدهار معدلات التجارة الخارجية	22	كثافة استخدام أسعار الصرف	35	الأبعاد الاقتصادية لأزمة الغذاء العالمي
9	اندماج الشركات الكبرى	23	المكافحة الاقتصادية للجريمة الدولية	36	دور المؤتمرات الدولية
10	تطور حركة المواصلات			37	مجموعة الانكتورمز
11	التجارة الإلكترونية	24	ترشيد دور الدولة الاقتصادي	38	أنماط الحياة المتشابهة عالميا
12	تطور نظم الإنتاج	25	الدعم السياسي	39	أثر الدارسين الاقتصاديين
13	ثنائية النظام النقدي العالمي	26	تزايد نفوذ رجال الأعمال	40	دور الإعلام الغربي
14	التنميط السلعي والخدمي	27	العولمة سلاح المستقبل	41	تقدم صناعة الحاسبات
				42	عوامل أخرى

المصدر من إعداد الباحث بناء على مرفت محمد حسن الفرخ، نور الهدى وائل محمد، مراجع سابقة الذكر.

المبحث الثالث

فرص ومخاطر العولمة الاقتصادية

تشكل عملية العولمة الاقتصادية والمالية أخطارا جديدة وأيضا تقدم فرصا جديدة للاقتصادات الناشئة. وعلى الرغم من أن المخاطر عالية، إلا أن الفرص والمزايا الكامنة متعددة، وبذلك يكون صافي أثر العولمة على الاقتصادات الناشئة أثرا إيجابيا شريطة وجود بعض المتطلبات المسبقة وذلك لتعظيم فوائد العولمة للاقتصادات المعينة.

المطلب الأول- فرص العولمة الاقتصادية

ذكر الكثيرون أن العولمة تفتح العديد من الفرص أمام الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك النمو القائم على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج ونقل التكنولوجيا، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من إتباع الحكومات لسياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي الطويل الأمد.

وتفتح العولمة وما سيتبعها من تقليل العوائق أمام التجارة الدولية الباب أمام النمو القائم على التصدير، ويخلق التوسع القائم على التصدير إمكانية نمو الناتج بصورة عامة ويزيد الثروة القومية ويسهم في تحسين مستويات المعيشة؛ ويتم تحقيق ذلك بصورة أساسية من خلال المنافسة الأشد والتخصيص الأفضل للموارد داخل البلدان المتخصصة في إنتاج السلع التي لها ميزة نسبية.

ويؤدي التكامل في الاقتصاد العالمي إلى زيادة التخصص في الإنتاج ونقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسمح العولمة بنقل الأفكار وأفضل الممارسات العالمية في مجالات وآفاق مختلفة، إضافة إلى خلق فرص عمل

جديدة وخاصة في البلدان النامية ومع ذلك، فإن مجرد الحصول على المنتجات الأجنبية أو تقليدها وكذلك على التكنولوجيا والأنماط الاجتماعية الأجنبية ونقلها إلى الظروف المحلية مع كل خصائصها وسماتها لا يمثل ضمانا للنجاح، إذ أن ذلك يمثل مجرد ميزة كامنة ناجمة عن توسيع مجموعة الخيارات المفتوحة أمام المشاركين في الاقتصاد العالمي.

ويحد التكامل المالي من المجال المفتوح أمام البلدان لإتباع سياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي على الأمدين الطويل والمتوسط، وهذا هو التأثير المنظم الذي يقلل قدرة الحكومات على إتباع سياسات انتهازية أو سياسات غير مستدامة على الأمد الطويل، وعوضا أن تكون العولمة قيدا على إتباع السياسات الملائمة، فإن العولمة يمكنها أن تشجع هذه السياسات عن طريق إضافة المرونة والسماح بالتمويل الأجنبي وتدفق رأس المال إلى الداخل ومد الفترة الزمنية التي يمكن للبلدان أن تنفذ في أثنائها الإصلاحات الضرورية.

و إضافة إلى ذلك، فقد صاحب العولمة ظهور المؤسسات المالية الإقليمية، التي أدت أدوارا هامة إضافة إلى دور كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يختص بحجم التمويل والمشورة المتعلقة بالسياسة، إذ أنها تتيح فرصا إضافية، وخاصة للاقتصادات الناشئة، عن طريق تقليل تكلفة التعاملات ودعم العمل الجماعي وتقليل الشك وزيادة الشفافية، مما يؤدي إلى تشجيع التعاون نتيجة لظاهرة تأكيد قواعد التعامل التي تتيحها هذه المؤسسات.

المطلب الثاني- المخاطر الاقتصادية والمالية للعولمة

أدى تنامي الاعتماد المتبادل وارتباط الاقتصاد العالمي إلى زيادة مخاطر أثر انتشار الأزمات، بمعنى أن أي صدمة سيئة عالمية أو إقليمية يمكن أن تنتقل بسرعة إلى الاقتصادات الأخرى.

و لا يمكن اعتبار أي بلد محصنا من التغيرات في الاقتصاد العالمي، حتى البلدان الأقل نموا التي لم تتكامل بعد في الاقتصاد العالمي، فقد تتعرض هذه

الأخيرة إلى صدمات خارجية والتي يمكن أن تؤثر على دخل بعض الدول من النقد الأجنبي أو زيادة مدفوعاتها، مما ينجم عنه مشاكل في ميزان المدفوعات قد تؤدي إلى استنفاذ احتياطي البنوك المركزية من النقد الأجنبي مما قد يضر بسلامة النظام المالي.

ويمكن أن تتأثر البلدان النامية تأثيرا سلبيا نتيجة لعدم استقرار البيئة العالمية في أسواق السلع العالمية أو رأس المال. فقد أرجعت (Kaminsky 1999) أزمات أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات بصورة أساسية إلى الصدمات الخارجية. (31)

ويمكن أن تكون الصدمات في أسواق السلع إما صدمات تصدير حيث يمكن أن يؤدي هبوط الطلب على صادرات البلدان النامية إلى انخفاض الأسعار، أو لانخفاض في حجم الصادرات، أو صدمات واردات ناجمة عن زيادة في أسعار بعض واردات البلدان النامية؛ ويمكن أن تؤثر هذه الصدمات تأثيرا ضارا على الاقتصادات الناشئة وخاصة اقتصاديات البلدان الأقل نموا والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على بعض السلع القليلة كمصدر أساسي لدخل الصادرات ووارداتها المالية العامة. وقد حدث ذلك في المكسيك، إندونيسيا، الإكوادور، فنزويلا وروسيا حينما انخفضت أسعار البترول، وفي شيلي حينما انخفضت أسعار النحاس.

ويظهر صافي تأثير صدمات الواردات والصدمات الخارجية في شروط التبادل التجاري في البلد المعني حيث يشير الانخفاض في هذه الشروط إلى أن أي حجم من الصادرات سيدفع مقابل حجم أصغر من الواردات.

وفيما يتعلق بصدمات أسواق رأس المال، فالمصدر الرئيس للقلق هو تكلفة الاقتراض، ويحدد ذلك أسعار الفائدة ومعدل التضخم وكذلك قيود الاقتراض الدولية. فيمكن أن تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى إحداث تأثير سيئ على الاقتصادات التي تقترض بكثافة من الأسواق العالمية، ويمكن أن يؤثر معدل التضخم على المدينين لأن الزيادة في الأسعار العالمية تميل إلى تقليل القيمة الحقيقية للديون الأجنبية.(32)

وقد ذكرنا سابقا، أن الصدمات السيئة يمكن أن تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات مما قد يستنفذ الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي وخاصة في البلدان التي لديها سعر صرف مربوط إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الصدمات السيئة في الاقتصاد المحلي، فعلى سبيل المثال، تؤدي الزيادة في مدفوعات الفائدة على الديون الأجنبية إلى زيادة عجز موازنة الحكومة إذا ما كانت الديون للقطاع العام وإلى التأثير على ملاءة الشركات إذا ما كانت الديون للقطاع الخاص، وهذا بدوره سيكون له عواقب سلبية على سلامة النظام المصرفي حيث ستواجه الشركات العامة والخاصة صعوبات في خدمة ديونها المصرفية.

ويمكن أيضا أن تؤدي العولمة إلى وضع قيود على الاختيارات المتاحة أمام الحكومات فيما يتعلق بالهيكل الضريبي ومعدل الضرائب وخاصة في الاقتصادات الصغيرة، كما يمكن لعوامل الإنتاج القادرة على التحرك عالميا مثل رأس المال وبعض قطاعات العمالة عالية التدريب أن تتجنب الضرائب المفروضة وخاصة في البلدان الأقل نموا، وقد ازدادت أيضا فرص التهرب من الضرائب أمام الأفراد والمؤسسات وقد ردت بعض البلدان على هذه التغيرات عن طريق وضع نظم ضريبية تفاضلية لكي تشجع على تدفق رؤوس الأموال إليها، وقد يؤدي ذلك إلى تخصيص رأس المال بصورة لا تتسم بالكفاءة.

وقد ذكر سابقا أن العولمة يمكن أن تؤدي إلى تناسق في الضرائب على المستوى العالمي، وهذا خيار يصعب تحقيقه على المستوى الإقليمي ناهيك على المستوى العالمي، لذا يمكن أن تؤدي العولمة إلى تنافس ضريبي بين البلدان المختلفة.

وهذا التأثير الممكن للعولمة على النظام الضريبي، على الرغم من أنه مشجع فيما يتعلق بتقشف المالية العامة وتدفق رأس المال، إلا أنه يمكن أن يقلل من قدرة الحكومة في البلدان النامية على تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي.

غالبا ما ترتبط العولمة بزيادة عدم استقرار الناتج والعمالة، وتشير النظرية التقليدية للتجارة إلى أن التجارة العالمية تؤدي بالفعل إلى زيادة الفروقات في دخل الدول وكذا الدخل بين مواطنيها، إضافة إلى ذلك فإن العولمة تعطي فرصة إضافية

لذوي المهارات العالمية والذين حصلوا على مستويات عالية من التعليم ولهم سجل في مهارات الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فإن العمالة غير الماهرة والسكان المهمشين يمكن أن يحصلوا على مزايا أقل في اقتصاد عالمي يتسم بالمنافسة؛ إلى جانب ذلك فإن العديد ممن كتبوا في العولمة أشاروا إلى أن العولمة قد تنهي دور الدولة في الرعاية الاجتماعية.

و ما سبق يثير سؤالا حول كيفية وضع سياسات اقتصادية كلية في وجود مثل هذا التقلب، وعلى وجه الخصوص ما هي المبادئ العريضة التي ترشد السياسة في العديد من المجالات الرئيسة للإدارة الاقتصادية الكلية، وستجد الاقتصادات الناشئة التي تنتهج سياسة اقتصادية متوازنة نسبيا ومتوافقة أنه من الأسهل عليها وضع سياسة ملائمة للتجارب مع الاضطرابات الناجمة عن التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال.

المبحث الرابع

الاقتصاد المختلط وإجراءات حماية اقتصاديات البلدان العربية من سلبيات العولمة

المطلب الأول- وضعية الاقتصاد المختلط في ظل العولمة المالية

لقد ازدادت أهمية الدول النامية في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت تلعب دورا أكثر حيوية في الاقتصاد العالمي، واتسعت العديد من أسواقها المالية من حيث عدد الأوراق المالية، حجم الإصدارات والاستثمارات الأجنبية، لهذا فإنه ينتظر أن تكون العولمة المالية والتكامل المالي للدول النامية مع النظام المالي العالمي في صالح الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومع ذلك تبقى للعولمة المالية أثار سلبية على الدول النامية نوجز أهمها فيما يلي:

1- عولمة المديونية الخارجية:

بدأت أزمة الديون الخارجية لدول الجنوب في النصف الأول من عشرية الثمانينات، مع زيادة تلك الديون وخدماتها إلى درجة أن العديد من الدول المدينة أصبحت عاجزة عن تسديدها، فعمدت البنوك الغربية (بالتعاون مع بيوت السمسرة المتخصصة) إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، شأنها في ذلك شأن أي أداة مالية عادية

2- توغل رؤوس الأموال الأجنبية:

ترافق مع عملية إعادة هيكلة الدول النامية لاقتصادياتها بعد زوال الاستعمار تدفق الاستثمارات المباشرة، القروض، المساعدات، التمويل الخارجي والادخار الداخلي.

3- إستراتيجية التصنيع:

لقد كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وراء وجود قوة دفع داخلية غالبا تحركها الحكومات الوطنية، ومن أهم استراتيجيات التصنيع المطبقة في البلدان النامية.نذكر ما يلي:

أ- إستراتيجية تصنيع بدائل الواردات في أمريكا اللاتينية .

ب- تشجيع الصادرات في الشرق الأقصى.

ج- الصناعات الثقيلة في الدول النفطية.

4- الصيغة الجديدة في علاقات دول الشمال والجنوب:

إن الدول التي أرادت بناء تنميتها على أساس استثمار أفضل لمواردها الطبيعية بدون تنويع قاعدتها التصديرية أصبحت موضع تهميش ويتضح هذا من خلال العناصر التالية:

أ- تهميش المواد الأولية .

ب- إعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية على الصعيد العالمي.

ج- التنافس من أجل جلب الادخار والاستثمار.

5- الصدمات النفطية وانعطاف السياسات الاقتصادية:

شكلت مضاعفة أسعار النفط بين أكتوبر 1973 وجانفي 1974 أول صدمة شاملة تعرضت لها الاقتصاديات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية .

6- البحث عن أطر جديدة للتنظيم:

تدخل الدول في المنافسة فيما بينها وذلك لجذب الادخار والاستثمار، هذا ما دفع بالدول إلى التسابق لإزالة القيود الجمركية والخوصصة في الدول النامية لتفادي شراسة المنافسة وقد ظهر ذلك فيما يلي:

أ- تنسيق السياسات الاقتصادية .

ب- تشكيل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ج- تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف، حيث اعتمدت هذه الأخيرة أسلوب التعهدات الدولية الثانوية لدخول أسواق بلدان العالم الثالث بواسطة رجال الأعمال محليين .

7- **الإختلالات التجارية والمالية فيما بين دول الشمال:**

إن عملية الامتصاص التي نفذها الاقتصاد الامريكي للإدخار العالمي بدأ من عام 1982 ، كانت السبب وراء عدم الاستقرار النقدي والمالي غير المسبوق الذي أصاب النظام المالي العالمي بالعطب إضافة الى تأثيره السلبي على النمو العالمي .

المطلب الثاني- موقع بعض الدول العربية من العولمة

نشرت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 مؤشر الاندماج في العولمة؛ وهو مؤشر يصدر بصفة سنوية عن (أ.ت كرني) للسياسة الخارجية التابع لـ "Kearney Endowment For International Peace" وهي منظمة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام 1926 وتوظف أكثر من 4000 موظف على مستوى العالم، ثلثيهم من المستشارين كما أن لهم مكاتب في أكثر من 60 دولة.

بدأ العمل بهذا المؤشر سنة 2001 وضم حوالي 62 دولة مثلت 80% من سكان العالم ومن بينهم أربع دول عربية وهي: تونس، المغرب، السعودية ومصر.

يقيس مؤشر الاندماج في منظومة العولمة مستوى عالمية الدولة أو الاتصال العالمي للدولة ومدى اندماجها مع العالم الخارجي؛ ويستند هذا الأخير على مجموعة من المحددات التي من خلالها ينتهي واضعي المؤشر إلى وضع وترتيب للدول.[33]

كما يعتمد واضعي المؤشر على تحليل 14 متغير ثم يتم دمجها في أربعة عوامل رئيسية لقياس عولمة الدولة وهي:

1- وضع وإمكانية الدولة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
2- مسائل التمويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
3- السياحة الخارجية والاتصالات الدولية.

4- العضوية في الهيئات الدولية والمهام التي كلفت بها الدولة وعدد السفارات داخل كل دولة.

كما أن هناك مؤشرات فرعية وهي:

- الأداء الاقتصادي.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مستوى الدخل.
- عدد مستخدمي الانترنيت.

وعن ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات الاندماج في العولمة من سنة 2001 حتى 2006، ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(3)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات الاندماج في العولمة من سنة 2001 حتى 2006

	مؤشر العولمة 2001	مؤشر العولمة 2002	مؤشر العولمة 2003	مؤشر العولمة 2004	مؤشر العولمة 2005*	مؤشر العولمة 2006*
مصر	36	45	48	60	59	55
المغرب	42	46	29	47	40	40
تونس	28	36	39	35	37	37
السعودية	-	37	41	41	45	44

المصدر: موقع على شبكة الإنترنت: www.ATkearny.com، أطلع عليه يوم 2007/11/11

من خلال الجدول رقم(3) يمكن استخلاص النتائج التالية: [34]

أ- ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات الاندماج في العولمة خلال سنة 2004:

يرجع ترتيب الدول العربية الأربعة خلال سنة 2004 لعدت أسباب وهي:

- **بالنسبة لمصر:**

لقد احتلت مصر المرتبة 60 بعدما كانت تحتل المرتبة 46 في مؤشر سنة 2003 أي نسبة تراجع قدرة بـ 12% وهي أعلى نسبة تراجع بين دول المؤشر باستثناء

---

* للمزيد من الإطلاع، أنظر ملحق رقم (01) .

المغرب التي سجلت تراجعا بلغ 18%. ومن أبرز مؤشرات مصر الفرعية التي سجلت فيها ترتيب متقدم نذكر:

- العضوية في المنظمات الدولية بحلولها في المرتبة(15)
- التحول الحكومي بحلولها في المرتبة (18).

أما أسوأ المؤشرات الفرعية والتي كانت سببا في تراجع ترتيب مصر فهي:

- الأداء الاقتصادي(المرتبة 58).
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (المرتبة 54).
- مستوى الدخل (المرتبة 58).
- عدد مستخدمي الإنترنت (المرتبة 55).
- الأداء التكنولوجي (المرتبة 53) .

- **بالنسبة للمغرب:**

لقد مثلت المغرب سنة 2003 الدول العربية أفضل تمثيل في مؤشر الاندماج في العولمة فبعد احتلالها المرتبة 42 عام 2001 صعدت إلى المرتبة 29 في مؤشر 2003 إلا أن هذا الترتيب لم يدم طويلا حيث شهدت أعلى نسبة تراجع بين الدول التي شملها المؤشر. فقد احتلت المغرب عام 2004 المرتبة 47 .

كما لوحظ أن أسوأ ترتيب للمغرب في المؤشرات الفرعية كان في المؤشرات التالية:

- الاستعداد التكنولوجي.
- تدفق الاستثمار غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأداء الاقتصادي.
- الوضع السياسي.
- استخدام الإنترنت

- **بالنسبة لتونس:**

بعد التراجع الكبير الذي كانت قد شهدته عام 2003 عادت لتتعافى من جديد وحققت مركزا أفضل في العام الموالي باحتلالها المرتبة 35 بدلا من المرتبة

39. وقد كان وراء هذا الترتيب جملة من العوامل والمتمثلة في: " التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وتحويل المدفوعات " هي أفضل مؤشراتها الفرعية أداء، أما عن أسوأ مؤشرات تونس الفرعية فتتمثل في "الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتعامل مع الإنترنت والتكنولوجيا والتحول الحكومي".

- **بالنسبة للسعودية:**

فعند تطرقنا لمؤشرات أدائها الفرعية لاحظنا ما يلي:

أنه على الرغم من احتلالها للمرتبة قبل الأخيرة في الترتيب العام، فقد احتلت مراتب متقدمة تراوحت بين 14 و26 في عدد من المؤشرات الفرعية وهي على النحو التالي:

- التحويلات.
- شبكة التليفونات المحلية والدولية.
- السفر والسياحة.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي تراوح فيها أداء السعودية بين المرتبة 50 و61 فتتمثل في:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأداء الاقتصادي.
- البيئة السياسية.
- المنظمات الدولية.
- التحول الحكومي.

ب- ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات الاندماج في العولمة خلال سنة 2006:

يرجع ترتيب الدول العربية الأربعة خلال سنة 2006 لعدت أسباب وهي:

- **بالنسبة لمصر:**

لقد احتلت مصر المرتبة 55 بعدما كانت تحتل المرتبة59 في مؤشرات سنة 2005 وبنسبة تقدم قدرت بـ 04% .أما عن أسوأ المؤشرات الفرعية فتمثلت في:

- الوضع السياسي(المرتبة 59).
- المعاهدات (المرتبة 58).
- عدد مستخدمي الإنترنت(المرتبة 53).
- الأداء التكنولوجي(المرتبة 53)

- **بالنسبة للمغرب:**

دولة المغرب هي الأخرى احتفظت برتبتها 40 خلال فترة 2005 و2006 بعدما كانت تحتل عام 2004 المرتبة 47 .أي بنسبة تقدم 7%. حيث لوحظ أن أسوأ ترتيب للمغرب في المؤشرات الفرعية كان في مؤشر الوضع السياسي.(الرتبة 53)، كما احتفظت بنفس الترتيب بالنسبة لمؤشر التحويلات (الرتبة 4) .

- **بالنسبة لتونس:**

لقد احتفظت تونس بترتيبها ضمن قائمة الدول 62 الواردة في المؤشر باحتلالها المرتبة 37 وذلك لفترتي 2005 و2006 على التوالي. وكانت أسوأ مؤشرات تونس الفرعية تتمثل في التعامل مع الإنترنت والتكنولوجيا (الرتبة 60).

- **بالنسبة للسعودية:**

فبالنظر إلى مؤشرات أدائها الفرعية لوحظ ما يلي:

تحسن في الترتيب حيث احتلت السعودية المرتبة 44 هذا من جهة ومن جهة أخرى احتلت مراتب متأخرة في عدد من المؤشرات الفرعية وهي على النحو التالي:

- البيئة السياسية (المرتبة 56).
- الاستثمار الأجنبي المباشر(المرتبة 59).

- التحول الحكومي (المرتبة 53)

المطلب الثالث- الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية الاقتصاد العربي من سلبيات العولمة.

كما سبق وأن أشرنا إلى أن للعولمة المالية والمصرفية أثار إيجابية كما لها آثار سلبية وبالنسبة للدول العربية لم تستفد من العولمة المالية وهذا راجع للوضع الاقتصادي السائد في هذه الدول والذي هو في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، والذي يتطلب الحماية من كل الآثار السلبية والتي تمثلت في ما يلي:

- انهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة.
- تكريس التبعية للغرب .
- هدر الثروات الوطنية وتدمير البيئة.
- القضاء على الصناعات الوطنية .

و لتجاوز هذه الآثار السلبية في ظل الإمكانات المتاحة وجب القيام ببعض المعالجات و المتمثلة في: [35]

أولا- إقامة البنية الأساسية:

إن ازدهار النشاط الاقتصادي في أي دولة من الدول مرهون بوجود منظومة متكاملة من الخدمات الأساسية التي توفر مناخا مناسبا للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وتمنحه القدرة على المنافسة؛ وفي ظل مناخ العولمة حيث المنافسة المحمومة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية؛ فالمطلوب من الدول العربية اليوم توفير ظروف ومناخات مشجعة للنشاط الاقتصادي.

وتتمثل هذه الظروف في: توفير شبكة مواصلات مناسبة داخل البلاد ومنظومة اتصالات حديثة ومتطورة وخدمات فندقية حديثة وعمالة مدربة وماهرة

وقوانين تشجع على النشاط الاستثماري ومناخ من الاستقرار والأمن وقضاء مستقل يحظى بالثقة وغير ذلك من مقومات الدولة الحديثة.

ثانيا- السعي لتوطين التقنية

في ظل ظروف العولمة فإن الاقتصاد القادر على مواجهة مخاطر العولمة هو الاقتصاد القادر على المنافسة المعتمدة على قاعدة صناعية تدعمها التقنيات المتطورة، فعل الدول العربية إن أرادت أن تحقق تنمية اقتصادية حقيقية أن تركز جهودها على إقامة بنية أساسية قادرة على استيعاب التقنيات المتقدمة وتوطينها وأن تطورها باستمرار حتى لا تبقى تستورد.

إن محاولة الوصول إلى طريق التقدم التقني والسير في ركاب الأمم الأخرى على هذا الطريق لن تكون مهمة سهلة بل هناك صعوبات ومخاطر لا نهاية لها، إلا أنه ليس أمام أي دولة تريد أن يكون لها مكان محترما بين الدول أن تجد مكان لها في هذا الطريق، وعليها الاستفادة من تجربة بعض البلدان النامية في شرق آسيا التي اهتمت جديا بتنمية التقنيات وتبنت سياسة حذت بها حذو الدول الصناعية.

ثالثا- التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى

في ظل المنافسة الاقتصادية القومية ومع الصعوبات التي تواجهها الدول العربية في أن يكون لها وجود فاعل في الاقتصاد العالمي، إلا أن كل هذه الظروف سوف لن تحد الدول العربية عن البحث عن حلول ومخارج للتحديات التي تواجهها، وبإمكانها أن تبحث عن مزايا نسبية تتفوق بها على غيرها ومن بين الأنشطة التي ينبغي التركيز عليها نذكر ما يلي:[36]

النشاط الزراعي:

أصبحت الأقطار العربية مستوردة رئيسية للأغذية والمنتجات الغذائية، فهي تستورد الآن ما قيمته 825 مليار دولار سنويا بالرغم مما لدى هذه البلدان من إمكانات وموارد كبيرة في المجال الزراعي، يمكن إذا ما أحسن استغلالها أن تغني الدول العربية عن استيراد هذه المنتجات من الخارج وتوفير هذه المبالغ الضخمة من

المليارات من العملة الصعبة وتسخيرها للتنمية ويمكن أيضا أن تحقق فائضا للتصدير.

المنشآت:

تجدر الإشارة إلى أن أكبر نشاط في الوطن العربي هو مجال الإنشاءات، حيث يشكل حجم الاستثمار في مجال المباني والإنشاءات في الوطن العربي ما يعادل 50% من حجم الاستثمار بشكل عام، حيث ينفق نحو 130 مليار دولار سنويا على هذا النشاط وينفق أكثر من 70% من هذا المبلغ خارج الاقتصاديات العربية على استيراد العمالة والخدمات التقنية والاستشارية والتعاقدية والمعدات وتكلفة النقل وغيرها.

الاستشارات:

تمثل الاستشارات الهندسية والتخطيطية والتعاقدية أهمية كبيرة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، ولا غنى لأي مشروع اقتصادي عنها ابتداء من إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع وإبرام التعاقدات الخاصة به واقتراح الآلات والتقنيات المناسبة وحتى اقتراح خطط الإنتاج والتسويق وخطط التطوير.

و تقوم بمهمة الاستشارات في النشاطات الاقتصادية في بلدنا عادة شركات استشارية أجنبية، ولا تتمكن الشركات الاستشارية الوطنية في الغالب من منافسة الشركات الأجنبية في أسواقنا الوطنية.

صناعة البرمجيات:

من النشاطات الاقتصادية الحديثة والهامة الاستثمار في مجال البرمجيات وتقنيات المعلوماتية، إذ يتزايد حجم الاستثمار في هذا المجال بشكل مطرد لدرجة يتوقع معها أن يتجاوز حجم الاستثمار في مجال البرمجيات حجم الإنفاق على العتاد المادي. (37)

السياحة:

مثل السياحة اليوم موردا هاما من موارد الدخل لكثير من الدول بل تمثل في بعض الدول المورد الرئيس لميزانياتها.

رابعا- الاهتمام بالبحث والتطوير

إن التطورات التقنية ونمو الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة هو بلا شك ثمرة جهود حثيثة في البحث والتطوير في كل تلك النشاطات وقد زادت أهمية البحث والتطوير في العصور الحديثة نتيجة للمنافسة الشديدة بين المنتجين والمصنعين والتطور المتسارع في التقنيات على نحو لم يسبق له مثيل، وبالذات في تقنية المعلومات والحاسبات حتى قيل أن قدرات الحاسبات تتضاعف 18 مرة كل شهر وأصبحت نتائج البحث والتطوير هي العصا السحرية التي تؤهل المتفوقين فيها للريادة وإحراز التفوق.

إن واقع البحث العلمي في بلداننا شديد البؤس ويعكس بوضوح واقع التخلف الذي نعيشه في حياتنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم القدرة على الاستفادة من نتائج هذه البحوث العلمية بصورة مناسبة.

خامسا- الاهتمام بالتأهيل والتدريب

إن أي نشاط يمكن أن يقوم به الإنسان اليوم بحاجة إلى مستوى معين من التدريب والتأهيل، حيث يتطور العلم وتتطور الأدوات فإذا أردنا أن نعيش في هذا العصر ونستفيد من منجزاته من العلم والتقنيات، وجب علينا أن نؤهل مجتمعاتنا فعلا لذلك في مختلف المجالات.[38]

سادسا- التكتل الاقتصادي

إن ظروف العولمة تحتم علينا الإسراع في الاندماج في طريق الوحدة إذا ما أردنا تجنب مخاطر هذه الظاهرة في ظل واقع عالمي لا مكان فيه إلا للأقوى والأقدر

على المنافسة للدول والشركات الكبرى، ولا يمكن حصر الفوائد التي ستحصدها الوحدة الاقتصادية لبلادنا وتجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة وغيرها من التحديات. [39]

سابعا- محاربة الفساد

إن من أخطر الظواهر السلبية في مجتمعنا، ظاهرة انتشار الفساد في مؤسساتنا وأجهزتنا المتعددة، حيث لا تقتصر آثار الفساد في الجانب الاقتصادي بل تشمل كل أوجه النشاطات الأخرى.

خلاصة الفصل الأول:

إن الاهتمام الواضح بموضوع العولمة الاقتصادية من طرف مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، والخبراء وجل دول العالم، جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذه الأخيرة هي ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

و قد اتضح من مختلف الدراسات أن العولمة الاقتصادية أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة، والتي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على مختلف مناطق دول العالم حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح، هذا الأخير أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقييم العمل وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة.

و كما أن للعولمة الاقتصادية عدة مؤسسات ساعدت على انتشارها وتطورها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات، التكتلات الإقليمية الدولية، منظمة التجارة العالمية، التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة، معايير الجودة العالمية.
- تزايد حركة التجارة والاستثمارات العالمية.

كما أن عملية قياس العولمة من القضايا التي تشغل العديد من الاقتصاديين، وذلك لما لها من أهمية في معرفة مقدار التغير في العولمة عبر الزمن والمقارنة بين دول العالم المختلفة من حيث انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وبصفة عامة فقد ظهرت إلى حد الآن ثلاثة مقاييس لقياس العولمة وهي مقاييس تجميعية، ومقاييس ترتيبية وأخرى مركبة.

إن الحقيقة التي نمليها هنا هي أن العولمة الاقتصادية والمالية تشكل أخطارا جديدة كما تقدم أيضا فرصا جديدة للاقتصاديات الناشئة، وعلى الرغم من أن المخاطر عالية، إلا أن الفرص والمزايا الكامنة متعددة، ولكي يكون أثر العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات النامية أثر إيجابي، يشترط وجود متطلبات مسبقة لتعظيم فوائد العولمة لهذه الاقتصاديات.

وعن ترتيب الدول العربية في العولمة المالية، فقد صُنِّفَت أربعة دول فقط متمثلة في كل من: مصر، المغرب، تونس والسعودية.

هوامش الفصل الأول:

(1) قرشي ضيا، **العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 42، دبي، 1996 ،ص 30.

(2) محمد بن لفا المطيري، **العولمة وآثارها على الجريمة الاقتصادية كما يراها العاملون بالغرف التجارية الصناعية الرئيسية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية ،2005، ص 18

(3) محمد عايد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية**، مجلة المستقبل العربي- العدد 228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 17.

(4) عبد الرشيد عبد الحافظ، **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهته**، مكتبة مدبولي، مصر، 2005، ص 8.

(5) فتحي أبو الفضل وآخرون، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة**، مكتبة الأسرة، مصر، 2004، ص 28.

(6) محمد الأطرش، **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2001، ص 226.

(7) السيد أحمد مصطفى عمر، **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003، ص 163.

(8) نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- مكتبة الأسرة، مصر، 2001، ص 13.

(9) عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000- 2001، ص 5.

(10) رمزي زكي، **الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب**، مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في 1999/12/12م، العدد 9514، ص2.

(11) بثينة عمارة، **العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري**، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص21.

(12) أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2000، 14

(13) شاهد يوسف، **العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية**"، (ورقة عمل)، العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000، ص 107.

(14) محمود فاروق غراب، **إمكانية استفادة الدول النامية من طرق مؤسسة التمويل الدولية**، رسالة غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص53.

(15) مرفت محمد حسن الفرخ، **العولمة الاقتصادية وأسواق المال، دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق آسيا ومصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2005، ص 12.

(16) سامي عفيفي حاتم، " **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**"، بدون دار نشر، القاهرة، 2004، ص ص، 64 ،65.

(17) أحمد سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(18، 19) مرفت محمد حسن الفرخ، مرجع سبق ذكره، ص،ص 17.، 19.

(20، 21) محسن أحمد الخضيري، **العولمة - مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص، ص، 117.، 174.

(22، 23)، ور الهدى وائل محمد، **آثار العولمة الاقتصادية على الميزان التجاري المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص14- 19.

(24)، عبد المنعم محمد، الطيب حمد النبيل، **العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات **الاقتصادية"الواقع والتحديات"**، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 14- 15 ديسمبر2004.، ص 3.

(25) عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 12.

(26) عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 60.

(27) عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية- منظماتها- شركاتها- تداعياتها**، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص، 42- 44.

(28) عبد القادر محمد، عبد القادر عطية وآخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2004، ص ص 36- 39.

(29) عبير محمد علي عبد الخالق، **العولمة وآثارها على الطلب والاستهلاك في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص48.

(30)- A.T.Kearney, **Globalization index**,Foreign Policy Magazine,2002,pp 7-9

(31- 32) محمود محي الدين، **العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية، منظور مصري**، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة المنعقدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ضبي، 18- 19 نوفمبر 2000، ص، ص، 272.- 273.

(33- 34)، رضا عبد السلام، **مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص،ص، 123.- 134.

(35) عبد الرشيد عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(36) حازم الببلاوي، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص ص، 176-184.

(37) محمود عبد الفضيل، **العرب والعولمة**، بدون دار نشر، بيروت، أفريل 2000، ص 131.

(38) محمد الأطرش، **التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، 2003، ص 81

(39) إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري**، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، 2000، ص 549.

الفصل الثاني

العولمة المالية

تمهيد:

العولمة متعددة الأبعاد تؤثر على كل جوانب الحياة الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية وكذا على العلاقات بين الحكومات، الأمم والقارات؛ تتميز العولمة بشكل خاص بتكثيف التجارة عبر الحدود، بزيادة التدفقات المالية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، وبالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة السعي لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي مهمة صعبة جدا ودقيقة، فمن ناحية فإن العولمة تعِد المشاركين بالنمو في التجارة وفي الاستثمار الدولي ومن الناحية الأخرى تزيد من مخاطر عدم الاستقرار والتهميش.

لقد شبهت العولمة المالية هذه الأيام بالطرق السريعة والتي تنقل الناس بمنتهى السرعة إلى حيث يريدون، ونقصد بذلك أن العولمة ذات فائدة إذ تساعد الدول على تمويل الاستثمار ومن ثم عملية النمو، إلا أنه لا بد من وجود حوادث وحين تحدث تكون بالغة الخطورة بل أخطر من تلك التي اعتاد الناس عليها عندما كانت السرعة محدودة مما يعني أن للطريق السريع جانباً سيئاً، مما يستوجب أخذ الحيطة وتوخي الحذر عند استعماله والتقيد بالسرعة القصوى أو استعمال ممهلات، كما تحتاج السيارات إلى وسائد هوائية ضد الحوادث.

و بناء على هذا التشبيه، سوف نتطرق للعولمة المالية وموقع الدول العربية منها وهذا من خلال التعرض إلى النقاط التالية:

- ماهية العولمة المالية (المفاهيم، مراحل التطور، المؤشرات الدالة عنها وأسباب ظهورها).
- العولمة المصرفية" البنكية"(مفهومها، أسبابها، أهدافها).

المبحث الأول

العولمة المالية، مؤشراتها، مراحلها وخصائصها

إن القارئ للكتابات العديدة والمختلفة والمتابع للندوات، المقالات والمؤتمرات التي تناولت وبحثت في مفهوم العولمة المالية، يجد نفسه أمام خليط من الأفكار والآراء والطروحات، كما يجد نفسه في الكثير من الأحيان أمام تناقضات وتقاطعات فكرية ومنطلقات أيديولوجية وأكاديمية تكون في بعض الأحيان متلاقية وفي أحيان أخرى متنافرة ومتباعدة، تبحث وتحلل وتغوص في مفهوم العولمة، فمنها المؤيد المدافع ومنها الرافض المعارض كلٌ حسب طبيعة توجهاته واهتماماته.(1)

و على ضوء هذه الكثافة من الطروحات يبدو من الصعب صياغة مفهوم دقيق ومحدد للعولمة المالية، وعليه سنعمل على تسليط الضوء على العولمة المالية وهذا من خلال التعرض للنقاط التالية:

- مفهوم العولمة المالية ومؤشراتها.
- المراحل التي مرت بها العولمة المالية.
- العوامل المفسرة للعولمة المالية وخصائصها.

المطلب الأول - مفهوم العولمة المالية ومؤشراتها

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالعولمة فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتمثل في: تحرير الأسواق، الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، ومن بعض وظائفها مثل الرعاية الاجتماعية، وتغير نمط التكنولوجيا

وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق المالية.[2]

و في إطار هذا البحث فإن ما يهمنا هو عولمة الأنشطة المالية التي تعد ناتجا أساسيا لعمليات التحرير المالي، وقبل التطرق للعولمة المالية يجدر بنا الإشارة إلى أن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى نوعين: العولمة الإنتاجية والعولمة المالية .

1- **العولمة الإنتاجية:**[3]

تتحقق عولمة الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

أ- الاتجاه الأول :عولمة التجارة الدولية.

ب- الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **العولمة المالية:**

إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى "بالاندماج المالي" مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:[4]

- **المؤشر الأول:** يقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى المعاملات الخارجية من الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد من 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وعلى ما يزيد من 200% في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

جدول رقم(04): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1975- 1997

السنوات / البلدان	75	80	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97
و.م.أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358

source:Philippe D'arvisen et Jean-Pierre petit, Économie internationale la place des banques(Broché), paris, Dunod 1999, p,95

- **المؤشر الثاني:**

و يخص تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة. (5)

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي: (6)

- صعود الرأسمالية العالمية؛
- ظهور الابتكارات المالية؛
- ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال؛
- التقدم التكنولوجي؛
- تأثير التحرير المحلي والدولي لرؤوس الأموال؛
- نمو سوق السندات؛
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية والمصرفية؛

- خوصصة الأنشطة المالية؛
- انخفاض تكلفة الاتصالات والمواصلات.

المطلب الثاني - المراحل التي مرت بها العولمة المالية

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تمتد إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات ومنها نموذج"رونالد روبلسون" مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على أكثر تقديرا ومهما يكن فقد مرت العولمة المالية بالمراحل التالية:[7]

أولا- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر

استمرت هذه المرحلة من 1960 حتى سنة 1979 وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة؛
- ظهور وتوسع أسواق "الأورودولار"، بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بواسطة التمويل المباشر أو التمويل غير مباشر؛
- انهيار نظام الصرف الثابت، مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني والدولار)؛
- انهيار نظام "بروتن وودز" في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف المرنة*، وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.[8]
- إدماج "البترودولارات" في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل؛

---

* وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين

- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.

ثانيا- مرحلة التحرير المالي:[9]

تزامنت هذه المرحلة مع وصول"مارقريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي، وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى و.م.أ والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات(30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية لا سيما سندات الخزينة، وسميت هذه المرحلة بمرحلة تغطية الدين العام بالأوراق المالية؛

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

ثالثا- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي: [10]

1. تحرير أسواق الأسهم، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم"big Bang"و تبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها، مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات؛
2. ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛
3. الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر، وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة؛
4. زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية، بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالية التي يرغب في الاستثمار فيها من و.م.أ باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في اليابان بكل سهولة، أكثر من هذا قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية وهكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الألماني؛ [11]

5. زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛
6. تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة؛
7. توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية "OCDE"؛
8. و مهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول من بعيد ومن قريب، وبذلك أصبح العالم فعلا قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايين من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى أقصى غربها في ثوان معدودة بإعطاء بعض الأوامر إلى الكمبيوتر، وهكذا سيطرت الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا.

المطلب الثالث- العوامل المفسرة للعولمة المالية وخصائصها

أولا- العوامل المفسرة للعولمة المالية

لقد تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمن، وكان أهم العوامل المفسرة لها ما يلي:[12]

1- تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج؛ وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة.

ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.[13]

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:[14]

حدثت موجة عارمة من تدفقان رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عوائد أعلى.

3- ظهور المشتقات المالية:

كما ارتبطت العولمة المالية بكم هائل من المشتقات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات) أصبح هناك العديد من المشتقات والتي تعرّف بأنها "عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد" [15]، وقد شهد حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها نمطا جديدا خلال السنوات الأخيرة حيث زاد حجم التداول من 1.1 تريليون دولار في 1986 إلى 2.6 تريليون دولار عام 1988 ثم قفز إلى 24 تريليون دولار عام 1993 ووصل إلى 45 تريليون دولار في نهاية1994 وبذلك يكون سوق المشتقات المالية قد توسع بأكثر من 40 ضعف خلال فترة 9 سنوات، ورغم تعدد أنواع المشتقات فإن أهمها وأكثرها انتشارا هي:[16]

أ- عقد الخيار:

يمكن تعريفه بأنه ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في الشراء ويسمى خيار الشراء أو حق بيع يسمى خيار البيع، وخيار الشراء والبيع ينصب على بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا يسمى سعر الممارسة في تاريخ معين(الأسلوب الأوروبي) أو خلال فترة محددة (الأسلوب الأمريكي)، وله الحق كذلك في أن ينفذ أو لا ينفذ عملية البيع والشراء.[17]

ب- **العقود الآجلة:**

هي عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد، وقد تدفع القيمة وقت الاتفاق أو جزء صغير منها ويؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم، وذلك مثل عقود شراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد، والعقود الآجلة هي عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة.[18]

ج- **العقود المستقبلية:**

و هي العقود التي يلتزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل، وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتم التعامل من خلاله وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير لعائد على الودائع أو سعر العمل مثلا، وهي عقود ليست نمطية إنما تم الاتفاق عليها وفقا لكل صفقة وهي واجبة التنفيذ عكس الخيارات، وتختلف هذه العقود عن العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويلها فكل طرف يمكنه أن يبيع حقه في استلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد.[19]

د- **عقود المبادلة:**

هي عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية والعينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معلومة.[20]

4- التقدم التكنولوجي:[21]

ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر، وفي تكثيف الروابط بين مختلف

الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5- التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي، وزادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية.[22]

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

لقد حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يلي:[23]

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي.
- دخول المؤسسات المالية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980- 1995) حيث انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية الشخصية من50٪ إلى 18٪ وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42٪.

ثانياً- خصائص العولمة المالية

إن المتتبع للمفاهيم والتعريفات السالفة الذكر للعولمة يستنتج أن للعولمة جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها.[24]

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال والمواصلات من أجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل

تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية، لأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق وينسجم مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

2- ديناميكية وحركية ومفهوم العولمة:

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة، ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية، وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي[25].

3- الاعتماد على الاقتصاد المتبادل:

إن التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ربطت العلاقات وتشابكت المصالح بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي اتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، حيث سعت الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية، وزيادة وتيرة التبادلات التجارية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛ وفي ظل العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة، ظهور آثار عديدة لعل أهمها:[26]

- زيادة تعرض الاقتصاديات الوطنية للصدمات الاقتصادية؛
- حركة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية (فإذا ما حدثت موجة انتعاشية أو انكماشية في الولايات المتحدة مثلا فإنها تنتقل سريعا إلى البلدان الصناعية الأخرى والنامية)؛

- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل هام في النمو الاقتصادي في الدول المختلفة حيث أصبحت الصادرات محركا للنمو وهذا نتيجة لزيادة درجة الاعتماد المتبادل؛
- زيادة درجة المنافسة أدت إلى إزالة العقبات أو تذليلها على الأقل أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات تتنافس وتتصارع فيها مختلف دول العالم؛

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج الصناعي وإنما من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.[27]

5- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن أحد أهم السمات الأساسية للعولمة هي الشركات المتعددة الجنسيات (الشركات العابرة للقارات)، والتي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل للتكنولوجيا والخبرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية، وهناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية ولعل من أهمها:[28]

- أن إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم يصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات على نحو 40% من حجم الصادرات الدولية.
- أن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.
- إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسية وحدها يتراوح ما بين ربع وخمس القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.

- أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوفرة، لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.
- أن للشركات المتعددة الجنسيات الدور الرائد في التقدم التكنولوجي حيث يعود إليها الفضل في الكثير من الاكتشافات العلمية التي يرجع معظمها إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

6- تزايد دور المؤسسات المالية العالمية في ظل العولمة:

لقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفياتي وتعاظم نشاط الأسواق المالية وقيام تكتلات اقتصادية كبرى، وبقيام منظمة التجارة العالمية اكتمل المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية).

وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأوروغواي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف، وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، الاستغلال الأمثل لها، توسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول، الإدارة الآلية للسياسات التجارية والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

وقد شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد، وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان

بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين.[29]

وبالتالي يزداد دور هذه المؤسسات بشكل واضح في تسيير دفة النظام النقدي والنظام المالي للعولمة من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

وتأسيسا على ما ذكرناه فإن للعولمة جملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- تلعب العولمة المالية دورا أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية تتداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.
- في ظل العولمة المالية، ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة المالية تؤثر على توزيع الادخار العالمي وتوظيفاته في عالم وحيد القطب .
- تسمح العولمة للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة.
- استخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل التغطية والحماية من الأزمات.
- ظهور وتوسع أسواق الأورو دولار، بدأ من لندن ثم إلى بقية الدول الأوروبية.
- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي، بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل، مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.
- حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.
- تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة استثماراتها المحلية (إضافة إلى انفتاح هذه الدول).

- يمكن الاعتماد على طرق الاستثمار الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.[30]
- الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة لوجود المنافسة بين المولين.
- يمكن الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي والمالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الإدارة والتسيير.

المبحث الثاني

العولمة المصرفية (البنكية)

هنالك فرق بين العولمة المالية والعولمة المصرفية. ففي رأينا بأن العولمة المالية هي أشمل من العولمة المصرفية- البنكية- فالعولمة المالية تحدث على مستوى المؤسسات المالية المختلفة في حين تقتصر العولمة المصرفية على مستوى البنوك أو المصارف المحلية.

وانطلاقا من هذا الطرح سوف نتعرض إلى العولمة المصرفية أو البنكية وهي الأقرب لدراسة حالة الجزائر.

وعليه فالعولمة المصرفية تخرج البنك من إطاره المحلي إلى آفاق عالمية، تدمج نشاطه في السوق الدولية بجوانبه وأبعاده المختلفة؛ وتجعله يبحث عن التطور والقوة والسيطرة والهيمنة المصرفية.[31]

فإذا كان البنك يرغب في النمو والتوسع والاستمرار فعليه أن يتبع العولمة، وإذا كان يرغب في غير ذلك فإنه سوف يخضع للتراجع والتهميش أو الابتلاع.[32]

فالعولمة اتجاه مصيري يعبر عن صراع قائم في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية العملاقة، التي أصبحت بحكم علاقات القوى الاقتصادية الضخمة تملك قدرة عالية على التأثير في السوق المصرفي العالمي المتزايد النمو والمتسارع في الانتشار في كافة أنحاء العالم.

فالعولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عن السوق المحلية، لكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة.

هذا من خلال الانتقال من محيط النشاط المحلي إلى محيط النشاط العالمي (الخارجي)، مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بأكثر فاعلية وقدرة على التنافس،

وأكثر نشاطا لضمان التوسع والامتداد المصرفي وضمان الارتباط الحيوي ما بين الأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك، بما يؤدي إلى تدعيم سمعة البنك وسلامته.

و انطلاقا من هذا الطرح، سوف نحاول التطرق إلى العولمة المصرفية وهذا من خلال النقاط التالية:

- أسباب وأهداف العولمة المصرفية(البنكية).
- متطلبات العولمة المصرفية ومسؤولية البنك.

المطلب الأول- أسباب وأهداف العولمة المصرفية

أولا- أسباب العولمة المصرفية

يرجع اتجاه البنوك نحو العولمة المصرفية إلى الرغبة في التوسع والنمو والهيمنة والتي تسند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي: (33)

1- التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل السوق ما بين البنوك المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.

2- مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب من الأسواق المحلية خاصة بعد اتجاه الدول النامية إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي.

3- تبني البنوك المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية بل في سوقها المحلي، وهو ما يجعلها في موقف دفاعي انكماشي أكثر من هجومي توسعي ومن ثم فإنه قد تحجم عن تمويل أنشطة معينة أو عملاء معينين أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر.

مما يجعل البنوك المحلية غير مستقرة أمام عملائها الراغبين في التعامل معها ومن ثم تضطر مرغمة للتخلي عن خططها التوسعية المستقبلية وتغيير إستراتيجيتها الدائمة.

4- خضوع البنوك المحلية إلى مجموعة من القواعد والضوابط الرقابية والإشراف التي تضعها مؤسسات الرقابة والإشراف العالمية، وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات إعادة الهيكلة وبنيتها للتوافق مع واقعها المعاش وهذا حسب ما يقرره صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما قد يتطلب وقتا واستعدادا خاصا له في الوقت الذي تكون فيه البنوك العالمية مستعدة ومتوافقة معه.

5- تضخم وتنامي الشركات العابرة للقارات ومتعددة القوميات ذات: كفاءات، رؤوس أموال عالمية، حجم الأصول والأموال المتدفقة إليها كبيرة والتي أصبحت تحتاج إلى وجود بنوك عالمية تتيح لها الخدمات المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون، خاصة وأن العلاقات ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصورا في بنك ضخم يتولى مسؤولية وأمانة مستقبل هذه الشركات، ومن ثم فإن هذه الشركات تحتاج إلى بنك وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها.

6- التطور الهائل في نظم الاتصال ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى العالمي، بحيث أدت هذه النظم إلى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص ممثلة في:

- ازدياد ملموس في السهولة والإتاحة الفورية للعمليات بعد استخدام الكمبيوتر وكذلك التطور الذي حدث في الشبكات الدولية للمعلومات.
- تلاشي الحواجز التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض وبصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية.

ثانيا- أهداف العولمة المصرفية

إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه البنوك هو القدرة على عدم التعولم، أي القدرة على عزل نفسها عن تيار العولمة وعلى وضع الحواجز أمام ما يحدث في العالم وامتداد أسواقه واتساع محيطه ونشاط خدماته والذي هو أمر مستحيل.

و من ثم فإذا كان الأمر كذلك فإن الإسراع في العولمة أفضل من التردد والتأخير، حيث أن تكلفة التأخير سوف تصبح باهظة وغير قابلة على الاستيعاب والتحمل وبالتالي تسبب أزمة في حد ذاتها قد تطيح بالبنك أو تجبره على إغلاق أبوابه والخروج من السوق، وبالتالي فإن حسن الاستعداد للعولمة وإدارتها بشكل سليم قائم على: [34]

- التخطيط النابع من استراتيجية عامة، عميقة طويلة الأجل.
- التنظيم المرن المنبثق من سياسات مرحلية ظرفية باعتبارات الزمان والمكان.
- التوجيه المنتهز للفرص القائم على تكتيكات واقعية عملية تستفيد من آليات الحركة وأدوات الفعل المتاحة.
- المتابعة والمراقبة الشاملة الوقائية التي لا تترك مجالا ينفذ منه أي خطأ.

و على هذا فإن العولمة المصرفية تتجاوز مرحلة الضرورة إلى نطاق الحتمية وتحقق العولمة المصرفية للبنوك أهدافا يمكن التوصل إليها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- وضع برامج وقائية لمواجهة ما قد ينشأ من أزمات مصرفية سواء على المستوى الكلي العالمي أو على المستوى الجزئي المحلي قطاعيا ونشاطيا، ومن ثم فإن إيجاد إدارة فعالة للبنك لمواجهة الأزمات والوقاية منها ومواجهة آثارها السلبية في ظل العولمة المصرفية، يتطلب فهما واسعا لعملية الإنتاج والتسويق والتمويل والتنمية البشرية التي تجعل البنك يمتلك قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها لاختراق الأسواق المصرفية الدولية.

- تدعيم المركز المالي للبنك وزيادة القوة المالية بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية وفي هذا المجال تلجأ البنوك إلى عدة أساليب رئيسية ومن أهمها:

أ- **التوريق المصرفي:**

هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك

لذلك يتمثل مصطلح التوريق (التسنيد) في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول Marketable Securities أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.

ب- **القروض الجماعية المشتركة:**

التي يتم من خلالها توزيع المخاطر وتنسيق العمل وإقامة التحالفات المصرفية والدخول في أنشطة اقتصادية تحتاج إلى تكتل جهوي مصرفي يتم بين مجموعة من البنوك والمصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى، وذلك لتمويل المشروعات الضخمة خاصة، أما المشاريع في عصر العولمة تكون بطبيعتها ضخمة تفوق قدرة بنك واحد على تحمل مخاطرها.

- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث وتطوير البنوك لتحسين الأداء والدخول في مجالات جديدة أفضل وأرقى مع مراعاة نظرية التكامل والكتل المصرفية والاستفادة من الاختلاف والفروق الفردية بين المجتمعات البشرية في تقديم خدمات مصرفية متميزة أكثر إشباعا وفاعلية.
- تحقيق فعالية غير محدودة في إعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح أنشطته" التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز والمتابعة الجماعية" ارتقائية فعالة توفر كافة الإمكانات والطاقات، وفي الوقت ذاته دافعة ومحفزة على الابتكار

والإبداع والتحسين المستمر وبالتالي توفير نظام حمائي ووقائي سليم ضد أنواع عديدة من الأزمات.

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة:
  أ- أمن المعلومات.
  ب- أمن المؤسسة
  ج- أمن الأفراد

حيث لم يعد هناك أي مجال للخروج عن القواعد والأعراف الدولية الموحدة.

و من ثم فإن مدير المصرف أو البنك عليه أن يعمل على تحقيق الكسب المصرفي عن البنك على اتساع العالم بحيث يخلق عناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة تضمن للبنك نصيب متنام من السوق المصرفي ومن ثم يستطيع البنك أن يحمي نفسه ضد أي عمليات تستهدف اختراقه أو تعمل على انكشافه أو السيطرة عليه.

- نمو أسواق البنك وتوسيع نطاق التعامل وإتاحة الفرصة أمام البنك لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية عالمية متكاملة قائمة على امتلاك البنك لمجموعة من المزايا التنافسية القائمة على:[35]
  أ- رفع إنتاجية الموارد المالية.
  ب- رفع إنتاجية الموارد البشرية.
  ج- رفع إنتاجية الانطباع الإيجابي عن البنك.

وما يفرضه ذلك من إحداث توازنات تنموية فاعلة ما بين نطاق عمل البنك وموارده وهيكله التنظيمي من ناحية ومن ناحية أخرى ما بين نمو حجمه ورؤيته والمتغيرات والمستجدات بتفاعلها القائم في البيئة والمناخ المحيط به في الوقت الحاضر، كذلك العوامل المتوقعة أن تؤثر على شكل وطبيعة الأداء المصرفي للبنك مستقبلا.

- ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون العولمة بل إن إحداث مزيد من التكامل

المصرفي أمر تفرضه العولمة المصرفية وبالتالي تصبح العولمة سببا ونتيجة في الوقت ذاته.

المطلب الثاني- متطلبات العولمة المصرفية.و مسؤولية البنك:

أولا- متطلبات العولمة المصرفية

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتحد بناء عليه الارتكازات والتوجهات المصرفية للبنك الذي يشق طريقه نحو العولمة، وتحتاج العولمة إلى إدراك البنى الذاتية للبنك بحيث يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود ونشر شبكة فروعه ووحداته على مستوى العالم وفي إطار يتصف بالتكامل والتوافق. (36)

ومن هنا تكون العولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك، ويتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجياً، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي:

1. زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادراً على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.
2. تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة: "أمن المعلومات، أمن المؤسسات، أمن الأفراد" وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي عن البنك على اتساع العالم، ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متنام في السوق المصرفي.
3. تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات، حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين.

4- أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى بعض المصارف لاسيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق ووفورات الحجم *، وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة، مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البنوك .

5- تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف، بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي، وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة .

6- إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية، من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء، كذلك من الضروري التركيز على تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والدخول بقوة وفعالية إلى ميدان التجارة الإلكترونية .

7- أحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفي .

ثانيا- مسؤولية البنك.

إن المعني والمسؤول عن عولمة البنك هو المعني والمسؤول بمستقبل البنك، أي بتواجده واستمراره، ومن ثم فإن هذا المسؤول ،عليه أن يؤكد أن البنك في المستقبل سوف يتمتع بأمرين هما :

* **وفورات الحجم** (Economies of scale) هي خاصية من خصائص العملية الإنتاجية وتتمثل في أن ارتفاع عدد القطع المنتجة من سلعة ما ينتج عنه انخفاض في تكلفة إنتاج هذه القطعة

- **الأمر الأول:** حرية الحركة الفاعلة النشطة التي توفر له المرونة اللازمة للتوافق مع المتغيرات والمستجدات فضلاً عن النفاذية المتواصلة والمستمرة لكافة الأسواق.
- **الأمر الثاني:** إيجابية الحركة التي تحقق له انتهاز الفرص المتاحة في المستقبل وتحقيق العائد المناسب منها، وبالتالي تمكين البنك من حيازة نصيب مناسب في السوق العالمي .

وبناء على هذين الأمرين يتم الإجابة على الأسئلة التي تثيرها عملية العولمة والتي أهمها: " ما الذي نحتاج إليه من قدرات وإمكانيات وموارد حتى يمكننا مواجهة المنافسة العالمية والتوافق السريع مع تيار العولمة وما يثيره من تحديات؟"، و"ما الذي نحتاج إليه لرفع كفاءة ومهارة الكوادر البشرية وصيانتها وحمايتها من مخاطر التسرب، وزيادة ولائها وانتمائها، ورفع مهارتها وتنمية معارفها وخبراتها سواء من نظم ارتقائية للتدريب والاكتتاب أو من نظم داخلية للأجور والمكافأة؟"، و" ما الذي نحتاج إليه حتى يصبح البنك فاعلاً في عالم الغد؟".[37]

إن تحليل الموقف يتعين أن يمتد إلى ما بعد الحدود الحاضرة، إلى آفاق المستقبل، أي يمتد إلى أبعد من تحليل الأخطار التي قد تحدث نتيجة للعولمة المصرفية، إلى آفاق الفرص الاقتصادية المتوافرة والتي يمكن توفيرها في أنحاء العالم، فمجرد الاحتياط والتحوط ضد المخاطر ليس محققاً للربحية بقدر كافٍ، فهو مجرد تجنب للخسائر، أما المحقق للربحية فهو خلق الفرص الاقتصادية وانتهازها بشكل جيد، وهو الذي يحقق للبنك الاستقرار والاستمرار، كما تلعب الشركات المالية التي أفرزتها العولمة دور الشرطي في البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، وعلى الدول المضيفة الالتزام بسياسات اقتصادية معينة، وإلا فقد يتم سحب تلك الاستثمارات والتوظيفات ويؤثر ذلك في انخفاض عملات تلك الدول وحدوث إفلاسات مالية، مما يضطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أو قيود، ويعد ذلك تنازلاً عن جزء كبير من سيادتها .

كما إن العولمة المصرفية تتطلب من المصارف العاملة في الأقطار العربية والبلدان النامية التهيؤ لمواجهة آثارها من خلال :

أ - تحقيق عملية الدمج بين المصارف لخلق مؤسسات مصرفية مؤثرة في الساحة الدولية.

ب - استخدام التقنية الحديثة في أعمالها.

ج - تقديم خدمات مصرفية وفقاً لنظام الصيرفة الشاملة.

د - تطوير مهارة الأداء للكوادر المصرفية .

كما يلاحظ استثمار مكثف من قبل المصارف العربية في الموارد البشرية من أجل صقل وتطوير مهاراتهم في مجال الفكر المالي والمصرفي الحديث وإدخال التقنيات المتطورة وأساليب العمل الحديثة إلى العمل المصرفي العربي، ولذا صار من الأمور الهامة أن يقدم العالم العربي على تحديث برامج تنفيذية أكثر طموحاً تعيد لأنشطة العمل الاقتصادي العربي حيويتها ، بنفس القدر الذي تقوم بتحرير التجارة العربية مع أطراف خارج المنطقة ، طالما لا يوجد تناقض في المصالح بين هذه التوجهات المختلفة

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا من خلال هذا الفصل: العولمة المالية ومراحل تطورها وكذا المؤشرات الدالة عنها وأسباب ظهورها ، كما تطرقنا إلى العولمة البنكية والتي تعد جزءا من العولمة المالية، ذلك أنها أقرب للدراسة خاصة في البلدان العربية التي لا تملك سوقا مالية نشطة كحالة الجزائر، كما تطرقنا أيضا إلى كل من الأسباب الداعية للعولمة المصرفية والأهداف المراد تحقيقها كما تطرقنا أيضا إلى الاقتصاد المختلط وإجراءات حماية اقتصاديات البلدان العربية من سلبيات العولمة، كما تعرضنا لأهم مواقع الدول العربية في مؤشرات العولمة ويمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في هذا الفصل في النقاط التالية:

- **العولمة الاقتصادية تنقسم إلى عولمة إنتاجية وعولمة مالية.**

- **العولمة الإنتاجية تحدد من خلال:** عولمة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **العولمة المالية:** هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي والذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، وهذا من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

- يمكن الاستدلال عن العولمة المالية من خلال مؤشرين:
  - تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم والسندات.
  - مدى تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.
- **للعولمة المالية عدة عوامل ساعدت على ظهورها ومن أهمها:** صعود الرأسمالية العالمية، ظهور الابتكارات المالية، ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال، التقدم التكنولوجي، نمو سوق السندات، إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والمالية، خوصصة الأنشطة المالية، انخفاض تكلفة الاتصالات والمواصلات.
- **العولمة المالية حديثة النشأة وقد مرت بثلاث مراحل:** مرحلة التدويل غير المباشر، مرحلة التحرير المالي، مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة.
- العولمة المالية تتم بشكل عام على مستوي المؤسسات والأسواق المالية في حين العولمة المصرفية تتم على مستوى المصارف.
- هنالك عدة أسباب وأهداف دفعت بالمصارف نحو العولمة، وعن أسبابها نذكر ما يلي: التطور الذي حدث في اقتصاديات البنوك، خضوع البنوك المحلية لمجموعة من القواعد والضوابط الرقابية، تنامي عمل الشركات العابرة للحدود، التطور الهائل في نظم الاتصالات والدفع والتداول على المستوى العالمي.

أما عن أهدافها فنذكر: رغبة البنوك والمصارف المحلية في مواكبة تيار العولمة، تدعيم المراكز المالية للمصارف والبنوك، الإسراع في العولمة أفضل من التأخر، حيث أن تكلفة التأخر ستكون باهظة.

- لقد تركت العولمة المالية آثارا سلبية على اقتصاديات البلدان النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة وهذا راجع للأسباب التالية: توغل رؤوس الأموال الأجنبية داخل اقتصاديات هذه البلدان، عولمة المديونية الخارجية والصدمات النفطية.
- يتعين على الدول العربية الراغبة في الاستفادة من العولمة تحرير اقتصادياتها وهذا ما سنتعرض له في الفصل الرابع.

هوامش الفصل الثاني:

(1) محمد عبد القادر حاتم، **العولمة مالها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 468.

(2) ضحى عبد الحميد ،زياد بهاء الدين، **أوراق المكون الإداري من المشروع البحثي المشترك- حول العولمة المالية- إطار مفاهيمي لإدارة العولمة المالية في جمهورية مصر العربية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2004، ص 3.

(3) سميرة عطيوي، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع وآفاق- جامعة 8 ماي1945- قالمة- ، 5- 6 نوفمبر 2001، ص 29- 30.

(4) صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة محمد خيضر بسكرة، - جوان2002، ص ص ،216، 217.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص34.

(6)- سميرة عطيوي، مرجع سبق ذكره،ص 30.

(7) محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7 ،جامعة باتنة، ديسمبر 2002،ص ص، 185- 189.

(8) موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 47.

(9)- Michel Aglietta, Anton Brender,Virginie Coudert, **Globalisation Financière- l'aventure obligée**, Ed Economica, Paris,1990,P 14,15.

(10) محفوظ جبار، مرجع.سبق ذكره، ص190.

(11) نادر الفريد القاحوش، **العمل المصرفي عبر الإنترنت**، الدار العربية للعلوم، عمان، 2001، ص 7.

(12) محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص198.

(13) مصطفى ولد سيدي محمد، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي**، مقال منشور على شبكة الإنترنت على موقع:www.aljazeera.net، بتاريخ 2006/5/17.

(14) شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، عبدين، مصر، 2002،ص17.

(15) طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 226.

(16) رشدي صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري- الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2000، ص45.

(17) جمال جويدان الجمل، **الأسواق المالية والنقدية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 182.

(18) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض ،2000، ص444.

(19) رشدي صالح عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 47

(20) السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 446.

(21، 22، 23) شذا جمال الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص 20.

(24) عبد المنعم محمد، الطيب حمد النبيل، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(25) هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، **فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة**، مجلة الكويت، العدد238، مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 29.

(26) سعيد النجار، **النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1999، ص 15

(27) Antoine Bouët, jacques le cacheux, **Globalisation et politiques Économiques**, Ed: economica, Paris, 1999.p.235

(28) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص27.

(29) أيات الله مولحسان، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004، ص، 4، 5.

(30) رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، 2002، ص 35.

(31) جاك آدا، **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**، ترجمة مطانيوس حبيب، طالاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1997، ص184.

(32) محسن أحمد الخضيري، **مفهوم العولمة المصرفية**، مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد222، المجلد 19، بيروت، 1999، ص 173.

(33) عزت عبد الحليم، **أسباب العولمة المصرفية، لبنان**: مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 236- المجلد 20، بيروت، 2000، ص 6.

(34) محسن أحمد الخضيري، **مفهوم العولمة المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص217.

(35) فريد النجار، **الإدارة المالية الإستراتيجية والأسواق والمؤسسات المالية**، بيت الإدارة والاستثمارات والتدريب، مصر، 2000، ص 253.

(36) جمال الدين بيومي، **تحديات العقد الجديدة**، مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد (241) - المجلد (21)، لبنان، 2001، ص85.

(37) أسّار فخري عبد اللطيف، **العولمة المصرفية**، www.uluminsania.net، أطلع عليه بتاريخ: 17 أكتوبر 2006.

الفصل الثالث

التحرير المالي وعلاقته بتحرير حساب رأس المال وموقف الجهاز المصرفي منه

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية في قطاع الخدمات المالية دورا متزايد الأهمية في العديد من الدول، ويرجع ذلك إلى الصفقات العابرة للحدود والحجم الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عولمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بسبب الزيادة في المبادلات الدولية وحركات رؤوس الأموال، إضافة إلى تزايد الحاجة إلى الخدمات المالية للوساطة وتسيير المخاطر، حيث أصبحت إمكانيات التوسع على مستوى تجارة الخدمات المالية هامة في الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصاديات مستمرة في الانفتاح والتطور التكنولوجي بفتح منافذ تجارية جديدة.

و لقد شهدت المصارف على المستوى العالمي والعربي العديد من التطورات منذ بداية السبعينات وذلك في إطار العولمة المالية والتحرير المالي الذي اتبعته العديد من الدول، ومن المتوقع أن تستمر هذه التطورات مما سيؤثر على مستقبل المصارف العربية والجزائرية، فالجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي يشرط عليها أن توافق على جميع الاتفاقيات بما فيها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي تشمل الخدمات المالية والمصرفية والسياحة والاستثمارات وغيرها من الخدمات، وبالتالي ستتعرض مؤسسات الخدمات في الجزائر إلى منافسة شديدة من طرف المؤسسات الأجنبية المتطورة خاصة في مجال العمل المصرفي، ولإعطاء صورة واضحة عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وتحرير حساب رأس المال، وجب التطرق إلى النقاط التالية:

- مبادئ والتزامات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.
- تحرير حساب رأس المال (المزايا والمخاطر والسياسات الواجب إتباعها للاستفادة من تحرير حساب رأس المال).
- أثر التحرير المالي على النظام المصرفي.

المبحث الأول

مبادئ والتزامات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية

لقد اكتملت المعالم الأساسية المميزة للنظام التجاري الدولي الجديد بظهور العولمة المالية وهذا بداية من نهاية مفاوضات دورة الأورجواي التي انطلقت سنة 1986 واستمرت لأكثر من سبع سنوات حتى تم توقيع اتفاقية مراكش عام 1994 ، والتي أقرت فيها كافة الاتفاقيات التي انتهت إليها الدورات السابقة وأضيفت إليها بعض التجديدات والملاحق والتفسيرات كما أسست أيضا منظمة التجارة العالمية .

إن هذه الاتفاقية لم تغير العالم ولكن سمحت له بأن يتغير، وقد جاء في مقدمة إعلان "مراكش": أن الاتفاقية تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقق العدالة الكاملة وتحقيق الاستمرار في نمو الدخل الحقيقي والاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية ، كل ذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية.[1]

كما جاء في مقدمة الاتفاقية أيضا « ضرورة بذل جهود إيجابية لتأمين حصول البلدان النامية ولاسيما أقلها نموا على نصيب في نمو التجارة العالمية وبما يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية». (*)

---

* النظام التجاري: هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية.

- النظام المالي الدولي: هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال ويقوم البنك الدولي بدور قيادي في إدارة النظام المالي الدولي.

- النظام النقدي الدولي: هو ذلك النظام الذي يحكم ويثبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوع السياسات التصحيحية

وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أول جهد متعدد الإطراف لوضع قواعد دولية تحكم تجارة الخدمات المالية وتوفر الإطار القانوني اللازم للوصول إلى أفضل أسواق الخدمات المالية الأجنبية، وتعد اعترافا دوليا بأهمية تجارة الخدمات المالية في الاقتصاديات الحديثة وعلى هذا الأساس، سوف نتطرق إلى النقاط الأساسية التالية:

- أهمية الخدمات المالية والمصرفية في الأنشطة الاقتصادية الحديثة.
- جولات المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأهم المبادئ والالتزامات.

المطلب الأول- أهمية الخدمات المالية والمصرفية في الأنشطة الاقتصادية الحديثة

تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي وبصفة أساسية على الخدمات المالية والمصرفية، إذ لا يكاد يخلو نشاط اقتصادي إلا واعتمد بطريقة أو بأخرى على الخدمات المصرفية والمالية، وفي الواقع فإن أية صفقة تجارية للسلع والخدمات تحتاج إلى أنواع عديدة من التسهيلات المصرفية أو المصرف الأجنبي أو التأمين، ومع تزايد عولمة الأنشطة الاقتصادية زادت الحاجة كذلك لخدمات الوساطة وإدارة ومنع تزايد المخاطر ذات الطابع الدولي.

أولاً- صناعة الخدمات المالية والمصرفية

الخدمة المالية هي كل خدمة ذات طابع مالي نقدي، أو تمويل أو استثمار أو وساطة مالية، وغالبا ما تكون هذه الخدمة خدمة مصرفية أو تأمينية، أو خدمة في سوق رأس المال (البورصة).

والخدمات المصرفية تتضمن قبول الودائع وغيرها من الأرصدة والاقتراض بما في ذلك الائتمان بمختلف أنواعه، ضف إلى ذلك خدمات المدفوعات والتحصيل والشبكات المصرفية، والصرف الأجنبي والعقود الآجلة وأدوات الفائدة وتقديم

المعلومات والخدمات الاستشارية والقيام بكافة أعمال البنوك الأخرى التقليدية والحديثة، هذا في إطار الأعمال المصرفية، وفي إطار خدمات التأمين والذي يضم كل التأمينات بما فيها التأمين على الحياة، وإعادة التأمين وتقدير التعويضات، وفي إطار خدمات البورصات، القيام بأعمال السمسرة والوساطة وبيع وشراء الأوراق المالية، والقيام بكافة العمليات التي تدخل في إطار السوق الأولي أو الثانوي.

ويتضح في مجمل هذه العمليات أنها جمعا تسعى للسيطرة على توظيف الإدخارات والقيام بأعمال الوساطة وتغذية كافة أشكال النشاط الاقتصادي (التمويل والقروض).

لقد تعاظم دور الخدمات المالية في ظل الاقتصاديات الحديثة وهذا راجع لـ:

- حجم التوظيف أو التشغيل؛
- الزيادة في الدخل القومي الإجمالي؛
- ارتفاع حجم الأصول المصرفية؛
- توسع ونمو الأسواق المالية ؛
- اتساع نشاط خدمة التأمين؛

و نظرا للأهمية المتزايدة لصناعة وتجارة الخدمات المالية والمصرفية ندرج الجدول رقم(05) الذي يبين تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول.

جدول رقم(05): تاريخ بدء عمليات التحرير المالي في بعض الدول

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
شيلي	1974	الولايات المتحدة	1982
هونج كونغ	1978	ألمانيا	1984
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
كوريا الجنوبية	1978	تايلاند	منتصف الثمانينات
سنغافورة	1978	بنجلادش	1988
اليابان	1979	البرازيل	1989

تايوان	1979
كندا	1980
جنوب افريقيا	1980
إنجلترا	1981
اندونيسيا	1981
الفليبين	1981
المكسيك	1989
الهند	1989
بيرو	1991
المغرب	1991
مصر	1991
فنزويلا	1991

Source: Williamson and M.Mahar: A Review of Financial liberalization south Asia Region, Internal Discussion Paper, No 171, world Bank,jan,1998,p 43.

ثانياً- عوامل نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي

1. عوامل نمو تجارة الخدمات

لقد أشارت دراسة نشرت في مجلة منظمة التجارة العالمية في شهر سبتمبر 1997 الانعكاسات الإيجابية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والتي ترجع إلى زيادة تدفق الخدمات المالية عبر الحدود ، وهناك عدة عوامل ساعدت على تحقيق هذا النمو وهي: [2]

أ- انفتاح اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو لبعض دول أوربا وآسيا بالإضافة إلى تزايد حجم التجارة الدولية والتي جعلت الأسواق تتسع، وبالتالي زاد الطلب على التمويل الدولي لأنشطة التجارة.

ب- زيادة درجة التقدم التكنولوجي والذي أدى إلى ظهور شبكة واسعة من الخدمات المصرفية تعتمد على الانترنت والآليات المصرفية عن بعد.

ج- لقد شكل تدويل الخدمات جوهر العولمة إذ عزز كل منها الآخر، وذلك نتيجة المنافسة المتزايدة والتي دفعت بالشركات إلى البحث عن السبيل الأفضل لتمويل أنشطتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى دفعت المؤسسات المالية إلى تنويع خدماتها المالية وتحسين جودتها.

2. أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على النمو الاقتصادي:

ليس هناك اتفاق حول طبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، إذ أن القطاع المالي السليم والمستقر هو ذلك القطاع المالي المدعم بإدارة جيدة في الاقتصاديات الكلية، كما أن ضعف القطاع المالي سوف يؤدي إلى اضطرابات في الاقتصاديات الكلية، وهناك من يرى من الاقتصاديين أن التطورات المالية تتأثر بعملية النمو الاقتصادي وتعتبر دالة فيه وليس العكس، حيث أن مستوى النمو المحقق هو الذي يحدد طبيعة الاحتياطات التمويلية وبالتالي حجم النشاط المالي ونوعيته.[3]

وقد أظهرت عدة دراسات وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي بين الدول النامية، كما أوضحت دراسات أخرى أنه في مجال الخدمات المالية سوف ينتج عنه مكاسب كبيرة على مستوى الاقتصاد بأكمله ومثال ذلك: الاستغناء في كثير من الحالات عن وسائل النقل الجوي التي تتطلب تكاليف مرتفعة، وهذا راجع إلى فتح الحدود.

وتأسيسا على ذلك فإن تحرير قطاع الخدمات المالية سواء كان هذا التحرير بالمعنى المحلي الذي ينصرف إلى تحرير سياسات سعر الفائدة وكذا تحديد السقوف الائتمانية، أو بالمعنى الدولي الذي يتصل بتواجد موردي الخدمات المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين بالنسبة للأجانب داخل السوق الوطنية، فإن هذا التحرير سوف ينعكس بالضرورة على هيكل عمليات الاستثمار في مختلف فروع الإنتاج السلعي والخدمي وبالتالي يؤثر بصورة مباشرة على قيمة ونوعية الصادرات والواردات من ناحية، وهيكل بنود وحساب رأس المال من ناحية ثانية، وتبعا لذلك تتأثر المتغيرات الاقتصادية كلها بتحرير الخدمات المالية.

المطلب الثاني- جولات المفاوضات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية والمصرفية وأهم المبادئ والالتزامات

إن من بين المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية هو احترام السياسات الوطنية ومستويات النمو والتطور الدولي للأعضاء سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي، واتسمت بطابع المرونة الملائمة للدول النامية الراغبة في عملية تحرير الخدمات المالية؛ وقد شملت المفاوضات جميع هذه الخدمات بما في ذلك الأسواق المالية والمصارف وقطاع التأمين، لكن الشيء الذي حدث، أنه مع نهاية جولة الأورجواي عام 1993 ، لم تتوصل حكومات الدول الأعضاء إلى اتفاق كامل حول جملة الالتزامات الضرورية لفتح الأسواق في مجال الخدمات المالية ، ومن أجل إنجاح المفاوضات وافق الوزراء في اجتماع مراكش في أفريل 1994 على أنه لا بد من الاستمرار في المفاوضات حول الالتزامات والخدمات المالية.

أولاً- جولات المفاوضات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية والمصرفية

المرحلة الأولى:

لقد كان من المقرر أن تنتهي هذه المفاوضات في 30- 06- 1995 بعد مضي 15 شهرا على هذه الجولة ، لكن الولايات المتحدة هددت بالانسحاب خلال هذه المفاوضات بدعوى أن الالتزامات التي قدمتها العديد من الدول لا توفر انفتاحا حقيقيا على الأسواق، وأضطر حينها مجلس التجارة التابع للمنظمة العالمية للتجارة للرضوخ لمطالب أمريكا مع تمديد المفاوضات.

و قد اتفق الأعضاء على أن الهدف من المفاوضات يجب أن يحقق الالتزام وعدم إلغاء أو سحب الالتزامات القائمة ، ومما يستخلص من هذه المفاوضات أنها سمحت من تحسين شروط الوصول إلى أسواق الخدمات المالية من خلال التأكيد على مبدأ المعاملة الوطنية والتخفيف من الاستثناءات المتعلقة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

و قد اعتبرت هذه الاتفاقية مجرد مرحلة وليست نهاية المفاوضات، وخلال هذه الفترة طالب المجتمع الأوروبي بإعادة النظر في الالتزامات المجدولة نتيجة لهذه المفاوضات وباتباع البروتوكول الثاني من اتفاقية الجاتس، كما أوصت المجلس باتباع الالتزامات في مجال الخدمات المالية وبالفعل تبنى المجلس هذه القرارات واتبعها.

كما قام المجلس بإتمام ومراجعة الجداول القومية والإعفاءات المتداولة في دورة الأورجواي، ومن بين 32 عضو قَبل 29 منهم البروتوكول الثاني من الاتفاقية، في حين قام 20 عضو بتحسين الالتزامات في مجال التأمين، و24 في مجال الخدمات المصرفية و17 عضو قاموا بتعديل خدمات التأمين و15 بالخدمات المالية الأخرى ؛ في حين قام 13 عضو بمراجعة الإعفاءات المقررة في الخدمات المالية.[4]

لقد تم تمديد البروتوكول الثاني الذي شمل القوائم الجديدة للخدمات المالية إلى غاية 30 جوان 1996 وهذا لإعطاء وقت كاف للدول لتنفيذ إجراءات التصديق الداخلي، وقد دخل البروتوكول والالتزامات الملحقة حيز التنفيذ في 1 جويلية من سنة 1996 باستثناء العدد القليل من الدول التي لم تستطع إكمال إجراءاتها الداخلية.

المرحلة الثانية:

لقد استمرت اتفاقية تحرير الخدمات المالية إلى غاية شهر نوفمبر من سنة 1997 وهنا سمحت للدول التي تمتلك القدرة على التطوير سحب التزاماتها في مجال الخدمات المالية، حيث قامت مجموعة من الدول بتغيير التزاماتها في إطار اتفاقية الخدمات المالية التي أعترف بها في 12 ديسمبر 1997؛ وفي 29 جانفي من سنة 1999 اشترط أن تدخل الالتزامات الجديدة حيز التنفيذ في مارس 1999 كأقصى أجل، وقد تجاوز عدد الدول التي وقعت على الالتزامات 102دولة في حين سحبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتايلاند استثناءاتها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مقابل الالتزام بمبدأ التبادلية.[5]

ثانياً- الخدمات والالتزامات التي شملتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن الأصل في تعريف الخدمة المالية هو "أنها تلك التي تتعلق بحركة الأموال في مخصصات معينة، تبدأ بتلقي الأموال لغرض الإيداع أو تغطية المخاطر وتنتهي بتدويرها في عمليات الائتمان أو الاستثمار، وذلك مرورا بخدمات التمويل وتقديم الضمان والاعتماد وغيرها".[6]

و الخدمات المالية من منظور الاتفاق تشمل كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتي يتم إنتاجها والتداول بها من قبل منتجيها أو المتاجرين بها في الدول الأعضاء[7]، ومن ثم فإن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية تُعَرِّف الخدمة المالية بأنها: " تلك الخدمة ذات الطبيعة المالية التي يتم عرضها من مقدم خدمة مالية لدى دولة عضو في الاتفاقية"؛ ويعرّف مقدم الخدمة المالية على أنه: " شخص طبيعي أو اعتباري لدى العضو يرغب في أن يقدم فعلا خدمة مالية"؛ ويتم عرض الخدمة وإتاحتها للأعضاء الآخرين وينبغي التأكيد في هذا المجال أن تعبير "مورد خدمات مالية" لا يشمل الكيانات العامة، سواء كانت هذه الكيانات:[8]

أ- حكومة أو مصرف مركزي أو سلطة نقدية أو أي كيان يقع في ملكية وإدارة عضو ما يمارس بشكل رئيسي وظائف وأنشطة حكومية لأغراض حكومية بعيدا عن المنافسة، ولا يشمل الكيانات التي تمارس بشكل رئيسي توريد الخدمات المالية على أساس تجاري.

ب- أي كيان خاص يضطلع بالوظائف التي يمارسها عادة مصرف مركزي أو سلطة نقدية.

1. الخدمات التي تشملها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

تضم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية العديد من الخدمات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **التأمين والخدمات المرتبطة بالتأمين**: تتمثل في: [9]

❖ التأمين المباشر: ويضم - التأمين على الحياة. - بقية فروع التأمين.

❖ إعادة التأمين.

❖ الخدمات المرتبطة بالتأمين: كالخدمات الاستثمارية وتسوية المستحقات.

ب- **البنوك والخدمات المالية الأخرى**: وتتمثل في: [10]

❖ قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.

❖ الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

❖ التأجير التمويلي.

❖ خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

❖ خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

❖ التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في البورصات أو خارجها في الأدوات التالية(أدوات السوق النقدية، النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة، الأوراق المالية القابلة للتحويل، الأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك).

❖ الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.

❖ أعمال السمسرة في النقد.

❖ إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

❖ خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.

❖ تقديم وإرسال المعلومات المالية وصيانة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

❖ تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة السالفة الذكر؛ إضافة إلى الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراءات البحوث وتقديم المشورة للاستثمار في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات.

ويمكن تصنيف تلك الخدمات إلى ثلاث مجموعات وهي: الأعمال المصرفية الجارية، أعمال مصرفية استثمارية وخدمات التأمين.

ويستبعد الاتفاق الخدمات المالية التي تتم في إطار السيادة الحكومية وهي كما جاءت في نصوص ملحق"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" الخاص بتحرير تجارة الخدمات المالية.(11)

2. التزامات الواردة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمين:

لقد وافقت الدول التي وقعت على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على جملة من الالتزامات أهمها: (12)

❖ فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التأمين بما يتيح لها بتقديم خدماتها ومنتجاتها لعملاء الدولة المضيفة لها، بحيث تعمل جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية.

❖ التزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى الوجود المالي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا.

❖ الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأسمال أجنبي، رأسمال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدولة المضيفة.

و في الحقيقة فإن فتح الأسواق أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية الأجنبية في إطار اتفاقية الجاتس أصبح يمس سياسات الاستثمار في الدول المضيفة،

إذ أنه يتصل بحرية تحويل رأس المال الأجنبي بما في ذلك الأرباح وحرية تنقل وإقامة منشئي المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية وغيرها.

أ- تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

و قد جاءت مكونات الخدمات في هذا البند لتشتمل على أنشطة البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بتلقي الودائع ومنح الائتمان وفتح الاعتمادات وتقديم الأعمال المصرفية الخاصة بتأسيس الشركات والأشخاص المعنويين، وتشتمل كذلك على توفير التغطية المالية للمشروعات، ويدخل في تحرير تلك الخدمات أيضا كافة أعمال البنوك التي تصنف على أنها استثمارية وتهتم بإمداد المعلومات الخاصة بالاستثمار وإدارة المحافظ المالية وخدمات تنظيم الاكتتاب في الأوراق المالية الأجنبية وخدمات تجارة المشتقات المالية.

ويبقى التساؤل حول العلاقة بين المؤسسات المصرفية وتلك الأسواق؛ وتتصف الإجابة هنا بالتكامل بين تحرير الخدمات المصرفية وأسواق الأوراق المالية، فالبنوك توجه جزء من استثماراتها لمحافظ الأوراق المالية بل أن ملحق الاتفاقية يجعل خدمة ترويج الأسهم والسندات وإدارة المحافظ وتقديم الاستشارات، يعد كل ذلك خدمات مصرفية تعد محلا للتجارة الدولية.[13]

ب- تحرير خدمات التأمين:

تتفق كافة المرجعيات لعلم التأمين على تصنيف الخدمة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية وهي:[14]

❖ أنشطة التأمين على الحياة :

و تتم من خلال علاقة تعاقدية بين المؤمن له الذي يلتزم بدفع قسط التأمين المقررة والمؤمن وهي شركة التأمين التي تقوم بتجميع عدد كبير من الأخطار المنفصلة وبالتالي أرصدة الأقساط واستثماراتها في أنشطة مختلف؛ وتعني دولية النشاط أو دولية الخدمة إمكان تقديمها بواسطة شركات أجنبية وتأمين غير المقيمين لدى شركات وطنية.

◆ أنشطة التأمين العام:

وتتسع لتشمل التأمين على الممتلكات مثل السيارات والمباني وتأمين النقل الجوي والبحري للأشخاص والسلع، وتعود أهمية هذا النوع من التأمين إلى أنه يوفر الحماية التأمينية للثروة القومية لأنه يقدم التغطية التأمينية لجميع المشروعات الاقتصادية التجارية والصناعية، وذلك بنقل عبء الخسارة المالية المحتملة التي قد يتعرض لها المؤمن له إلى شركات التأمين،و هذا يعني ضمان استمرار المشروعات الاقتصادية في أداء أنشطتها؛ وهنا تتضح أيضا دولية الخدمة بوجود الكيانات الأجنبية العملاقة التي يتسع عملها ليشمل مجموعات كبيرة من الدول.

◆ أنشطة إعادة التأمين:

و هنا تقوم العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين المباشر وشركات أخرى تسمى شركات إعادة التأمين، أي أن الهدف هو توزيع الأخطار المكتتب فيها؛ ويجب التنبيه إلى ضرورة التفرقة بين تحرير تجارة الخدمات المالية وبين تحرير انتقالات رؤوس الأموال، فبينما يؤثر الأول في ميزان الخدمات فإن الثاني يؤثر في الميزان الرأسمالي وفي ميزان المدفوعات، ويمكن التفرقة هنا في إطار أدبيات الاقتصاد الدولي بأن عائد استثمار رأس المال في الخارج إنما هو عائد خدمي شأنه شأن عائد العمل أو عائد عنصر الإنتاج في خدمة غير المقيمين، ومن ثم فإن زيادة حركة انتقالات رؤوس الأموال سوف يؤدي بالطبع إلى زيادة حركة تدفق الخدمات، على أنه من الثابت التفرقة بين الحركتين والفصل بينهما، فمثلا: انتقال الاستثمارات لإنشاء بنك خارج حدود الدولة يعد انتقالا لرأس المال، أما الخدمة المالية ذاتها فإنها لا تنشأ إلا حين يقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، وتحقيق العائد في تلك الخدمات هو الذي يضاف إلى متحصلات الخدمات.(15)

وعلى نحو ذلك فإن اتفاقية الجاتس تركز على السعي نحو التحسين في شروط وأوضاع السوق وعدم التفرقة بين الموردين المحليين والأجانب للخدمات المالية،

وتسمح الجات لأعضائها باتخاذ تدابير عقلانية تهدف إلى تأمين تكاملي واستقرار النظام المالي.

ثالثاً- المبادئ الواردة في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

سنتناول في هذه النقطة المبادئ والالتزامات التي تشملها الاتفاقية والمتمثلة فيما يلي:

1. المبادئ والالتزامات العامة:

تراعي اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المبادئ الأساسية التي تم الاتفاق عليها في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومنها:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

و هو عدم التمييز بين موردي الخدمات للأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، "و يقضي هذا الشرط بان أي ميزة يمنحها طرف لآخر في مجال التجارة الدولية للخدمات تنصرف فورا إلى كافة الأطراف المتعاقدة "،[(16)] إلا أن الاتفاق قد يسمح بتحديد عدد من الاستثناءات كأن تمنح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود وذلك لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود، وتجري مراجعة هذه الاستثناءات مرة كل خمس سنوات، ولا تسري لمدة تفوق 10 سنوات، "و يلاحظ ان الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية تنص على أنه بإمكان أي عضو أن يطبق معيارا لا يتسق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نص على ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية"؛ [(17)] ويلاحظ أن عدد الدول التي قدمت استثناءات من قاعدة الدولة الأولى بالرعاية بلغت أكثر من ستين عضوا في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ب- مبدأ التحرير التدريجي:

تنص الاتفاقية على أن يكون التحرير تدريجي لتجارة الخدمات وذلك لتشجيع النمو الاقتصادي، " وتنظم المادة 19 عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات، نحو تخفيض أو إزالة أي آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق كفاءة الوصول إلى الأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات".[18]

ج- القواعد والإجراءات المحلية:

"ولقد أقر ملحق الخدمات المالية أن الحكومات تملك الحق في اتخاذ إجراءات لأسباب تتعلق بالحصانة أو الحيطة (لحماية المستثمرين والموردين وأصحاب بوالص التأمين) ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي"[19]، شرط ألا تلحق هذه التدابير الضرر بالأعضاء الآخرين أو تستخدم كوسيلة للتهرب من تعهدات والتزامات العضو بموجب هذه الاتفاقية.

د- مبدأ الشفافية:

لقد شددت الاتفاقية على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادئ الرقابة والموجات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية وذات التأثير المباشر أو غير المباشر على تجارتها، وذلك بشكل فوري مع إحاطة مجلس تجارة الخدمات عِلْمًا بها[20]، فقد أكدت الاتفاقية في " ملحق الخدمات المالية" بأنه ليس في الاتفاق ما يمكن تفسيره على أنه يشترط على العضو أن يكشف عن معلومات تتصل بأعمال أو حسابات لمختلف العملاء أو عن معلومات سرية أو معلومات عن الملكية تكون في حوزة الكيانات العامة. [21]

هـ- إنشاء نقاط اتصال معلوماتية:

اشترط الاتفاق على كل دولة عضو متقدمة اقتصاديا إنشاء نقطة اتصال معلوماتية، خلال مهلة عامين من دخولها الفعلي إلى الاتفاق، وذلك لتسهيل حصول المنتجين والمتاجرين بالخدمات المالية في الدول النامية على كافة المعلومات الضرورية

لتحقيق التطور في أسواقها المالية، لا سيما المعلومات المتعلقة بالمظاهر التجارية والتقنية.

كما لاحظ الاتفاق أوضاع النمو والتنمية في الدول النامية، مشيرا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجدية التي تواجهها الدول الأقل نموا في المجالات الاقتصادية والتنموية والحاجات التجارية والمالية، وتبعا لذلك أقر الاتفاق للدول النامية بعض المزايا منها: السماح للدول النامية الأعضاء بالإشراف والرقابة- ضمن حدود معينة- على أسواق الخدمات المالية بما يتوافق وأهداف سياساتها الوطنية، ناهيك عن منح هذه الدول بعض التقييدات على إنتاج وتجارة الخدمات المالية عندما يتعلق الأمر بمشاكل مزمنة في وضعية موازين مدفوعاتها. (22)

و ذلك بغية إعانتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات، تعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، تمتين كفاءة وتنافسية أسواقها المالية وتحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية.

و- القيود الخاصة بميزان المدفوعات*:

لقد فرضت قيود على تجارة الخدمات المالية بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات الرأسمالية، مشيرا إلى أن هذه الدول قد تكون من بين الدول التي تتبنى خططا للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي والتي تستلزم بدورها إجراءات تقييدية كهذه بغية توفير مستوى معين من الاحتياطات المالية بحيث يكون ملائما لإنجاح تلك الخطط، واشترط الاتفاق لهذه التقييدات أن لا تؤدي إلى إلحاق الأضرار التجارية والاقتصادية والمالية بمصالح الدول الأخرى، وأن تكون لفترة مؤقتة ترفع تدريجيا بعد التخلص من الأزمات المذكورة، وأن لا تكون موجهة لتنمية وتوفير الحماية لمجالات مالية معينة تهم البلد المعني". (23)

---

* ميزان الدفوعات: هو جدول يتم فيه تبويب للمبادلات الدائنة والمبادلات المدينة بين دولة معينة والدول الأخرى والمؤسسات الدولية، وذلك عن مدة سنة. ويمكن تركيب هذا الميزان بين الدولة والدول الأخرى مجتمعة أو بين الدولة وكل دولة على حدة أو بين الدولة ومجموعة معينة من الدول مثل دول الإسترليني أو دول الدولار الأميركي.

ز- كما أوجب الاتفاق على الدول الأعضاء التأكد من أن المنتجين أو المتاجرين المحتكرين للخدمات المالية لا يقومون في إطار تقديمهم لخدماتهم في الأسواق المحلية بأية إجراءات أو نشاطات أو أعمال من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول في إطار الاتفاقية.

ح- **إقامة التكتلات الاقتصادية:** لم يغفل اتفاق الخدمات المالية ظاهرة التكتل الاقتصادي المتعاظم شأنه على الساحة العالمية، حيث أكد على حق أي عضو في الانضمام إلى أية اتفاقات أخرى ذات الارتباط بتكامل وتحرير تجارة الخدمات المالية مع أي دولة أخرى غير الأعضاء في الاتفاق المعني- اتفاق الجاتس- ، واشترط أن تكون تلك الاتفاقيات الأخرى تشمل تغطية قطاعية واسعة، وينبغي ألا تضم على أية إجراءات تحيزية وأن يتم إعلام مجلس تجارة الخدمات بها. (24)

ط- **اللجوء إلى هيئة تسوية المنازعات:** و في حالة حصول خلافات أو نزاعات، تحال جميعها إلى هيئة تسوية المنازعات للتحكيم والبت فيها، بما يضمن مصالح الأطراف المعنية في ضوء بنود الاتفاقية.

المبحث الثاني

تحرير حساب رأس المال (المزايا والمخاطر والسياسات الواجب اتباعها للاستفادة من تحرير حساب رأس المال)

تعتبر الزيادة الهائلة في تدفقات رأس المال بين الدول وتنوع تشكيلاتها أحد الظواهر الرئيسية للعولمة المالية، حيث عرفت الدول النامية عمليات تحرير رؤوس الأموال خلال العقود الثلاثة الماضية وهذا بعد أن حررت الدول الصناعية حساب رؤوس أموالها.

وتأتي أهمية تحرير حساب رأس المال في أنه يمثل أحد الملامح الرئيسية للعولمة المالية وهذا في ظل استعداد بعض البلدان للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي تكامل أسواقها المالية أين تحرر الأسعار والأسواق المالية وسوق العملات الأجنبية.

وعليه سوف نوضح مفهوم تحرير حساب رأس المال وأسبابه ومكوناته والاستراتيجيات المتبعة لتحرير حساب رأس المال، والعوامل التي يجب توفرها حتى نتمكن من الاستفادة من تحرير حساب رأس المال، والإجراءات المطلوبة للتقليل من المخاطر.

المطلب الأول- مفهوم تحرير حساب رأس المال وأسباب التدفقات المالية بين الدول

أولاً- مفهوم تحرير حساب رأس المال

إن جوهر عملية التحرير المالي والذي تقوم عليه عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، والمقصود بذلك هو إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة

بمختلف أشكال رأس المال مثل: الديون والأسهم (أسهم المحافظ المالية) والاستثمار المباشر والعقاري، والثروات الشخصية، وعليه فإن تحرير حساب رأس المال (قابلية حساب رأس المال للتحويل) يرتبط كذلك بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات[25]، والتي تشمل حركة رأس المال من وإلى أي دولة أخرى وكذا إلى القطاع الخاص.

إلا أن عملية تحرير حركة رؤوس الأموال تتعلق بحرية القطاع الخاص المقيم والأجنبي في تحريك رؤوس الأموال خارج البلد وداخلها وإن كان هذا لا يعني انعدام الضوابط على هذه الحركة، حيث ثمة دائما وفي أي بلد إجراءات وقيود تنظم هذه الحركة، فيمكن أن تكون على نطاق واسع وتشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال، وقد تكون جزئية تقتصر على تحرير بعض مكونات حساب رأس المال والاحتفاظ بقيود على بعضها الآخر.

ثانياً- معاملات حساب رأس المال

يقوم حساب رأس المال على مجموعة من المعاملات وهي:[26]

1. **المعاملات المتعلقة بسوق الاستثمار في سوق الأوراق المالية:**

(الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات المالية وغيرها)، وتشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع أو الإصدارات التي تتم بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل) أو على المبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات إلى الخارج).

2. **المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي** والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل.
3. **المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية:** والتي تشمل ودائع غير المقيمين، واقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل)، وعلى القروض والودائع الأجنبية.

4. **المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية:** و التي تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

وتأسيسا على ما سبق فإن حساب رأس المال يتكون من تدفقات رسمية وتدفقات خاصة، ويمكن عرضها باختصار على النحو التالي:

1. **استثمارات الحافظة:**

وتشمل المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين طويل الأجل والمشتقات المالية وعقود الخيارات.

2. **استثمارات أخرى:**

وتشمل الإئتمانات التجارية القصيرة والطويلة الأجل والقروض والعملة والودائع وحسابات أخرى مستحقة الدفع.

ورغم المزايا التي قد يحققها انسياب رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول إلا أن لها بعض السلبيات والتي تجلت بوضوح من خلال الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات كل من المكسيك 1994، وجنوب شرق آسيا 1997، وروسيا والبرازيل عامي 1998- 1999.

ثالثاً- أسباب التدفقات المالية بين الدول

لقد أثارت الطفرة في تدفقات رؤوس الأموال جدلا كبيرا بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت ظاهرة مؤقتة نتجت بسبب التغير في العوامل الدورية في الاقتصاد العالمي، حيث نشرت إحدى الدراسات " أن متوسط التدفقات المالية للدول الصناعية في الفترة الممتدة من سنة 1986- 1990 بلغ 208 مليار دولار ليرتفع إلى 331 مليار دولار عام 1995 ثم إلى 560 مليار دولار في عام 2003، أما التدفقات إلى الدول النامية فارتفعت من 96 مليار دولار عام 1996 إلى 129 مليار دولار عام 1997 ثم إلى 193 مليار دولار عام 2003، حيث تشكل التدفقات إلى الدول النامية نسبة 31٪ من إجمالي التدفقات، والجدول التالي يوضح الاتجاهات الدولية للتدفقات المالية.[27]

جدول رقم (06)

الاتجاهات الدولية للتدفقات المالية من سنة 1995 إلى سنة 2003

(الوحدة: مليار دولار)

الدول / السنة	1995	2003
الدول المتقدمة	203.5	366.0
الدول النامية	127.6	193.0

المصدر: البنك العالمي للتطور المالي العالمي، أفريل 2003، ص. 50.

وترجع هذه التدفقات الكبيرة بين الدول إلى الأسباب الآتية:

1. الهروب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة مثل الحروب والتضخم والاضطرابات السياسية، حيث تتدفق الأموال الزائدة لبلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية مستقرة.
2. الرغبة في تحقيق دخل أكبر من شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.
3. المضاربة عند توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة، حيث يقوم المضاربون بتحويل أموالهم لعملة البلد التي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها.

رابعاً- المزايا المنتظرة من تحرير حساب رأس المال

إن التحدي الذي يواجه الدول النامية هو تعظيم المكاسب من عملية تحرير حساب رأس المال عبر الزمن، وأن المكاسب التي تجنيها هذه الدول تعتمد أساسا على استعداد الدولة لتبنيها وتوفير الظروف الملائمة، وعن أهم المزايا المنتظرة نذكر ما يلي:[28]

1. تحرير رأس المال يساعد على التدفقات الكبيرة، فالدول التي تتميز بتحرير رأس المال لها القدرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الدول المغلقة.

2. زيادة فعالية استخدام رأس المال العالمي بالإضافة إلى تخفيض وتقارب أسعار الفائدة وتكلفة رؤوس الأموال، تؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي.
3. الاستفادة من الوساطة المالية العالمية عن طريق تجارب الدول المتقدمة من ناحية التكامل المالي، وبالتالي تحاول الدول النامية أن تسير على درب هذه الدول وبالتالي سوف تقلل من المديونية وتطور أسواقها المالية.
4. لهذه التدفقات أهمية بالغة خاصة بالنسبة لميزان المدفوعات حيث تساعد على تمويل حجم كبير من محجوزات الحساب الجاري المرتبط بزيادة الواردات، كما تساعد التدفقات على تراكم الاحتياطات الأجنبية.
5. توفير فرص الاستثمار للقطاع الخاص وفرص العمل.
6. تحفيز الدول على انتهاج سياسات اقتصادية تحافظ على جذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على مزيد من المنافع.

المطلب الثاني- السياسات الواجب اتباعها من أجل الاستفادة من تحرير حساب رأس المال

لقد كانت هناك قوى جبارة وراء النمو السريع لتدفق رؤوس الأموال الدولية، وأهمها إلغاء القيود على معاملات حساب رأس المال وهو شرط أساسي للوصول إلى التحرير الاقتصادي وإلغاء القيود في كل من الدول المتقدمة والنامية، وهنالك جملة من السياسات والإجراءات يجب اتباعها على كل بلد يريد الاستفادة من مزايا تحرير حساب رأس المال والتقليل من المخاطر المصاحبة له، ولعل أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أولا- إصلاح القطاع المالي

أظهرت التجارب أن الدول التي تتمتع بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداءً اقتصاديا

أفضل[29]، فالقطاع المالي الكفء والسليم يعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، إذ يساعد البنوك على استثمار تدفقات رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات، وتعتمد سلامة القطاع المالي على ركيزتين أساسيتين هما: الإشراف المصرفي الفعال وعلى مراعاة نسب الحيطة المالية. [30]

إن للقطاع المالي دورا حاسما في كل دورات الرواج والركود الاقتصادي سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، لذلك يجب وضع مجموعة من التدابير الاحترازية وأن تكون البنوك في مركز يسمح لها بتقييم المخاطر، كما تشارك منظمات مؤسسات دولية في عملية الإشراف والرقابة على النظام المالي الدولي وأهم هذه المنظمات نذكر: [31]

1. **صندوق النقد الدولي: F.M.I**

هو وكالة متخصصة من بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع مقره بواشنطن العاصمة ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع أنحاء العالم تقريبا والبالغ عددهم 184 بلد. ويعتبر **صندوق النقد الدولي** بموجب (موارد الاتفاقية المنشئة له) مسؤولا عن الرقابة والإشراف على المالية الدولية.

2. **البنك الدولي:**

يعتبر **البنك الدولي** مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، أسس عام 1944 في مدينة بروتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد الدول الأعضاء 184 دولة.

يستخدم **البنك الدولي** بموجب صلاحياته وخبرته في مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتقوية الأنظمة المالية بما في ذلك النظام المصرفي وأسواق رأس المال والبنية الأساسية في السوق.

3. **بنك التسويات الدولية:**

هو منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم، بدأ **بنك التسويات الدولية** نشاطه سنة 1930/05/17 بمدينة بازل بسويسرا، ويبلغ عدد الموظفين (506) موظفاً ينتمون إلى 37 دولة.

و لديه مركز تمثيل آسيا والمحيط الهادئ في مدينة هونج كونج. ولقد تم رسمياً إعلان افتتاح مكتب مماثل له في الأمريكتين في مدينة مكسيكو بدولة المكسيك.

يوفر بنك التسويات الدولية الدعم التحليلي والإحصائي الخاص بأعمال السير لمختلف المجموعات الرسمية التي تعمل من أجل تقوية النظام المالي العالمي.

4. **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O E C.D:**

هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، أنشأت عام 1948 بباريس.

تشارك هذه المنظمة في عمليات الإشراف على الاقتصاد الكلي والشؤون المالية، وتضع مبادئ توجيهية لتقييم وتحسين إطار الشركات.

5. **لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي:**

وهي هيئة مهمة تأسست نهاية عام 1974 بمدينة بازل السويسرية، وتتولى وضع القواعد المتعلقة بالرقابة المصرفية، حيث أصبح اتفاق بازل بشأن رؤوس الأموال منذ طرحه عام 1988 هو المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه السلامة المالية للبنوك، وكان الهدفان الأساسيان للبنوك هما:

- وقف الهبوط في رأس مال البنوك الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين.
- تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي. (32)

6. **المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية:**

تأسست عام 1983 وتسعى لتعزيز التعاون بين هيئات الرقابة وتطوير معايير الرقابة على أسواق الأوراق المالية الدولية للحفاظ على تداول عادل وشفاف للأوراق المالية وتتخذ من واشنطن مقرا لها.

7. **الرابطة الدولية للمشرفين على التأمين:**

الجمعية الدولية لمشرفي التأمين **.(IAIS)** أَسَّسَت في 1994، تُمثّلُ هذه الجمعية منظّمات تأمين ومشرفين حوالي 190 سلطة قضائيةَ في 140 بلد تقريباً،

تُشكّلُ 97 ٪ مِنْ أقساطِ تأمين العالمَ. لَها أيضاً أكثر مِنْ 120 مراقب والذين يُمثّلونَ جمعيات صناعة، جمعيات محترفة، مؤمّن ومجدد التأمين، مستشارون ومؤسسات مالية دولية

كما أن هناك لجان مهتمة بالبنية الأساسية للأسواق المالية وتشغيلها نذكر منها:

1. **اللجنة المعنية بأنظمة المدفوعات والتسويات:**

تقوم هذه الأخيرة بتحليل أنظمة المدفوعات وتقديم توصيات للحد من أي مخاطر قد تنشأ عن عملياتها.

2. **اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي:**

تقوم بتحليل أموال النظام المالي العالمي وتوصي بالوسائل اللازمة لتحسين عمل السوق.

ثانيا- استقرار الاقتصاد الكلي

إن الاستقرار الاقتصادي الكلي مرتبط بوجود نظام مصرفي ومالي قويين، فمن غير الممكن تحقيق السلامة المصرفية والحفاظ عليها ما لم تتطور الأسعار والمتغيرات في الاقتصاد بشكل ثابت نسبيا ما لم يتوسع النشاط الاقتصادي بخطوات معقولة.[33]

وعليه يجب على كل بلد اتباع سياسة داخلية سليمة في مجال الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ونموه والذي يعتبر عنصرا أساسيا لتحديد تدفقات رأس المال الخاص.

إن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ووجود بيئة اقتصادية دولية مواتية سوف يؤديان دورا هاما في تعزيز وسلامة هذه السياسات.

ثالثاً- أهمية سلامة البنوك

تتوقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها البنوك وبكفاءة وإتقان الإجراءات التي تسند إليها تحليلاتها لمخاطر الائتمان وقراراتها

المتعلقة بالاقتراض، وعلى الطريقة التي تدرك بها ملامح المخاطر المتغيرة، إلى جانب هذه الإجراءات تقوم البنوك بوظائف مالية رئيسية أخرى مثل ممارسة عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، ونتيجة لذلك فإن القطاع المصرفي يعتبر الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق.

رابعاً- فعالية المؤسسات غير المصرفية في الاقتصاد

لقد تم تدعيم المؤسسات غير المصرفية والمالية بإطار قانوني وتنظيمي من أجل التصدي للمنافسة التي تجعل الوساطة أكثر فعالية، وتعمل كمراجع لسلوك البنوك من خلال زيادة اتساع وعمق الأسواق وبالتالي يصبح النظام المالي أكثر مرونة في مواجهة الصدمات.

خامسا- الإفصاح العام عن المعلومات المالية

اهتمت جميع الإصلاحات الجديدة على التأكيد على أهمية الإفصاح المالي، ذلك أن أهم شروط حرية السوق وضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب، أن يوفر لجميع المتعاملين قدر كافي من المعلومات والبيانات المالية بصورة عامة والمستثمر بصورة خاصة. [34]

إن الأسواق ذات الكفاءة هي التي لها معلومات كافية عما يجري في الأسواق المالية الأخرى، وبالتالي فإن نقص الإفصاح عن بيانات اقتصادية ومالية موثوق فيها يعتبر دون شك أحد أهم العقبات.

وقد اتخذ صندوق النقد الدولي عام 1996 خطوات للتشجيع على نشر بيانات على الاقتصاد الكلي للبلدان الأعضاء من خلال مادتين:

- **المادة الأولى**: هي المعيار الخاص لنشر البيانات وهو نظام طوعي توافق بموجبه البلدان التي تكون أو ترغب أن تكون نشطة في الأسواق المالية الدولية على تقديم بينات اقتصادية أساسية معينة على أساس منتظم ومتقارب.

- **المادة الثانية**: هي النظام العام لنشر البيانات الذي يتعين على جميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي الانضمام إليه بمجرد أن تسمح ظروفها.

سادساً- الإشراف والتنظيم

مع استمرار تطور الأسواق المالية في البلدان سيكون على سلطات الإشراف والتنظيم أن تتحمل قدرا كبيرا من عبء إقامة أنظمة مالية لمواجهة الأزمات المالية عند حدوثها.

وفي السنوات الأخيرة كان هناك توافق متزايد في الآراء بين المشرفين على النظام المالي في كثير من الدول، على ضرورة استحداث إطار دولي متماسك للمعايير المالية والإشرافية، وكذا اختيار أفضل الأساليب التي يمكن أن تعزز الأنظمة المالية القوية في جميع البلدان بما في ذلك البلدان النامية.

سابعاً- السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف

1. السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية عنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها أغلب البلدان في إطار توجهها نحو التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، لذلك كان على المؤسسات المالية تدعيم دور الوساطة بصورة مناسبة لأن هذه الأخيرة تتطلب مناخ من التضخم المنخفض والمستقر، وأفضل ضمان لذلك يكون من خلال سياسات نقدية يمكن التنبؤ بها.

2. السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية الكفءة عنصرا مهما في إنجاز قابلية رأس المال للتحويل والمحافظة عليها، إذ يعتبر الإجراء المالي مهما لمواجهة القوى التضخمية داخل الاقتصاد فهي تمكن صانعي السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم ومساعدتهم للقضاء عليه كما أنها مهمة لدعم واستقرار القطاع المالي.[35]

3. سعر الصرف:

مما لا شك فيه أن العملة المستقرة لها أهمية كبيرة لكل اقتصاد وطني، كما أن سياسات أسعار الصرف هامة أيضا للحفاظ على نظام مالي مستقر وأحيانا يتم استخدام سعر صرف ثابت كركيزة لاستقرار الاقتصاد الكلي الذي يهدف إلى زيادة مصداقية السياسات المحلية ويخفف من توقعات التضخم.[36]

ثامناً- الخوصصة والتوجه نحو السوق

شهدت السنوات الأخيرة توجه الكثير من الاقتصاديات التي كانت مخططة مركزيا للتحول إلى اقتصاد السوق وتتمثل المقومات الأساسية للنجاح في: تحرير الأسعار والاستقرار الاقتصادي الكلي والخوصصة إلى جانب قيام الدولة بدورها الملائم.[37]

ويعتبر أنصار العولمة أن نجاح تحقيق الخوصصة يتوقف على نطاق واسع بعد التخلص من هيمنة الحكومات وقطاعها العام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتسليمها للقطاع الخاص في الإدارة والتملك.

رغم كون الخوصصة شأنها شأن أي ظاهرة اقتصادية أخرى لها نتائجها الإيجابية والسلبية إلا أن لها دورا مهما في جذب رأس المال الأجنبي وهذا من خلال ما يلي:[38]

- إذا كانت الخوصصة تخص بيع أصل لغير المقيمين، فقد يؤدي هذا إلى دخول رؤوس أموال أجنبية إلى الاقتصاد الوطني.
- توسع الخوصصة قاعدة الإنتاج تبعا لارتفاع عدد المنتجين، فيزداد عدد أصحاب رؤوس الأموال الداخلة في إنتاج السلع والخدمات.
- تفتح الخوصصة مجالات استثمارية جديدة إذا ما جعلتها حكومات البلدان النامية أسلوبا محفزاً للاستثمار في مشروعات جديدة.

- كما تساعد الخوصصة تدريجيا على تطوير الأسواق المالية المحلية.

وعليه يمكن القول أن الخوصصة تعتبر أهم وسائل الإصلاح الاقتصادي التي يمكن من خلالها استقطاب رأس المال الأجنبي، سواء تعلق الأمر بخوصصة مؤسسات مالية كالبنوك أو مؤسسات وشركات عمومية أخرى.

المطلب الثالث- المخاطر المصاحبة لعملية تحرير حساب رأس المال والإجراءات الواجب إتباعها من أجل تجنب المخاطر أو التقليل منها

أولاً- المخاطر المصاحبة لعملية تحرير حساب رأس المال

تتميز التدفقات الرأسمالية العالمية بعدم الاستقرار كما في تجربة الأزمات المالية في بعض دول آسيا وأمريكا الجنوبية، حيث تعرضت فيها بعض الدول إلى انخفاض تدفقات الائتمان القصير الأجل والقروض المشتركة بين البنوك، كما انخفض إجمالي مشتريات الأجانب من الأسهم الجديدة في الأسواق وهبوط أسعارها، كما ظهرت كذلك مشكلات في مجال أدوات الائتمان من جراء عدم مقدرة الحكومة والجهاز المصرفي على سداد التزامات الديون المستحقة بالعملة الصعبة، الأمر الذي جعل خروج تدفقات الائتمان قصير الأجل بشكل مفاجئ وضخم وشكل خطرا على الدول، وتختلف المخاطر المتوقعة الحدوث من دولة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة ويمكن إيجاز تلك المخاطر في النقاط التالية:[39]

1. ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أكثر من باقي التدفقات مما أدى إلى ارتفاع محافظ المستثمرين، وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل نسبة أكبر من الإجمالي، واتجهت هذه التدفقات إلى التنقل عبر الحدود مما خلق اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية.

2. قد تؤدي التدفقات الكبيرة لرأس المال إلى التوسع في عرض النقود والتضخم وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية.
3. تشجيع تدفق رأس المال الوطني إلى الخارج في ظل ظروف معينة، إضافة إلى تنشيط عمليات غسيل الأموال خاصة في ظل تطور التحويلات الإلكترونية.
4. حدوث اختلال في التوازن المالي لبعض الدول نتيجة ضعف درجة التعمق النقدي وأسواق الأوراق المالية، والأدوات النقدية الأخرى، وضيق حجم الاقتصاد.
5. يؤدي التكامل في الأسواق المالية العالمية إلى عدم سيطرة الدولة في وضع السياسة الاقتصادية الكلية.
6. عالمية الأسواق المالية وفتح الأسواق المالية المحلية وتخفيض القيود على التحويل المحلي والمديونية من الخارج والاستثمار في الوسائط المالية، تؤدي إلى مخاطر في الأسواق المالية العالمية، وأزمات أخرى داخل هذه الدول خاصة في ظل ضعف المؤسسات الوطنية والقوانين والتشريعات والمؤسسات الإشرافية والرقابية.
7. حدوث مشاكل في الوساطة المالية وهروب رأس المال قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وزيادة مخاطر الديون.

ثانياً- الإجراءات الواجب اتباعها من أجل تجنب المخاطر والتقليل منها

إن تجربة تحرير حساب رأس المال أفرزت سلسلة من الأزمات المالية، مما يتطلب إيجاد إجراءات لتجنب المخاطر والتقليل من الآثار الناجمة عن عملية تحرير حساب رأس المال، وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إيجاز هذه الإجراءات فيما يلي:[40]

1. خلق الاستقرار السياسي والحكم الراشد، إن الحكم الجيد يعطي البلد البيئة المشجعة للتدفقات.
2. العمل على تخفيض عجز القطاع العام والتقليل من المديونية الخارجية.

3. وضع قيود على حركة الأموال الغير مرغوب فيها وذلك بتطبيق القوانين مثل قانون غسيل الأموال.
4. تطوير السياسة الخاصة بالأسواق المحلية لرفع كفاءة الوساطة المالية بين الادخار المحلي والاستثمار.
5. تحرير أو خوصصة المؤسسات العامة والمصارف وزيادة كفاءتها على المنافسة.
6. استقلالية البنوك المركزية.
7. عدم استخدام الإعفاءات الضريبية والحواجز المماثلة كأدوات رئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى لا يتسبب في تشوهات اقتصادية.

وتأسيسا على ما جاء في هذا المبحث فإن سبب زيادة حجم التدفقات الدولية من حساب رأس المال يرجع أساسا إلى ظاهرة العولمة المالية التي فسحت المجال أكثر لتدفق رؤوس الأموال، وهذا خاصة مع اندماج البلدان النامية وتكاملها مع الأسواق المالية العالمية وسعيها لتطوير أنظمتها ومؤسساتها المالية وتحقيق استقرارها الاقتصادي.

إذ أصبح من الصعب الحفاظ على قيود حركة رؤوس الأموال في ظل عالم معولم، ولكن يقر على الدول النامية القيام بجملة من السياسات والإصلاحات خاصة تلك التي ترغب في تحرير حساب رأس المال- أن تحققها قبل أن تخطو أية خطوة في طريق التحرير، ولعل أهمها إصلاح النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك تفاديا لحدوث أزمات مالية، إذ أن تقوية الاستقرار الاقتصادي الكلي والقطاعات المالية المحلية تعتبر من المتطلبات الأساسية للمساعدة في التقليل إلى أدنى حد من تأثير تدفقات رأس المال قصيرة الأجل المزعزع للاستقرار، وتعزيز قدرة القطاع المالي المحلي على مواجهة المنافسة الأجنبية.

المبحث الثالث

أثر التحرير المالي على النظام المصرفي

يعتبر القطاع المالي الشريان الأبهر في الاقتصاديات الحديثة ولكونه قطاعا استراتيجيا بالنسبة لحكومات الدول النامية، عمدت هذه الأخيرة إلى إخضاعه لمختلف الأشكال من الرقابة انطلاقا من التأميم إلى وضع مجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي، مثل فرض احتياطي إلزامي كبير يسمح للدولة بتمويل عجز الميزانية بأقل تكلفة واتباع سياسة توجيهية للائتمان وغيرها، وقد أطلق على مجموعة هذه الإجراءات سنة 1973 كل من E.show و R. Mckinon تسمية "الكبح المالي".

وقد عرف الكبح المالي في سنة 1992 حسب Martin وRoubini "بأنه مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط وقيود كمية ونوعية ورقابية مفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفر لها التكنولوجيا التي تمتلكها".

إلا أن هذه السياسات المتعلقة بالكبح المالي في الدول النامية قد أضرت بالمنظمة المالية لهذه الدول ولم تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها، وهذا ما دفع بالعديد من الدول في بداية الثمانينيات في الشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية وهذا بمساعدة كل من البنك والصندوق الدوليين، حيث اعتمد على الجانب النظري الذي وضعه كل من E. show وR. Mckinon للتحرير المالي في الدول النامية والذي تبنته المنظمتين الدوليتين كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية.

و انطلاقا مما تم ذكره، سنتعرض في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- الأسس النظرية للتحرير المالي؛
- الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المالي والمصرفي.

المطلب الأول- الأسس النظرية للتحرير المالي والمصرفي

أولاً- مفهوم التحرير المالي

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي. [41]

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي. [42]

من خلال هاذين المفهومين يمكن إعطاء مفهوم شامل حول التحرير المالي على النحو التالي:

يشمل التحرير المالي في إعطاء البنوك والمؤسسات استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وتمثل هذه الإجراءات كلها في التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.

ثانيا- مبادئ التحرير المالي والمصرفي: تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ثالثا- إجراءات التحرير المالي والمصرفي

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالي: (43)

- إعادة تكوين رأس المال المصرفي؛
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها؛
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه؛
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وذلك بتخفيض القيود المباشرة عليها.

رابعا- أهداف التحرير المالي والمصرفي

هناك مجموعة من الأهداف ساهمت في عملية تحرير القطاع المصرفي والمالي وتوفير الأموال اللازمة والظروف المناسبة لزيادة الاستثمار وتتمثل في:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع انضمام مجموعة من الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية ومنها تغيرات أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة.

خامساً- شروط إنجاح التحرير المالي والمصرفي

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة: [44]

1. **استقرار الاقتصاد الكلي:**

من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي تحدث خسارة كبيرة في الاقتصاد الكلي، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، ومن أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يجب اتخاذ مجموعة تدابير وقائية وعلاجية وذلك بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي والمالي وهي:

أ- **الإجراءات الوقائية:**

وهي إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، وذلك بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي.

ب- **الإجراءات العلاجية:**

هي إجراءات عادة تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية، تكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية والقيام بإجراءات التصفية، وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية.

2. **توافر المعلومات والتنسيق بينها:**

من أهم المعلومات التي يجب توفرها تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

إن التنسيق بين المعلومات يعتمد على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة الخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي الأكبر عائدا والعكس صحيح.

3. **التدرج في عملية التحرير المصرفي والمالي:**

يعتبر تحديد التدرج المناسب والأمل للإصلاح المالي من بين الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي، والتدرج يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي والمصرفي، والذي يسمح بتكيف النظام المصرفي والمالي مع حاجة

الاقتصاد الحقيقي، ويهدف إلى التوجه بالاقتصاديات السائرة في طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومقيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقرارا، ويتكون التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي والمصرفي من خلال ثلاث مراحل متتابعة وهي:

أ- المرحلة الأولى:

ينبغي أن يبدأ الإصلاح أولا بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ب- المرحلة الثانية:

الخطوة الثانية في منهج التحرير تتمثل في التحرير المالي الداخلي، وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، وزيادة المنافسة في القطاع البنكي، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

ج- المرحلة الثالثة:

في الأخير يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية من أجل زيادة المنافسة والكفاءة، وبهذا التسلسل سوف يتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى فعالية أكثر في سياسة التحرير المالي، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

سادساً- الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي والمصرفي

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه **شاو وماكينون** عام 1973 إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:[45]

1. افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار:

ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية التحرير المالي والمصرفي هي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنه إيجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار والاستثمار، فقد توصل كل من **Burkett** و**Dult** عام 1991 إلى أن ارتفاع

معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي والمصرفي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للاقتراض.

2. عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات:

ولقد اعتبر كل من ماكينون وشاو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك إلا أنه بفضل أعمال (Joseph Stiglitz) و(Andrew Weiss)، إذ تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد الائتمان حتى الأسواق التي تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقترضين والمقرضين، ويرى Weiss وStiglitz أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة للمقترضين وتنخفض أرباح البنك المتوقعة، كما أنهما توصلا إلى أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض، فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك أكبر من هذا المعدل الأمثل، تبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الانخفاض ويرجع هذا لسببين حسب رونالد ماكينون " المنهج الأمثل لتحرير الاقتصاد".

أ- سوف يتقدم المقترضون الأكثر ميلا للمخاطرة لطلب الحصول على ائتمان من البنك، بينما سوف يتراجع المقترضون الذين يكرهون المخاطرة والذين يعتبرون الأكثر أمانا بافتراض أنهم لا يتهربون من السداد، ويخرجون من قائمة طالبي الحصول على قروض وهذا ما يسميه Stiglitz وWeiss بالاختيار ذو المخاطر المتضادة.

ب- سوف يعتمد كل مقترض على تغيير طبيعة مشروعه، بما أن البنك لا يمكنه فرض رقابة دقيقة على تصرفاته، وهذا ما يجعله أكثر مخاطرة، وهذا ما سماه Stiglitz " بظاهرة الحافز"

3. **إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:**

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين من أمثال Taylor (1983)، Buffie (1984) المنتمين لمدرسة المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية، ويركز المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية، نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض.

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المالي والمصرفي

أولاً- النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، وكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار .

إلا أن ما يميز هذه المرحلة هو تعاظم دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام المصرفي وتهميش وإهمال الدول للقطاع البنكي الذي أصبح يتميز بالسلبية سواءً على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض، وكان هذا نتيجة لسياسة الكبح المالي الذي فرضته السلطات على البنوك المحلية والتي تمثلت في:[46]

1. **تحديد معدلات الفائدة:**

لقد تميزت معدلات الفائدة خلال هذه المرحلة بالثبات بمستواها المنخفض، حيث فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات فائدة جد منخفضة خلال

الفترة المتدة من سنة 1972 إلى غاية سنة 1986 وخلال هذه الفترة لم تتجاوز معدلات إعادة الخصم 2.75٪، في حين بقيت معدلات الفائدة على الودائع ما بين 2.6٪ و2.9٪ خلال نفس الفترة أما معدلات الفائدة على القروض تراوحت بين 4٪ و6٪.

2. توزيع القروض:

لقد كرست السلطات مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض ما بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام وكانت البنوك مجبرة على منح المؤسسات العمومية قروضا بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات التي تفرضها على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص، والجدول رقم(07) يعطي مقارنة لمعدلات الفائدة على القروض:

الجدول رقم (07) مقارنة معدلات الفائدة على القروض.

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الأجل	5٪ إلى 8٪	4.5٪ إلى 10.5٪
متوسطة الأجل	5٪ إلى 7٪	3.5٪ إلى 9.5٪
طويلة الأجل	3٪ إلى 5٪	2.5٪ إلى 8.5٪

source: NAAS.A, « le système bancaire Algérien de la décolonisation à l'économie de marché» , Maison neuve et laros, paris,2003, p 108.

كذلك من بين سياسات الكبح المالي في الجزائر، غلق المجال المصرفي أمام إنشاء البنوك الخاصة بالإضافة على عدم استقلالية البنك المركزي وخضوعه إلى القرارات المركزية.

إن الهدف الأساسي من تطبيق سياسة تخفيض معدلات الفائدة هو تمكين المؤسسات العمومية من تلبية احتياجاتها المالية بأقل تكلفة ورغبة في تعظيم مردوديتها، إلا أن الواقع الاقتصادي آنذاك أثبت عكس هذا حيث كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، نذكر منها ما يلي:[(47)]

– لقد كانت السياسة المطبقة في ذلك الوقت مصدرا لتبذير الموارد المالية.

- أدت هذه السياسة إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاقتصاد وجمع الادخار ولم تمثل لها حافزا على بذل جهود في تعبئة الموارد المالية.
- أدت السياسة المطبقة على القطاع المالي إلى اختلالات في النظام الاقتصادي ككل حيث ارتفع معدل التضخم وتعمق العجز المالي للمؤسسات العمومية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ثانيا- الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر

لقد أدت سياسة التسيير الإداري والمركزي للقطاع المالي إلى تهميش البنوك الجزائرية وفقدانها للمصداقية المالية فأثر هذا سلبا على الاقتصاد، حيث انخفضت كفاءة الاستثمارات نتيجة لانخفاض تكلفة رأس المال وانخفضت مستويات النمو، وقد زاد انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 الوضع الاقتصادي والمالي تأزما، الأمر الذي استلزم تطبيق سياسة إصلاح اقتصادية ومالية بغية النهوض بالقطاع المصرفي المحلي.

ولقد تجسدت أولى خطوات الإصلاح في قانون القرض والبنك في سنة 1986، وبموجب هذا القانون تم إدخال إصلاحات جذرية على وظائف البنوك وإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، وقد تضمن هذا القانون إجراءات هامة في الميزان المالي، إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها القانون رقم 12/86 والتي كان من المفروض أن تجسد التنظيم جديد لتمويل الاقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض لم يتم تطبيقها، حيث أن المادة 60 من القانون 86- 12 ربط تطبيقها بإعداد قانون أساسي للبنك المركزي ومؤسسات القرض، إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخرا كبيرا والنتيجة كانت أن القانون البنكي (86- 12) لم يعد يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي أحدثت تغيرا جذريا سياسيا واقتصاديا، وهذا

بالانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي والتمهيد للاندماج في اقتصاد السوق الأمر الذي تطلب إلغاءه في أفريل 1990 وحل محله القانون10/90 المتعلق بالنقد والقرض.[48]

ثالثا- قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي والمصرفي

يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات خاصة في مجال الوساطة المالية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، كما يعتبر قانون النقد والقرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية التي تكرس عبر برنامج التعديل الهيكلي.

كما تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين البنك والمؤسسة، حيث أنه بموجب هذا القانون أصبح على البنوك أن تقيم علاقتها مع المؤسسات على أساس تجاري مبني على تحقيق الربح وتحمل المخاطر، وبهذا فإن تمويل البنك للمؤسسة أصبحت تحكمه مجموعة من العوامل:

- تحليل القدرة المالية للمؤسسة.
- مردودية المشروع الممول الذي تقوم به المؤسسة .
- قدرة المؤسسة على تسديد مبلغ القرض في الآجال المحدودة.

وحتى تكون البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها المالية من جهة، وتشجيعها للقطاع الإنتاجي على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد تم كذلك إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في منح القروض المصرفية.

رابعا- التحرير التدرجي لمعدلات الفائدة

ابتداءً من سنة 1990 في إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدرجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته وتوجيهه

نحو تمويل الاستثمار من جهة، وإجبار المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية من جهة أخرى، والجدول رقم (08) يبين لنا تطور معدلات الفائدة والتضخم خلال فترة 13 سنة.

الجدول رقم (08): تطور معدلات الفائدة* والتضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 1990- 2002

السنوات	معدلات التضخم	معدل إعادة الخصم	معدلات الفائدة البنكية		معدلات الفائدة حقيقية على الودائع
			على القروض	على الودائع	
أفريل 1990	17.9	-10.5 7	15٪- 16٪	12- 14٪	سالبة
أكتوبر1991	25.9	11.5	17.5- 20.5٪	12- 16٪	سالبة
أكتوبر1992	31.7	11.5	15- 20٪	12- 16٪	سالبة
أكتوبر1993	20.5	11.5	15- 20٪	12- 16٪	سالبة
أفريل1994	29.8	15	18- 25٪	16.5- 18٪	سالبة
ديسمبر1995	29.8	14	19- 24٪	16.5- 18٪	سالبة
ديسمبر1996	18.7	13	17- 21.5%	16.5- 18٪	سالبة
ديسمبر1997	5.7	11	9.0- 13.0٪	6- 7٪	موجبة
ديسمبر1998	5.0	9.5	8.5- 12.5٪	8.5- 12٪	موجبة
ديسمبر1999	2.6	8.5	8.5- 11.5٪	8.5- 10٪	موجبة
ديسمبر2000	0.3	6.0	8.5٪- 11.2٪	7- 8.5٪	موجبة
ديسمبر2001	4.2	5.5	8.0- 11٪	5.5- 6.75 ٪	موجبة
ديسمبر2002	1.4	5	7- 9٪	3.75- 5.5 ٪	موجبة

المصدر: محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص 10.

لقد عرفت معدلات الفائدة ارتفاعا ابتداء من سنة 1990 مقارنة بمرحلة التخطيط المركزي، غير أنه في سنة 1998 تراجعت وهذا تماشيا مع انخفاض معدل التضخم وتطبيق السلطات النقدية سياسات نقدية صارمة من أجل التحكم في الكتلة النقدية.

* معدل الفائدة الحقيقي= معدل الفائدة الاسمي– معدل التضخم

وحسب شاو وماكينون فإن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة مؤسسات الادخار، وهذا ما يمكن معرفته من خلال ملاحظة تطور نسبة أشباه النقود وودائع للأجل من إجمالي الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة كما هو موضح في الجدول التالي:.

جدول رقم (09): تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990- 2003

مكونات الكتلة النقدية	1990- 1993	1994- 1998	1999- 2003
نقود ورقية	%36.47	%31.06	%26.4
(نقود كتابية)ودائع تحت الطلب	%38.70	%33.14	%29.0
(أشباه النقود) ودائع للأجل	%24.87	%35.78	%44.6
المجموع	%100	%100	%100

Source: banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003

خامسا: النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي

لقد مهد قانون النقد والقرض لأولى خطوات تحرير القطاع البنكي، وقد تجسد هذا التقرير مع بداية التسعينات من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والوطنية والأجنبية والتي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعا لها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري.

الجدول رقم (10): البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر سنة 2004

	البنوك الخاصة	تاريخ الاعتماد	المديريات	الفروع
1	بنك البركة	1990/11/3	**01**	**11**
2	الشركة العربية للبنوك	1998/09/24	-	**01**
3	البنك العام المتوسطي	2000/04/30		**01**
4	سيتي بنك	1998/05/18	-	**01**

5	الشركة الجزائرية للبنوك	1999/10/28		01
6	الشركة العامة للجزائر	1999/11/04		01
07	بنك الأمانة	1999/10/27	-	-
08	بنك الريان	2000/10/08	-	10
09	البنك العربي	2001/10/15	-	-
10	بنك باريس	2002/01/31	-	-
11	البنك الاتحادي	1995/05/07	01	01

المصدر: سيدي محمد ساهل، "آفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك التنمية الريفية الجزائرية"، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص223

ورغم وجود بنوك خاصة إلا أن القطاع البنكي العام لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، من خلال ستة بنوك عمومية والتي تتميز بوجود شبكة من الوكالات والتي تتجاوز 1300 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90٪ من الموارد المالية المتاحة وتوزع أكثر من 93٪ من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام والخاص.

وهذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع والوكالات فمن بين 1300 وكالة، فقط 37 وكالة تتواجد في المدن الكبرى، وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في صنع القروض ونذكر منها: (49)

- يعتبر القطاع البنكي في الجزائر حديث النشأة حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد سنة 1998.
- اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني خاصة بعد فضيحة كل من بنك الخليفة وتصفية البنك الصناعي التجاري الجزائري سنة 2003.
- و للعلم فإنه تم سحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة 2003 وهي على التوالي: خليفة بنك، المصرف التجاري والصناعي الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك مونا بنك، أركو بنك، جينرال ميديتيرانيان، ليوني بنك، ألجريان أنترناشيونال بنك، إضافة إلى الريان بنك وهذا يدل على أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها وصارت الساحة المصرفية الجزائرية مقتصرة على 17 بنكا منها سبعة بنوك عمومية و5 مؤسسات مالية.

وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى تقوية نظام الإشراف والرقابة على النظام البنكي الجزائري وهذا من خلال الأمر رقم 11/03 الصادر في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

وتأسيسا على ما جاء في هذا المبحث نستنتج أن هناك ثلاثة شروط ضرورية ينبغي توافرها حتى تنجح أي سياسة تهدف إلى إصلاح تحرير القطاع المالي وتتمثل هذه الشروط في: [(50)]

- استقرار الاقتصاد الكلي .
- التدرج في تطبيق سياسة الإصلاح.
- الرقابة الجيدة على القطاع المالي.

وبمقارنة هذه الشروط الثلاثة على النظام المصرفي الجزائري طيلة الإصلاحات الممتدة من قانون النقد والقرض(1990) إلى وقتنا الحالي يمكن ملاحظة ما يلي:

ففي ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر أهم شروط نجاح سياسة الإصلاح المصرفي؛ فلقد تزامن تطبيق الإصلاحات المصرفية الجزائرية مع وضعية عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبالتالي لم تكن هناك استمرارية في

تطبيق الإصلاحات نظرا لتعدد الحكومات وكذلك عدم الاستقرار الأمني الذي صعب من دخول المؤسسات المالية الأجنبية المجال المصرفي الجزائري .

وبالنسبة للشرط الثاني والمتمثل في التدرج في تطبيق الإصلاحات، فقد أظهرت دراسات حول تجارب بعض الدول أن الإطالة في الإصلاحات تؤثر سلبا على عملية التحرير المالي، وبالنسبة للجزائر فهناك تأخر كبير في تطبيق الإصلاحات المصرفية فبعد حوالي 17 سنة من انفتاح النظام المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة فإن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على أكثر من 90٪ من الأنشطة الرئيسية للقطاع المالي والمصرفي.

وبالنسبة للشرط الثالث والمتمثل في الرقابة على القطاع المالي، حيث يعتبر الإشراف والرقابة الجيدة أهم العوامل الأساسية المساعدة على نجاح الإصلاحات المصرفية ويعمل على تفادي الأزمات البنكية، ويرتبط هذا العامل بالحكم الراشد والذي يعمل على إرساء إطار مؤسساتي فعال يساعد على نجاح الإصلاحات المالية من خلال دوره في:

1. محاربة البيروقراطية والفساد.
2. حماية المودعين وحقوق المساهمين الدائمين.
3. ضمان التطبيق الصارم للعقود.

وفيما يتعلق بالجزائر، فإن بنك الجزائر يستعمل أدوات قاصرة وغير فعالة في الرقابة على البنوك التجارية العامة والخاصة، وهذا ما يسمح ببروز العديد من قضايا الاختلاس وتحويل الأموال إلى الخارج وهذا ما أثبتته فضيحتي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

وعليه وحتى يتمكن النظام المالي والمصرفي الجزائري من لعب دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، على الهيئات المسؤولة على هذا القطاع مراعاة الجوانب التالية:

1. ينبغي على السلطات الجزائرية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية وتبني مزيد من إجراءات

التحرير خاصة فيما يتعلق بخوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنبا للأزمات البنكية.

2. لا بد من تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.
3. يجب إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهمية الخدمات المالية والمصرفية في الأنشطة الاقتصادية الحديثة كما تطرقنا أيضا لمختلف جولات المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، هذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى تحرير حساب رأس المال وهذا من خلال التطرق للمزايا والمخاطر والسياسات الواجب إتباعها للاستفادة من تحرير حساب رأس المال.

أما في المبحث الأخير فقد حاولنا التطرق لأثر التحرير المالي على النظام المصرفي الجزائري.

و يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في هذا الفصل في النقاط التالية:

1- أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وهذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية بخطوات سريعة خاصة مع استخدام الأدوات الجديدة والتغير التقني والتكنولوجي.

2- إن تجارة الخدمات المالية لا تختلف عن تجارة الخدمات أو السلع، وعلى هذا الأساس فإن تحرير تجارة الخدمات المالية يمكن أن يكون له آثارا إيجابية على المداخيل والنمو، نتيجة تأثير نفس العوامل المؤثرة في القطاعات الأخرى كالتخصص على أساس المزايا النسبية، نشر المعرفة والتكنولوجيا، تحقيق

اقتصاديات الحجم والتنويع، كما أن تحرير هذا القطاع سوف يحسن الوساطة المالية من خلال تشجيع قطاعي دولي فعال للموارد.

3- إن سبب زيادة حجم التدفقات الدولية من حساب رأس المال يرجع أساسا إلى ظاهرة العولمة المالية التي فتحت المجال أكثر لتدفق رؤوس الأموال، وهذا خاصة مع اندماج البلدان النامية وتكاملها مع الأسواق المالية العالمية.

4- يشترط على الدول الراغبة في تحرير حساب رأس المال أن تبدأ باصلاح النظام المالي وأن تحقق الاستقرار الكلي وأن تشدد الرقابة على القطاع المالي.

-5 و لكي يستفيد النظام المصرفي الجزائري من التحرير المالي يجب على السلطات المصرفية مواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية وهذا من خلال خوصصة البنوك العمومية وإعادة تأهيلها..

هوامش الفصل الثالث:

(1) مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دراسة للعالم ومفاهيم الرئيسة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص، 11، 12.

(2) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 359- 360.

(3) حسن عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**، أوراق اقتصادية، العدد 20، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص50

(4) فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص،ص، 97- 98.

(5) عتيقة وصاف، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وآثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية بالتركيز على حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2003، ص 60- 61.

(6) حسن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(7) عبد الفتاح مراد، **موسوعة الجات ومنظمة التجارة العالمية**، ص 257.

(8) سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ، 2001، ص 352.

(9) عبد الرحمان صبري، **أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي(المصارف- التأمين- أسواق المال)، (أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية**، القاهرة، 4- 9 جويلية1994)، ص 5.

(10) عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص، ص، 63- 65.

(11) سلوى العنتري، **الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل**، قضايا التنمية، (مركز دراسات وبحوث) الدول النامية، القاهرة، العدد 12، 1998، ص 61.

(12)، (13)، (14)، (15) حسين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 17- 22

(16) محمد علي إبراهيم، الجات (الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات)، الدار الجامعية- الاسكندرية، 2003، ص، 105.

(17) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، 114.

(18) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص، ص، 116- 117.

(19)Michel Rainelli, **l'organisation mondiale du commerce,** (Alger: casbah édition; 1999), p 89.

(20) عبد الفتاح مراد، مرجع سبق ذكره، ص 257.

(21) سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 349.

(22)، (23)، (24) عبد الفتاح مراد، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 257، 258.

(25)، (26) بيار اشتجرين ومايكل موسى، **صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال**، واشنطن: **مجلة التمويل والتنمية**"، ديسمبر 1998، ص ،ص 18- 19.

(27) البنك العالمي للتطور المالي العالمي، أفريل 2003، ص. 50.

(28) عثمان إدريس يوسف، **تحرير حساب رأس المال المزايا والمخاطر تجربة الدول النامية**، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2006، ص ص، 6- 7.

(29) www.Aljazeera.net/in.depth/international.com ،/2006/ 10/ 05 أطلع عليه بتاريخ

(30) صالح متولي، منير راشد، **تحرير حساب رأس المال في جنوبي البحر الأبيض المتوسط**، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998، ص 26.

(31) هانز تيتماير، **تطور التعاون والتنسيق في الإشراف على الأسواق المالية**، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 1999، ص ص، 20،21.

(32) سيم كاراكاداج ومايكل تيلور، **نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل**، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر، 2000، ص50.

(33) مالكوم نايت، **الدول النامية والتي تمر بمرحلة انتقال وتواجه العولمة المالية**، مجلة التمويل والتنمية، عدد جوان 1999، ص. 32.

(34) سليمان المنذر، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مديولي للنشر، القاهرة، 1999، ص 136.

(35) سامية دحماني، **تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 126.

(36) طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(37) (38) عبد الحسين العطية، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشروق والنشر ،عمان، 2001، . ص ص، 84- 102.

(39)، (40) عثمان إدريس يوسف، **مرجع سابق** ص،ص، 7.- 10.

(41)، (42) سعيد النجار، **السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي**، القاهرة، 1994، ص 13.

(43) صليحة بن طلحة، بوعلام معوش، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، " الواقع والتحديات".جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 14- 15 ديسمبر 2004، ص ص، 477، 478.

(44) عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية، جامعة عنابة، يومي 7- 8 ديسمبر 2004، ص 2.

(45) رونالد ماكينون، "**النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد**"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1996، ص 122.

(46)، (47)، (38) محمد.بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، **التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي- -دراسة حالة الجزائر-**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24- 25 أفريل 2006. ،ص،ص7- 9.

(49)، (50) سيدي محمد ساهل، "**آفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك التنمية الريفية الجزائرية**"، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص223- 224.

الفصل الرابع

دور الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات في نقل العولمة الاقتصادية نحو الدول العربية

تمهيد:

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا، كما أصبحت أيضا القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم تترتب عليها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أجزاء العالم كله، ويشير الاقتصاديون إلى أن هذه الظاهرة على أنها العولمة والتي سبق وأن تحدثنا عنها.

لقد أسهمت العديد من العوامل في بروز هذه الظاهرة ولعل أهمها: التقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من سرعة وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات ، والنمو السريع الأسواق المالية العالمية، وعولمة الأنشطة المشتركة في كل من التصنيع والخدمات، مع النمو المتسارع للاستثمار الأجنبي وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي وتكامل عملياتها على نطاق العالم.

وعليه فالعولمة هي الأداة الأولى والشاملة للنمو والتطور الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تتجزه في مختلف أرجاء العالم، هذا الاستثمار الذي تغيرت نظرة الدول النامية إليه وانتقلت من الموقع المانع أو المقيد لحرية نشاطه إلى الراغب في جذبه، واليوم لم تعد هناك دولة تمنع دخوله لأراضيها بل على العكس أصبحت كل الدول تتنافس فيما بينها لجذبه مغيرة في ذلك قوانينها مضمنة إياه المزيد من الامتيازات والتسهيلات.

وعلى ضوء ذلك سنسعى في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على النقاط الأساسية التالية:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي: أشكاله، ايجابياته وسلبياته ؛
- الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في تدويل العولمة الاقتصادية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر وتدويل العولمة الاقتصادية في الدول العربية "إشارة لحالة الجزائر".

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي

(مفهومه، أشكاله، ايجابياته وسلبياته)

مما لاشك فيه في علم الاقتصاد أن هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقة تعاريفها وبساطتها ، وهذا الذي لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى والتي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقيد وكذا بصعوبة في تحديد تسمية وتعريف لها ، ومن الأمثلة على ذلك نجد الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب حيث نجد هنا أن الاقتصاديين والمختصين في هذا المجال صادفتهم مشكلة تحديد أبعاده وجوانبه نظرا لتعقيداتها الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية والقانونية وكذا الإحصائية بشأنه، إضافة لهذا الطرح هنالك عدة أسئلة تطرح حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

- هل المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الدولي؟ ؛
- و ما العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات؟.

إن تسليط الضوء على المسائل المذكورة آنفا عبر إيجاد إجابات واضحة وشافية يعني إمكانية التوصل إلى تحديد الظاهرة الاقتصادية من مختلف جوانبها ، وقبل الخوض في حيثيات هذه المسائل يجب علينا التطرق بإيجاز إلى كل من:

- مفهوم الاستثمار وأشكاله؛
- مفهوم الاستثمار الدولي وأشكاله؛
- مفهوم الاستثمار الأجنبي؛
- إيجابيات وسلبيات وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول- مفهوم الاستثمار وأشكاله

الاستثمار بشكل عام ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وذلك تبعا لتعدد الاقتصاديين وكذلك المدارس الاقتصادية المختلفة المتعاقبة على السواء والذين ساهموا في وصفها وتحديد مفهومها، وفي هذا السياق سوف نحاول تقديم بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار ومن خلالها نحاول تحديد مفهوم عام له وكذلك أشكاله.

أولا- مفهوم الاستثمار بشكل عام

نشير هنا على سبيل الذكر وليس الحصر إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار لبعض الكتاب الاقتصاديين:

- فحسب تعريف الأستاذ قريوع *عليوش كمال*" الاستثمار هو كل اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتوج استهلاكي". [1]
- وعند الدكتور حسن عمر فهو: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها" .[2]
- في حين عرفه المفكر الليبرالي colli Y.Bernard et J "أنه حيازة وسائل الإنتاج واستخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية" .[3]

فمن خلال التعاريف السابقة الذكر نستطيع القول أن الاستثمار هو تخصيص قدر معين من رأس المال وأن هذا الأخير يتم استخدامه بغرض الحصول على وسائل إنتاج جديدة أو بغرض تجديد الوسائل المتاحة بغية الرفع والتحسين من الطاقة الإنتاجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى بغرض الحصول على السلع والخدمات.

ثانيا- الأشكال المختلفة للاستثمار

هناك عدة تصنيفات للاستثمار وهي:

1. **التصنيف على أساس الوظيفة**: ونجد هناك نوعان وهما:

أ- **الاستثمار المخصص لتكوين رأس مال ثابت:**

والذي يقصد به كل إضافة إلى الأصول من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجميدها [4]، ونشير هنا إلى أن هذا النوع من الاستثمار يخص الأصول الدائمة الاستعمال التي عندما ينتهي عمرها الإنتاجي فإن المؤسسات تلجأ إلى اقتناء أصول جديدة تحل محلها كونها تكونت من تلك الأصول السائلة.

ب- **الاستثمار المخصص للمخزون:**

وهو النوع الذي يخصص من قبل المؤسسات لغرض تكوين مخزون سلعي يعمل من جهة على تسهيل العمليات الإنتاجية واستثمارها دون انقطاع أو انتظار وذلك فيما يخص المؤسسات الصناعية، ومن جهة أخرى يعمل على تسيير العمليات التجارية للمؤسسات التجارية وعلى سبيل المثال تسهيل عملية تسليم السلع من الوسطاء إلى العملاء.

2. **التصنيف على أساس الغرض:**

ونميز هنا على أساس هذا الأخير نوعين من الاستثمار وهي **الاستثمار الإحلالي والاستثمار الصافي:**

- فالاستثمار الإحلالي هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي استهلك في عملية الإنتاج،
- والثاني يطلق عليه الاستثمار الصافي وهو رأس المال الجديد الذي أنتج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية كما كانت عليه من قبل.[5]

3. **تصنيف على أساس الطبيعة:**

حيث وفق هذا الأخير الذي يخص الطبيعة الحقيقية للاستثمار المنجز ميدانيا نجد الاستثمار المنتج والاستثمار غير المنتج:

- فالاستثمار المنتج هو ذلك الاستثمار الذي يمثل جزء من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت المخصص للسلع المعمرة. (6)
- الاستثمار غير المنتج يقصد به الاستثمار الذي يشكل جزء من رأس المال الذي يخصص لإنتاج الخدمات بغية توفير مختلف حاجيات أفراد المجتمع.

4. **تصنيف على أساس النشاط:**

عند النظر إليه من زاوية النشاط يمكن تصنيفه على نوعين وهما، **الاستثمار الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي**، فبخصوص النوع الأول هو ذلك الاستثمار الموجه إلى تعظيم الإنتاج أو تحسين الإنتاجية أو الرفع من المردودية وهي أهداف كلها تصب في مصب تحقيق المعالم الكبرى للتنمية الاقتصادية، أما **الاستثمار الاجتماعي** هو الذي يتجسد ميدانيا لأجل تحقيق الهياكل والمرافق الضرورية بغرض ضمان ودعم المستوى المعيشي للأفراد.

5. **التصنيف على أساس المدة:**

أين نميز بين ثلاث أنواع والتي تكمن في الاستثمار قصير الأجل، الذي لا يتعدى السنة الواحدة، والاستثمار متوسط الأجل الذي تتراوح مدته بين سنة وثلاث سنوات، والنوع الأخير هو الاستثمار طويل الأجل لمدة تفوق ثلاث سنوات.

6. **تصنيف آخر:**

والذي يتضمن الاستثمار المحلي والاستثمار الدولي، فالنوع الأول أي **الاستثمار المحلي** يقصد به مجموع مدخرات الأفراد والفوائض الاقتصادية الأخرى وهو ذلك الذي ينجز من طرف إما الدولة أو أفراد المجتمع، أما النوع الثاني فيكمن في **الاستثمار الدولي** والذي يعتبر بمثابة الاستثمار الذي ينجز خارج الموطن الأصلي له والذي يتخذ في الواقع أشكالا متعددة.

وفي الأخير ضمن هذا الشأن نلفت الانتباه إلى أننا حاولنا حصر الاستثمار في مجموعة من المعايير وأن الاستثمار بشكل عام لا يشكل المحور الأساسي في بحثنا هذا وعليه أشرنا إلى بعض تصنيفاته.

المطلب الثاني- مفهوم الاستثمار الدولي وأشكاله

يمثل الاستثمار الدولي بالنسبة إلى ما أشرنا إليه سالفا شكلا من الأشكال الأساسية للاستثمار بشكل عام، فهو محور لفت انتباه الكثير من الكتاب الاقتصاديين ورجال الأعمال والدول باختلافها السياسي والاقتصادي، وعليه سوف نتناول في هذا السياق:

أولا- مفهوم الاستثمار الدولي

نشير هنا على سبيل الذكر لا الحصر بعض مفاهيم الاستثمار الدولي:

- **يرى الدكتور فريد النجار**: "أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل أو لآجال طويلة"[7]، وعلى خلاف ذلك فالاستثمار هو عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.[8]
- ويرى آخرون أنه عبارة عن الحركات الدولية لرؤوس الأموال ولو أن الفكرة الخاصة بانتقال رؤوس الأموال أوسع من فكرة الاستثمارات، إذ قد ينتقل رأس المال بين بلدين في صورة منح أو تعويضات دون أن يقترن ذلك حتما بأي استثمار من البلد المرسل لرأس المال.[9]

وبالنظر لمختلف التعاريف السابقة يمكننا أن نصل إلى صياغة تعريف عام له، على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأصل (الأم) وتشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال، بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية وهذه الحركات تأخذ أشكالا مختلفة.

ثانيا- الأشكال المختلفة للاستثمار الدولي:

قد يتخذ الاستثمار الدولي صيغتي الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة، كما أن هناك معايير أخرى وعلى أساسها يمكن صياغة أشكال الاستثمار الدولي المتنوعة ومن بين الأشكال نجد:

1. **وفق المعيار القائم به**: نجد الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص والمختلط.
2. **وفق معيار كيفية الاستخدام**: ويتخذ الاستثمار الدولي هنا شكل مقيد أو حر، حيث الذي يكون مقيدا هو ذلك الذي يجري وفق شروط مقيدة من حيث الاستخدام، أما الاستثمار الذي يتخذ شكلا حرا هو الذي يجري دون إلزام بالشروط التي تفترض الإلزام في حالة الاستثمار المقيد.
3. **وفق معيار المدة**: يمكن هنا التمييز بين الاستثمار قصير الأجل والاستثمار المتوسط الأجل والاستثمار طويل الأجل.
4. **وفق معيار الشكل**: نستطيع وفق هذا الأخير أن نفرق بين نوعين من الاستثمار الدولي وهما، الاستثمار بدون مقابل والاستثمار بمقابل، فالشكل الأول يكون على شكل هبة بين الدول، أما الثاني فيتجسد في مقابل عائد ويشمل على سبيل المثال القروض بمختلف أشكالها.
5. **وفق معيار الطبيعة**: أين نميز بين نوعين وهما، الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار غير المباشر، وفق النوع الأول فالقائم به له حق إدارة المشروع سواء بالمشاركة جزئيا أو بالإشراف الكامل وذلك تبعا لأشكاله، أما النوع الثاني فإن القائم به لا يحق له إدارة المشروع أو رقابته.

المطلب الثالث- مفهوم الاستثمار الأجنبي

أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذا الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمثل حاليا

قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها، حيث أن هناك تسميات مختلفة تطلق على هذا النوع من الاستثمار، ومن جانبنا فإننا نستخدم التسمية التالية " **الاستثمار الأجنبي المباشر**".

ولقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى سبيل الذكر لا الحصر سوف نتعرض لبعضها:

فحسب **الدكتور عبد السلام أبو قحف** يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[10]

إلى جانب ما ذكر سابقا فقد عرفه الاقتصادي **Bernard Raymond** على سبيل المثال على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة لأخرى.

وعلى غرار المفكرين والخبراء الاقتصاديين، كان للهيئات الدولية والإقليمية دورا فعالا في محاولة تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اعتادت تلك الهيئات ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وصندوق النقد الدولي (FMI)، على إنجاز دراسات وتقارير دورية تخصه بشكل مستقل، أو من خلال ارتباطه بالتجارة والتنمية والخوصصة، ونشرها ضمن الكتابات، الدراسات والتقارير.

وعلى سبيل المثال نذكر تعريف قدمه صندوق النقد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر وهو " الاستثمار المباشر وهدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[11]

ومن خلال جملة التعاريف سنحاول تحديد تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الاستثمار الذي يتخذ عدة أشكال يجريه مستثمر أجنبي ومن يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات(عمومي، خاص) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة".

ثانيا- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

عند محاولة التعريف بالاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن النظرة إليه ستختلف وبالتالي فإن مفهومه يختلف من حيث المعنى ونقصد بذلك تحديدا في هذا المجال أنه إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التحليل الاقتصادي الكلي فإن النظرة هنا تتجه إلى تحليل الاستثمارات الأجنبية التي تصب في بورصة الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات وغيرها عبر أسواق المال العالمية.

أما إذا كنا ننظر إلى الاستثمار الأجنبي من منظور التحليل الاقتصادي الجزئي، فينصب على الأشكال المختلفة للاستثمارات التي تعمل على تسهيل مهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج وتركز في مرحلتي الإنتاج والتسويق والتصدير، ففي مرحلة الإنتاج تأخذ شكل التراخيص ومشروعات تسليم المفتاح وعقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن.

أما في مرحلة التسويق والتصدير فإننا نأخذ شكل تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية والإدارية وعقود الوكالة والموزعين والمعارض الدولية، وما يلي تحليل لهذين النوعين من الاستثمار.

يحسم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أشكاله المختلفة في مفهوم العولمة المالية، آخذا في الاعتبار أن العولمة المالية تتبلور في جانب كبير منها في شكل تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود بلا قيود ، وتحديدا من خلال "**الأموال الساخنة**" التي تتحرك بسرعة هائلة عبر البورصات العالمية (أي الأسواق المالية الدولية).

وإذا اتفقنا على أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتركز في تلك الأسواق من خلال حركة الأوراق المالية عبر البورصات العالمية، بأن هذا الاستثمار هو الأخطر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يمر بحركة دائبة وسريعة تتم في لمح البصر من خلال الجوانب الآلية وشبكة المعلومات الدولية وكأنه نحلة تعمل دائما على امتصاص الرحيق.

فهو يتحرك بكميات هائلة نحو الأنشطة والأسواق التي تتسم بالانتعاش فسرعان ما يمتص رحيقها ويذهب وبسرعة نحو أنشطة أخرى وأسواق أخرى وهكذا في ظل درجة مرونة عالية للغاية، ولعل تجربة دول جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك، بل أن ذلك يفسر وبقوة أحداث وتداعيات الأزمة الآسيوية التي ألمت بالنمور الآسيوية عام 1997.

وقد لوحظ بصفة عامة أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة كانت المصدر الرئيسي لحدوث الأزمات المالية والتي عرفت بأزمات العولمة المالية، ويكفي أن نذكر أزمة المكسيك (1994)، وجنوب شرق آسيا، وأزمة البرازيل وروسيا 1999، وأزمة الأرجنتين 2001، أي أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يصاحبه دائما مخاطر عالية وأزمات مكلفة.

ويعترف الخبراء في صندوق النقد الدولي بهذه المخاطر والأزمات ولكنهم يعتقدون أنه يمكن تجنبها أو التعامل معها بقدر من القواعد التنظيمية وتعزيز سلامة المؤسسات المالية.

ومع ملاحظة أن تلك الآليات إذا انطبقت على الدول الصناعية المتقدمة فإنها لا تنطبق في حالة الدول النامية وخاصة تلك التي يطلق عليها الأسواق الناشئة، نظرا لضعف مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها وضعف دخلها وعلاقاتها الاقتصادية وضعف موقعها في الاقتصاد العالمي.

وكما أشرنا أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتسم بسرعة النمو وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لآخر بصورة فجائية فهو يدخل إلى سوق معينة ويخرج منها في وقت قصير وبأحجام ربما تكون كبيرة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى

أن درجة التقلب في الاستثمار الأجنبي غير المباشر هي أعلى بكثير من درجة التقلب في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن القول أن ارتفاع درجة التقلبات في الاستثمار الأجنبي غير المباشر يرجع إلى أن هذا النوع من الاستثمار تحكمه عوامل قصيرة الأجل وسعيه الدائم نحو تحقيق الأرباح السريعة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يأخذ في الغالب فروع للشركات متعددة الجنسيات وفي شكل مشروعات استثمارية، عادة ما تهتم بتحقيق الأرباح على المدى الطويل وتحكمه اعتبارات نمو الأسواق والدخل القومي والتغيرات الهيكلية في اقتصاد الدولة المضيفة.

ويضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يتجه في شكل طاقات إنتاجية جديدة أو تملك طاقات إنتاجية قائمة من خلال عمليات الخوصصة وغيرها، وفي مثل هذه الحالات يكون من الصعب تصفية أو بيع تلك الطاقات والمشروعات في الأجل القصير وخاصة إذا كان إنتاج تلك الطاقات يندمج ويتكامل مع باقي فروع الشركة في الخارج.

فعملية تصفية المشروع أو إغلاقه تكون عملية صعبة تحتاج لبعض الوقت بينما التخلص من الاستثمار الأجنبي غير المباشر المتمثل في الحافظة المالية والمتكونة من أوراق مالية، فإنه يمكن أن يتم بسهولة عن طريق البيع في الأسواق المالية.[12]

ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتأثر كثيرا بالتوقعات وبالمعلومات التي تتوافر لدى المتعاملين وبحالاتهم النفسية، وغالبا ما يطغى عليهم **"سلوك القطيع"** وهو أمر يختلف عن طبيعة من يتعاملون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي كل الأحوال فإن قرارات المستثمرين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بدرجة عالية من الحساسية تجاه التغيرات في الأجل القصير، فهم يميلون إلى تصفية استثماراتهم على نحو واسع وبدرجة كبيرة والخروج بها من الدولة المضيفة حينما تحدث أية أزمة وقد يعودون مرة أخرى باستثماراتهم حينما تسترد تلك الأسواق الثقة فيها.

ويلعب سلوك القطيع هنا دورا مؤثرا في إحداث هذه الحركة الواسعة والمفاجئة للاستثمار الأجنبي غير المباشر دخولا وخروجا عبر الحدود السياسية للدولة، وهو ما سبب كثيرا من الآثار والانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

ففي حالة الدخول المفاجئ للداخل فإنها تزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي وغالبا ما تؤدي إلى:

- ارتفاع في سعر الصرف للعملة الوطنية، الأمر الذي يضر بالصادرات ويزيد من الواردات، فيزداد العجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضي والعقارات والأصول المالية بسرعة شديدة.
- زيادة معدل التضخم .
- زيادة الاستهلاك المحلي.

أما في حالة الخروج المفاجئ لهذه الاستثمارات فإنها تسبب تقلبات اقتصادية حادة للاقتصاد الوطني وتدخله غالبا في أزمة، حيث يؤدي إلى:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية؛
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربحية؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان ثقة المستثمرين في السوق المحلي؛
- استنزاف الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة كما حدث في تايلاندا.

المطلب الرابع - إيجابيات ، سلبيات وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي

تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها وبين من يستقبلها، وعليه سوف نتعرض إلى كل إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالنسبة للدول المضيفة وكذا بالنسبة للدول المصدرة له. [13]

أولا- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر

1. إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له:

وهي على النحو التالي:

أ- يُمَكِن من سد الفجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

ب- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

ج- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير، مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس هياكل عدة كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية الأخرى المختلفة.

د- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية، نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى بالصناعات المغذية.

هـ- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا، ولهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم من جهة ومن جهة ثانية اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج والمعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

و- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذلك الفعالية الاقتصادية، مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات التسيير الفعال.

ز- خلق فرص ومناصب الشغل الجديدة وبالتالي التقليص من حدة البطالة.

2- إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المصدرة له:

تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

ب- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

ج- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.

د- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

هـ- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية.

ثانيا- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل تلك الإيجابيات هناك العديد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة:

1. **سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له:**وتتلخص فيما يلي:[14]

أ- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي

للاحتياطات من العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح.

ب- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة له قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي هنا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل الأجانب، والسبب في ذلك كونهم يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون.

ج- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة الرأسمال قليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حدة البطالة عوض تخفيفها.

د- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، كل هذا يؤدي بالانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

2- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

من بين السلبيات للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به ما يلي:

أ- على المستوى القصير والمتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية يسجل هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات لهذه الدول.

ب- الأقطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

وفي الأخير، والأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول القائمة به، وذلك لما يتمتع به من عدة مزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار الأجنبي المباشر عيوب ،الأمر الذي يدفع بالأطراف إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من هذه العيوب والاستفادة أكثر من المزايا.

ثالثا- الأهداف الأساسية من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حضيت رغبات المستثمر لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف أي دولة باهتمام بالغ ومتزايد من طرف الاقتصاديين والخبراء ورجال الأعمال، وقد نجم عن ذلك تباين واضح في النتائج حول هذه الدوافع من حيث الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الميدان، فهذه الدوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف أساسية وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه وعليه في هذا السياق سوف نتعرض فيما يلي إلى:

- أهداف المستثمر الأجنبي من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الأهداف الأساسية من وراء طلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- أهداف المستثمر الأجنبي من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين دوافع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار الأجنبي حسب رأي بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم **شارل البرت Albert Michel Charles**، الذي تحدث عن ثلاثة استراتيجيات من وراء الاستثمار الأجنبي والمتمثلة فيما يلي:[15]

أ- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية.

ب- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها سيدفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

ج- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف.

وإلى جانب ما قاله ألبرت هناك دوافع أخرى من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أ- الاختراق الكبير للأسواق العالمية وهذا الدافع يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تفضل التدويل بدل التصدير.

ب- تجنب مختلف الحواجز المحتملة التي تعترض بشدة كل حركات الاستثمار والتجارة، ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق*، ضف إلى ذلك مختلف العراقيل الجمركية.

ج- دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية.

د- اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة نتيجة وجود ما يسمى باحتكار القلة**، وهذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية حول دوافع المستثمر الأجنبي وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **الدافع الأول**: الدافع التاريخي والسياسي، حيث نسجل أن معظم الدول النامية كانت تشكل مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى.

ب- **الدافع الثاني**: والذي يتعلق بأسواق الدول النامية الواعدة.

ج- **الدافع الثالث**: امتلاك الدول النامية للموارد الأولية من مناجم للحديد والصلب والفوسفات ومنابع البترول والغاز، هذه الأخيرة تجذب المستثمر الأجنبي خاصة الشركات العملاقة كون هذه الدول تمثل مواقع هامة للاستثمار.

---

* إغراق السوق: معناه تسويق المنتوج بسعر أقل من سعر تسويقه في بلد التصدير.

** احتكار القلة: هو أسلوب يتم بموجبه تقاسم العرض بين عدد من الشركات وهذا العدد لا يتعدى ضمنيا عشرة شركات.

د- **الدافع الرابع:** دافع الاستفادة من خفض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية.

هـ- **الدافع الخامس:** الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتم تبنيها من طرف الدول النامية.

2 - أهداف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن ترجمة هذه الدوافع في مجموعة من الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة والتي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة التنمية الشاملة وإنعاش اقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

أ- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول.

ب- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دوافع التخفيف من حدة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة وقطاعات مختلفة مثل قطاع السياحة، المصارف، التأمين.

ج- دوافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف المعارف بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة ثانية لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.

د- كتساب المهارات والمعارف التكنولوجية، والتي قد تؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول.

هـ- تسارع الدول المضيفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية بديلة ومحدودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية.

المبحث الثاني
الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في نقل العولمة الاقتصادية

سبق وأن أشرنا في الفصول السابقة إلى أن أهم خصائص العولمة الاقتصادية تلك الخاصية المتعلقة بتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا يعني أنها تؤثر بشكل متزايد على العولمة الاقتصادية، ويمكن أن نلمح هذا التأثير من جوانب عديدة من خلال تعميق التحول نحو العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، بالإضافة إلى التأثير على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية، ومن ناحية أخرى تأثيرها على النظام النقدي والمالي الدولي، وكذلك النظام التجاري العالمي*، إضافة إلى ذلك تأثيرها على أنماط التخصص وتقييم العمل الدولي وغيرها من الآثار، حتى أن إحدى التقارير الصادرة عن أمانة الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الشركات متعددة الجنسيات

---

* **النظام النقدي الدولي:** وهو كل ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك فيما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز وتوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها، وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، ويعد صندوق النقد الدولي (FMI) هو الحارس الوحيد والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي.

النظام المالي الدولي: هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية كرؤوس الأموال سواءا في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، ويقوم البنك الدولي (BM) وهو الذي يقوم بإدارة النظام المالي الدولي.

النظام التجاري الدولي: هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع ويحدد لكل ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات أو إعلانات التصدير ويعمل على تحرير التجارة العالمية لزيارة التبادل الدولي وتقوم به حاليا (OMC)

أصبحت المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملا من خلال العولمة الاقتصادية، ولعل كل تلك الآثار تتطلب منا تخصيص مبحث للتعريف بتلك الشركات والخصائص المميزة لها والتي بدورها ستساعدنا كثيرا على تتبع تأثيراتها المختلفة على العولمة الاقتصادية وهذا من خلال النقاط التالية:

- تعريف وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.
- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول- تعريف وخصائص الشركات متعددة الجنسيات

أولا - تعريف الشركات متعددة الجنسيات

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات مثلها مثل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نالت ومازالت تنال اهتمام كبير ومتزايد من طرف الاقتصاديين والخبراء في مختلف أنحاء العالم لكونها من بين أهم الظواهر**، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تعدد الدراسات والأبحاث والمقالات التي حاولت تقديم تفسير لها وهذا من خلال مختلف جوانبها(القدرات المالية، الإستراتيجية المتبعة، الانتشار والتوغل).

ولقد توصلت تلك الأبحاث والدراسات إلا أن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات عملاقة بالفعل وليست عادية وذلك بحكم ما تملكه من: رؤوس الأموال الضخمة، التكنولوجيا، الإبداع ومراكز البحث والتطوير، قدرتها بخصوص التسيير والإدارة واتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتحقيقها لأرباح كبيرة تحكمها في الإنتاج والتجارة العالمية، فروعها منتشرة في أنحاء العالم، مع تأكيد تلك الدراسات والأبحاث أن سهولة انتشارها كان عبر الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه فإنه لا يوجد تعريف موحد لهذه الشركات وهذا راجع لتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها، التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

** من أهم الظواهر التي يهتم بها الاقتصاد الدولي اليم إلى جانب الاستثمار الأجنبي، العولمة بشقيها الإنتاجي والمالي...إلخ.

فحسب التعريف الذي قدمه الأستاذ **ريموند قرنون** R.Karnon " هي الشركات التي تمثل زمرة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة وتنخرط في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة ونفقات إشهارية، وهي مؤسسات تتمتع بصفات مميزة، ويستلزم على هذا النوع من المؤسسات أن تجسد عمليات الإنتاج والتجهيز في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة شركات متعددة الجنسيات". (16)

أما الأستاذ **توجندات (Tugendaht)** فيرى أنها:" عبارة عن الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجات في أكثر من دولة واحدة، كما عرفها كذلك الأستاذ **ماتيوز** بأنها" المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشرون وحدة على الأقل) خارج الدولة الأم وكل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة". (17)

وعلى غرار هؤلاء الاقتصاديين فيرى الأستاذ **جون لويس ميخائيل** أن الشركة متعددة الجنسيات*، هي كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصل(الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروعا لها في الخارج". (18)

وعليه ومن خلال القراءة الواضحة والمعمقة للتعاريف السابقة يمكن استخلاص نقطتين مهمتين:

- هناك اختلاف في تسمية الظاهرة، تبعا لاختلاف المختصين في هذا المجال .
- إن الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطات مختلفة في قطاعات مختلفة من الصناعة وتقديم خدمات...إلخ، خارج الدول الأصلية التي تقيم فيها.

إلى جانب ما ذكرناه عن الشركات متعددة الجنسيات وعن مكانتها في الاقتصاد العالمي، فإن لها كذلك مجموعة من الخصائص جعلتها تتميز عن غيرها من الشركات الأخرى الموجودة وعليه سوف نتعرض لبعض من خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

---

* الشركات متعددة الجنسيات اتخذت عدة تسميات منها: الشركات عبر الوطنية، الشركات العابرة على القارات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الدولية.

ثانيا - خصائص الشركات متعددة الجنسيات

للشركات متعددة الجنسيات عدة خصائص نوجزها فيما يلي:

الخاصية الأولى: التركيز في النشاط الاستثماري:

حيث تشير البيانات والمعلومات المتاحة على أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتركيز في النشاط الاستثماري الضخم الذي تقوم به، فبالرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات والتي تتعدى في المتوسط حوالي 200 مليار دولار سنويا، فإن استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض من دول الاتحاد الأوربي(*)، بالإضافة إلى اليابان حيث تتواطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في تلك الدول، بل إنه خلال النصف الأول من التسعينيات كان نصيب الدول المتقدمة حوالي 85 ٪من إجمالي الاستثمارات المنجزة، بينما كان نصيب الدول النامية حوالي15٪ من إجمالي الاستثمارات وهذا خلال الفترة الممتدة من 1991- 1995(**).

إن التمركز في النشاط الاستثماري يرجع بالدرجة الأولى إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات بمكوناته المختلفة بالإضافة إلى ارتفاع العائد على الاستثمار وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، في العناصر الخاصة بتكلفة عنصر العمل ومدى توافره، ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته، والبنية الأساسية ومدى قوتها، وتكاليف النقل والوقت الذي سيستغرقه الشحن وتسهيلات النقل والاتصالات اللاسلكية والكهرباء والطاقة والتسهيلات التمويلية، كل هذه العناصر تجعل دول معينة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المتدفقة من الشركات المتعددة. (19)

---

* وبالتحديد في إنجلترا، ألمانيا، سويسرا، وفرنسا.

** إن النسبة البالغة 85% للدول المتقدمة قد تركزت وتمركزت في عدد محدود من الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى أن النسبة البالغة 15% ذهب ثلثها إلى دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد إلى تايلاند وماليزيا وسنغافورة حوالي 60% منها ذهبت غلى دول أمريكا اللاتينية وبالتحديد البرازيل، المكسيك، والأرجنتين، كولومبيا، ويبقى الأقل القليل لبعض دول قارة أفريقيا.

ويمكن الإشارة إلى أن تمركز بعض الأنشطة الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية..

ففي الدول المتقدمة ينال قطاع الصناعات التحويلية نصف إجمالي الاستثمارات وخاصة تلك الصناعات التي تتميز بالتقنية المرتفعة، ثم يليه الاستثمار في قطاع الخدمات خاصة البنوك، والتأمين، والسياحة، أما في الدول النامية فإن حوالي نصف الاستثمارات المتدفقة تتجه نحو الصناعات الاستخراجية.

الخاصية الثانية: تأخذ شكل الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات معدلات النمو المرتفعة:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالضخامة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال والاستثمارات التي تقوم بها، وحجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تمتلكها، ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير والهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها، وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات وكذلك التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين، وتقلل مخاطر عدم التأكد .

ويتفق الكثيرون أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الشركات، يتركز في المقياس الخاص برقم الأعمال. [20]

الخاصية الثالثة: ازدياد درجة تنوع الأنشطة والتكامل الرأسي والأفقي:

تشير الكثير من الدراسات والكتابات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بوجود تنوع كبير في أنشطتها الإنتاجية، فهي لا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تقوم سياستها الإنتاجية على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في بقية الأنشطة الأخرى.

وفي ضوء ذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا، مما يُمكِن هذه الشركات من تحقيق درجة كبيرة من التكامل الأفقي والرأسي، وقد يكون تكاملا إلى الأمام أو إلى الخلف وهو الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الشركات متعددة الجنسيات ومشروعاتها التابعة أو فروعها المختلفة.

إضافة إلى ما ذكرناه فإن سياسة التنويع تجعل الشركة متعددة الجنسيات تجمع بين أكثر من نشاط في وقت واحد، وعلى سبيل الذكر لا الحصر لدينا بعض الشركات الدولية كالشركة الدولية للتلغراف والتلفون التي تملك أيضا شبكة فنادق الشيراطون المنتشرة في مدن العالم وكذلك شركة ليون للمياه الشرب التي تملك عددا من الصحف، كما أن شركة رويال صرحت على ممارستها لإحدى عشرة نشاطا امتد من صناعة الطاقة النووية والتكنولوجية الحيوية إلى الغذاء والسلع الاستهلاكية المختلفة، ومن خطوط المترو إلى الخدمات البيئية المختلفة.

الخاصية الرابعة- اتساع أسواق الشركات المتعددة الجنسيات وامتدادها الجغرافي:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم من الإمكانات التسويقية الهائلة، وفروع وشركات تابعة تجوب معظم أنحاء العالم في الكثير من الأحيان وتكفي الإشارة إلى أن شركة "ABB" السويسرية تسيطر حاليا على 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و41 في بلدان شرق أوربا.

وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات أصبح هناك ما يسمى بالإنتاج عن بعد حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير والإدارة التسويقية في بلد معين، وتصدر الأوامر بالإنتاج في بلد أخر حسب المواصفات المطلوبة من خلال وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

الخاصية الخامسة: القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم

لقد اكتسبت الشركات المتعددة الجنسيات قدرة كبيرة على تحويل الإنتاج وكذلك الاستثمار من دولة إلى أخرى على مستوى العالم، وخاصة مع استهدافها تحقيق ما يسمى بعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج(21)، وبالتالي فإن القدرة على تحويل الإنتاج من دولة إلى مواقع أخرى في دولة أخرى عبر الحدود، ويمكن اعتباره جزءا أساسيا من إستراتيجية هذه الشركات التي تخدم أهدافها الإستراتيجية المختلفة، ومن ثم فقد تمت صياغة سياسات الإنتاج والاستثمار الدولي لهذه الشركات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

الخاصية السادسة: السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية:

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية المشتركة لأعضاء التحالف، وإكسابها قدرات تنافسية وتسويقية أعلى من مثيلاتها للشركات الأخرى غير الأعضاء، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق وغيرها.

وعليه فالتحالفات الإستراتيجية هي نتاج المنافسة العالمية المبنية على الخوصصة والأسواق المفتوحة، والأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة الاتصالات والمعلومات.

الخاصية السابعة: توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية:

إن سيطرة السمة الاحتكارية على الشركات المتعددة الجنسيات يرجع إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب، ولا شك أن هذا الوضع سيسمح للشركات المتعددة الجنسيات التمتع بعدد من المزايا الاحتكارية التي تعطي تفوقا نسبيا لمشروعاتها الاستثمارية وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية، وارتفاع معدلات نموها، بل وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي تعظيم أرباحها وتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات وهي: التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، والتسويق.

الخاصية الثامنة: تعبئة المدخرات العالمية:

إن الشركات المتعددة الجنسيات تنظر إلى السوق العالمية كسوق واحدة ومن ثم تسعى كل شركة إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق، وهذا باستعمال مجموعة من الوسائل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:[22]

1. طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل: نيويورك، طوكيو، لندن، فرانكفورت، وغيرها بل وأيضا فيما يسمى بالأسواق الناهضة كسوق هونغ كونغ، وسنغافورة.
2. إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي.
3. تستقطب الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا على أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية. وبهذه الوسائل يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

بعد كل هذا نستطيع القول بأن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات قد ارتبط بما يصطلح عليه دوليا(تدويل الإنتاج ورأس المال) وهي من إحدى الظواهر التي ساعدت على نشر وتدويل العولمة الاقتصادية.

المطلب الثاني- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العولمة الاقتصادية

إن المتأمل في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يكشف عن اتجاهات تأثير هذه الشركات على العولمة الاقتصادية في كل من آلياتها وخصائصها ومكوناتها، ومن ثم فهي تلعب دورا مؤثرا وفعالا في العولمة الاقتصادية.

وانطلاقا من هذا يمكن أن نسلط الضوء على بعض جوانب تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العولمة الاقتصادية والتي ستظهر من خلال تعرضنا للعناصر الآتية:[23]

1- **التأثير على النظام النقدي الدولي:**

من المعروف أن الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات تبلغ حوالي نصف الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.[24]

فهذه الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي إذا أرادت ذلك.

فبقيام الشركات المتعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة إلى أخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية، خاصة في ضوء ما يعرف اليوم عن ضعف النظام النقدي العالمي القائم، وخير دليل على ذلك أنه أثناء الأزمات الدولية الأخيرة قامت الشركات المتعددة الجنسيات بطرح عملات نقدية دولية مختلفة والتي عرفت بمصطلح "حركات الأموال الساخنة" هذه الأخيرة كانت علامة بارزة في تفعيل هذه الأزمات.

2- **التأثير على التجارة العالمية:**

كما سبق أن أشرنا إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستحوذ في مجموعها على حوالي 40٪ من حجم التجارة العالمية، بل أن حوالي 80٪ من مبيعاتها للعالم تتم من خلال تلك الشركات وهذا دليل على مركزها الكبير في التسويق الدولي من جهة ومن جهة ثانية نلاحظ تأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية، حيث أن ازدياد درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات والمشروعات التابعة لها أو فروعها في الدول المختلفة، وبالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات، ومن ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن

مع ازدياد نشاط ونمو الشركات المتعددة الجنسيات مما يعمق ويزيد من تأثيرها على التجارة العالمية من حيث الحجم وهيكل التجارة العالمية ذاته.

3- التأثير على توجهات الاستثمار الدولي:

لقد أشارت تقارير الاستثمار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام 2003 أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في مناطق العالم المختلفة في تلك السنة قد بلغ أكثر من 6000 مليار دولار. [25] والشيء الملاحظ أن المتحكم في هذا الاستثمار هي الشركات المتعددة الجنسيات، فقد وجد أن هذه الشركات تركز استثماراتها في عدد محدود من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، وبريطانيا، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على نسبة 85٪ من النشاط الاستثماري لتلك الشركات، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 50٪ تقريبا من هذا النشاط.

ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على 15٪ فقط من النشاط الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات، وتتركز وتتوطن معظم تلك الاستثمارات في عدد محدد من دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، والباقي يوجه إلى الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط.

كل ما سبق ذكره يمكن تبريره بالبيانات التالية التي يتضمنها الجدول رقم(11) الآتي، وأن هذه الأخيرة تحققت ميدانيا عبر تجسيد هذا النوع من الشركات للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (11) : بعض مؤشرات قوة ونفوذ الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات

الوحدة(مليار دولار)

البيانات	1982	1990	2001
رقم أعمال الفرع الأجنبية	2541	5479	18517
الناتج المتاح للفروع الأجنبية	594	1423	395
مجموع أصول الفروع الأجنبية	1959	5759	24952
صادرات الفروع الأجنبية	670	1169	2600
عدد مستخدمي الفروع الأجنبية	17987	23858	53581

.**Source**: CNUCED, sociétés transnationales et compétitivité à l'exportation,2002,p 02

4- تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي:

من خلال تعرضنا لتأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الدولي وعلى حجم التجارة العالمية، نستطيع القول أن هاذين الأخيرين قد أديا إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي أصبح يعرف بما يسمى بعولمة الأسواق، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم من خلال هذه الشركات المنتشرة فروعها في معظم أنحاء العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من قبل، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض الدول في استخراج المواد الأولية والمعدنية والسلع الغذائية وتخصص دول أخرى في المنتوجات الصناعية بأنواعها المختلفة خاصة ذات التكنولوجيا العالية.[26]

وتأسيسا على ما ذكرناه فإنه ينبغي على الدول النامية وخاصة العربية أن تعمل على توطين بعض الصناعات التي ستساعدها في الخروج من دائرة إنتاج السلع الأولية الاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية، ومن المعروف أن مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات تغذية هذا الاتجاه لأنه في صالحها وفي صالح الدول السائرة في طريق النمو.

5- التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية:

مما لا شك فيه أن العولمة الاقتصادية تعيش الثورة الصناعية الثالثة وهي ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الكثيفة، هذه الأخيرة أصبحت تشكل تحديا مطروحا أمام الدول النامية، وبالتالي وجب عليها ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات التعامل مع هذه الشركات نظرا للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في نقل ونشر التكنولوجيا عبر أنحاء العالم.[27]

كخلاصة القول في هذا المضمار، تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي في ذات السياق تمثل مظهرا آخر للعولمة الاقتصادية وبحكم نموها وانتشارها في شتى أنحاء العالم، أين أضحى

لها دور بارز في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي بالخصوص، إلى جانب ما تتميز به من القدرة على التكيف والاستجابة والتكامل وقدرتها على الإسهام في الاقتصاد العالمي وقدرتها على تنويع الإنتاج والأنشطة المختلفة وتميزها باستراتيجيات بارزة تنطوي على تغيرات في كيفية الإنتاج غير المحدود.

المبحث الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل العولمة الاقتصادية إلى الدول العربية -إشارة لحالة الجزائر-

من خلال ما سبق ذكره حول الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وكذا الشركات متعددة الجنسيات، نتساءل هنا في هذا المبحث عن أمر بالغ الأهمية يدور في ذهن كل مفكر وأكاديمي وطالب عربي، هل أن العولمة الاقتصادية فرضت على الدول النامية بما فيها الدول العربية وبالأخص الجزائر، أم أن هذه الدول هي التي اختارت سبيل العولمة؟

إن الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية والنامية بوجه عام أضحت تسابق وتنافس بقية الدول من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة استقطاب حصة أكبر من تدفقاته بغية خدمة متطلبات تنميتها وإنعاش معدلات نموها الاقتصادي، وهذا كله كان نتيجة عوامل داخلية منها وخارجية دفعت بها إلى تغير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة التزامها بإعطاء أهمية كبرى له وإفساح المجال أكثر لدخول الشركات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجية المتطورة وكذا رأس المال الأجنبي.

ولقد تزامن توجهها هذا مع التحديات التي تواجهها والمتمثلة في قدرتها على إيجاد مصادر تمويلية غير كلاسيكية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي واكتساب تكنولوجيا ومعارف تسويقية وإدارية فضلا عن رؤوس الأموال، وعليه سوف نحاول أن نسلط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

- أفاق ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- تحديات البلدان العربية لأثر العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لإعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب التطرق إلى كل من الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة للعوائق والصعوبات .

أولا - الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد فشل مسار التنمية الموجه نحو الداخل والذي ارتكز على إستراتيجية إحلال الواردات، وما يتطلب ذلك من حماية وتضييق الخناق على الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نهبا للثروات الوطنية والاعتماد بدلا من ذلك على المديونية كسبيل لتمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنمو والتنمية، وما رافق ذلك من نقص المدخرات المحلية وتزايد الإنفاق الحكومي، وتفشي ظاهرتي البطالة والتضخم، وتكريس تشغيل الموارد المحلية دون الكفاءات المطلوبة وبمعدلات استغلال لا تتجاوز 50 ٪ من طاقاتها وبتكنولوجية متقادمة.[28]

إضافة إلى استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات دون القدرة على تنويع المخرجات، وهو ما جعل نمو الاقتصاد وتطوره مرتبطا بالظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة، هذا الوضع الداخلي ترافق بوضع خارجي تميز بطغيان الاتجاه الرأسمالي، حيث توجهت معظم الدول النامية نحو تحرير اقتصاديها والانفتاح على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو حركة رؤوس الأموال.

وقد أوليت أهمية كبرى للاستثمار الأجنبي وأصبحت الدول النامية ترى فيه مصدرا لتمويل نموها وتنميتها وجالبا للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، إضافة إلى جلب أساليب التسيير الحديثة ونقل المعرفة والتدريب وتحقيق قيمة مضافة، وزيادة في

الدخل الوطني وفي الصادرات، كما أتاح لها النفاذ إلى الأسواق الدولية، لذا سعت بوسائل متعددة لجذبه، بما فيها تعديل قوانين الاستثمار وتشريعاته.(29)

فقد عمدت الجزائر في فترة التسعينيات- إضافة إلى تحرير اقتصادها- على تغيير نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر وعملت قدر الإمكان على جذبه، حيث لجأت إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى (خارج المحروقات) بما يؤدي إلى زيادة النمو وخلق فرص عمل جديدة من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة ونقل وبنوك وخدمات الإعمار، وقطاع الصناعة، خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وما يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف مع الوضع الجديد، سينجر عن إقامة منطقة تبادل مع الاتحاد الأوربي والانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة.(30)

و من هذا المنطلق ومن الناحية النظرية فإن الجزائر تعد حقلا خصبا لم يستغل إمكانياته وعوامل إنتاجه بعد، لذلك يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر دافعا لعجلة التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الأخير يتطلب توفير مناخ استثماري ملائم.

لذلك، قامت الدولة الجزائرية بتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات والتسهيلات قصد طمأنة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من تغطية المخاطر في هذا البلد وهذا من خلال سن قوانين وتشريعات، وتقديم تصريحات رسمية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

1. **على المستوى التشريعي:**

جاءت كافة التشريعات المتعلقة بالإصلاحات مطمئنة للمستثمرين جزائريين كانوا أم أجانب تشجيعا للاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وقد صدرت قوانين ومراسيم عديدة قدمت بموجبها الضمانات التالية:

- المصادقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، وهذا في المرسوم الرئاسي رقم 346/95 المؤرخ في 1995/10/30.

- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 345/95 المؤرخ في 1995/10/30
- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار وذلك من خلال المرسوم الرئاسي رقم 334/95 المؤرخ في 1995/10/28.
- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، المرسوم الرئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 1995/10/07.
- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 1990/10/07.
- الترخيص للشريك الأجنبي لتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه في المرسوم التنفيذي رقم 93/95 المؤرخ في 1995/03/25.
- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين رقم 319/97 و320/97 الصادرين في 1997/08/24.

و يبدو من استعراض هذه التشريعات أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة تحاول إعطاء ضمانات كافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب وتحاول توفير مناخ استثماري حر وشفاف أساسه المصلحة المتبادلة.

2. **على مستوى التصريحات الرسمية:**

لقد طمأن المسئولون الجزائريون في أعلى الهرم السلطوي المستثمرين الأجانب وتعهدوا لهم بحماية استثماراتهم وتوفير الشفافية، وتذليل المعوقات التي يتعرض لها تدفق رأس المال نحو الجزائر.

حيث أكد رئيس الجمهورية أمام مجلس الأعمال الفرنسي في جوان 2000 على فتح الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب، وبأن كافة القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة والاستثمار الأجنبي.[31]

كما أكد رئيس الحكومة في الملتقى الدولي لفرص الاستثمار والأعمال الذي عقد بالجزائر للمستثمرين الأجانب استعداد حكومته التام لتقديم التسهيلات

والمحفزات بما في ذلك تحويل أموالهم وأرباحهم دون صعوبة، مع إمكانية اللجوء على التحكيم الدولي في حالة النزاعات، كما وعد كذلك بتذليل العراقيل والصعوبات، وتخفيض الضغوط الجبائية والجمركية بالإضافة إلى فتح قطاع المحروقات للمستثمر الأجنبي منذ سنة 1992، وكذا إمكانية الاستثمار في شتى القطاعات.

وتأسيسا على ما ذكرناه فإننا نستطيع القول بأن كل هذه المحفزات سوف تساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي بسرعة، والذي بدوره يعمل على تدويل العولمة الاقتصادية باتجاه هذا البلد.

ثانيا- عوائق وصعوبات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سارعت العديد من الشركات الأجنبية وأعربت عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناء على الاعتمادات التي حصلت عليها من قبل مجلس النقد والقرض (1993- 1990)، وكذا من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم ومتابعة وترقية الاستثمارات، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى انطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي ؛ إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات وما تم تحقيقه فعلا من استثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر؟، ولإعطاء صورة واضحة عن تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر لابد من قراءة دقيقة للاستثمار قبل وبعد قانون الاستثمار .

1- وضعية الاستثمار الأجنبي قبل صدور قانون الاستثمار.

من خلال دراسة قام بها البنك العالمي في 1992، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 كان موقف انتظاري، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم

يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بـ 1,33 مليارا دولارا أمريكيا تحت ظل هذا القانون.[32]

إن تردد المستثمرين الأجانب كان مرتبطا بالدرجة الأولى بالمناخ القانوني والسياسي السائد في البلاد أثناء تلك الفترة (1990 – 1993)، فتخوفات المستثمرين الأجانب من المناخ المالي كانت متعلقة أساسا بالشروط الفعلية لإعادة تحويل رؤوس الأموال، حيث طرح تساؤلا حول الإمكانية المالية لبنك الجزائر للوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة عن تصفية النشاط المنصوص عليه في قانون النقد والقرض.

ضف إلى ذلك تحول النظام الاقتصادي للجزائر الذي لم يؤثر فقط على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية ولكنه أدى كذلك إلى خلق نوع من الشك حول نجاح عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. فغزارة القوانين المتتالية خلقت نوعا من الإحساس بعدم الاستقرار مما أعطى للمستثمرين الأجانب حجة إضافية لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل آفاقا مستقرة على المدى المتوسط.

2- وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قانون الاستثمار (1993 – 2000).

إنه لمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات بعد قانون النقد والقرض، لهذا يجب التطرق إلى العوائق التي تواجه تحقيق الاستثمارات الأجنبية، والتي يمكن سرد كل منها على حدى غير أنها تبقى مرتبطة فيما بينها وتتمثل فيما يلي:

أ- العائق القانوني والإداري.

رغم أن الإطار القانوني ليس هو المسؤول الأول عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القانون رقم 93- 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والذي مر عليه

عقد ونصف، لم تكن له سوى أهمية محدودة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في المنطقة كما أنه ليس الأسوأ.

كما يبدو أيضا أن نصوص هذا القانون قد جلبت الفضول أكثر من جلب مستثمرين حقيقيين مع العلم أن القانون الجزائري يقع في الوسط بين ما يعرض في المنطقة، فبالنظر إلى القانون الليبي نجده يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة.[33]

إضافة للعوائق التي ذكرناها أنفا هناك أيضا مشكلة البيروقراطية ؛ فقد صرح" MEBTOUL A." قائلا: " كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد، يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملائمة "، وعليه إذا كانت رؤوس الأموال لا تستثمر في الجزائر، فهناك أسباب رئيسية ويجب التحوط لها لأن وجود نص قانوني جيد ليس شرطا كافيا. [34]

ب- عائق العقار.

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل نذكر منها على سيل الذكر لا الحصر ما يلي :[35]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- أمن المنطقة الصناعية؛

ج- مشكل الموانئ.

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد، وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام

(محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركية السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية، ومن بين هذه المقاييس:

- التسليم في الوقت المحدد للحاويات، - توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء،
- التحكم في إرساء السفن.
- المداومة وعدم التوقف عن العمل،

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس. (36)

د- العائق المالي.

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها، فالممولون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل، [غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية]، ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة. (37).

هـ غياب الاستقرار السياسي.

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر

البلد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.

و- صعوبات السوق الجزائرية.

يمكن تفسير صعوبة السوق الجزائرية من عدة نواحي إلى أنه سيتم الارتكاز على جانبين أساسين هما القدرة الشرائية والبورصة المالية .

وعليه فإن السوق تمثل مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى السوق الجزائرية، ففي أول تقرير له(38) قام مكتب الاستثمارات العربية للاتصالات وصحيفة الشرق الأوسط بصياغته في جوان 2000 والذي يتعلق بحقيقة وضع السوق الجزائرية والفرص المتاحة في مختلف القطاعات، حيث يؤكد التقرير على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرص عديدة وهي سوق عرفت تحولات هامة، إلا أن هناك سلبيات ما زالت عالقة ومرد ذلك أن المحيط الاقتصادي يعاني من مشاكل عديدة بعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة علما أن الجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحسين الإنتاجية .

أما الصعوبة الثانية فتكمن في الركود الذي واجهته البورصة بسبب قلة الشركات العمومية التي دخلت فيها (رياض سطيف، فندق الأوراسي، صيدال) إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال .

المطلب الثاني : آفاق ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا- آاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، وهذا لأن الجزائر تريد أن يكون هذا المشروع أكثر من تعاون بل شراكة حقيقية تمكن الطرفين من الاستفادة المتوازنة.

و بعد مسيرة طويلة (17 جولة) من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم عقد الاتفاق في 2002، وقد شمل هذا الاتفاق 110 بندا، نال المحور الاقتصادي فيه الاهتمام الأكبر.

و فيما يخص انتقال رؤوس الأموال فقد تضمن البند 39 بالتحديد حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، ويتعاون الطرفان من أجل توفير مناخ يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، والتعاون في هذا المجال يهدف إلى ترقية وحماية الاستثمار من جهة، وإلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات من جهة أخرى ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- تأسيس إطار قانوني يساعد الاستثمار ويمنع فرض ضريبة مزدوجة؛
- تأسيس إجراءات متجانسة، بسيطة وميكانيزمات للاستثمار المساعد (خاصة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة) وأيضا توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية؛
- تقديم المساعدة التقنية من الطرف الأوروبي من أجل ترقية وحماية الاستثمارات الوطنية، ونظرا لما يفرضه هذا الاتفاق من رهانات على الاقتصاد الجزائري وخاصة الآثار السلبية الناتجة عن منطقة التبادل الحر، لذا على الجزائر أن تحاول تثمين هذا الاتفاق وذلك بالاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في عقد هذا الاتفاق.(39)

وبالإضافة للاتحاد الأوروبي فقد أبرمت الجزائر اتفاقيات في مجال الاستثمار الأجنبي مع دول أخرى والجدول رقم (12) يبين أهم الدول المستثمرة بالجزائر مع إبراز قيمة الاستثمار وذلك على مدى ثلاث سنوات:

جدول رقم (12)

أهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال (2003 – 2006)

الوحدة(مليون أورو)

المصدر	البلد	القيمة (€م)	المصدر	البلد	القيمة (€م)
أوروبا	فرنسا	616	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مصر	2299
	بريطانيا	159		الاردن	35
	اسبانيا	429		لبنان	38
	المانيا	114		المغرب	24
	ايطاليا	183		تونس	21
	بلجيكا	15		تركيا	12
	هولندا	114	الخليج	السعودية	373
	النرويج	1622		الكويت	1176
	البرتغال	23		الإمارات	157
	سويسرا	229	أسيا	أستراليا	205
أمريكا	و.م.أ.	1510		الصين	543
	كندا	569		كوريا الجنوبية	10
	البرازيل	1		الهند	16
				اليابان	14

source :Pierre Henry/Bénédict de saint-laurent, **les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006**, Note et documents n°23,mai 2007,agence française pour les investissements internationaux,p,25.

أما عن القيمة الاجمالية للتدفقات النقدية الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر نبينها في الجدول رقم(13) التالي:

جدول رقم(13)

تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر

من سنة 1997 إلى سنة 2006.

الوحدة (مليون دولار)

السنة	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06
القيمة (مليون $)	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	3000

المصدر: **www. worldbank.org**.، أطلع عليه تاريخ 18- 04- 2008

إن الارتفاع الملاحظ في حجم التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي المباشر ترجع أساسا إلى الإجراءات والأساليب التي باشرت الحكومة الجزائرية في تطبيقها منذ مطلع التسعينات، وهذا من خلال انشاء مؤسسات مكلفة أساسا بمتابعت إجراءات الاستثمار وإصدار الأطر القانونية وتقليص دور الدولة وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وتقديم حوافز للمستثمر الأجنبي، وعن أهم القطاعات الأساسية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر ندرج الجدول رقم(14) والذي يبين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب القطاعات خلال فترة ثلاث سنوات:

جدول رقم(14)

توزيع نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر خلال فترة(2003 - 2006)

	القطاعات الأساسية	النسبة
01	الطاقة	%48
02	الاتصالات	%21
03	الصناعات	%6.9
04	البنوك	%2.1
05	الفلاحة	%1.2
06	البناء	%10

	القطاعات الأخرى	النسبة
07	التعدين والرسكلة	%0.1
	الأدوية	%1.1
	الاسمنت، الزجاج، الورق	%6.6
	خدمات متعددة	%0.6
	السياحة	%2.4
المجموع		%100

source :Pierre Henry/Bénédict de saint-laurent, **les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006,** op cit, p 153.

ثانيا- محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم المحددات المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

1. تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي،
2. حرية تحويل الأرباح والاستثمار إلى الخارج،
3. استقرار العملة المحلية،
4. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

1. إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار،
2. الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية،
3. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقراره.

المجموعة الثالثة:

1. توفر شريك محلي من الدولة المضيفة،
2. حرية التنقل،
3. حرية التصدير،
4. توفر فرص استثمارية.

إلى جانب هذه المحفزات هنالك مجموعة من المعوقات يمكن حصرها فيم يلي:[40]

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي،

- الروتين والبيروقراطية وصعوبة التسجيل والترخيص،
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار،
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية،
- عدم الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية،
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح،
- عدم توفر الاستقرار الأمني،
- عدم توفر قوانين مشجعة على الاستثمار،
- عدم توفر نظام مصرفي متطور،
- عدم وجود سوق مالية متطورة،
- عدم وجود بنوك للمعلومات المالية والاقتصادية.

و حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية يعود إحجام المستثمرين الخواص الأجانب والوطنيين على الاستثمار في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية، إلى عدم ملاءمة البيئة الاستثمارية المتسمة بالبيروقراطية الإدارية وعدم مسايرة الإطار التشريعي للتطورات وضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات، كما أن ضعف البيئة المواتية للاستثمار يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تخصيص الموارد وتفشي الفساد الإداري، وسيادة بيئة التقدير الشخصي والغموض البيروقراطي ممّا يعني المزيد من عدم الشفافية التي تؤدي إلى تردد المستثمرين وتشكيكهم في كفاءة النظام الحكومي وإلى عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية.

و قصد توفير الشروط الملائمة للاستثمار قامت الكثير من الدول العربية بوضع جملة من الإجراءات منها صدور الكثير من القوانين والتشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار وأهم ما جاء فيها [41]:

- تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام والخاص الوطني والأجنبي، وذلك باستثناء الاستثمار في قطاعات إستراتيجية التي تتكفل بها الدولة وحدها.
- منح ضمانات وتسهيلات وامتيازات محفزة سواء مالية أو جبائية أو جمركية.
- حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح، وحماية الاستثمار وتسوية الخلافات عن طريق المحاكم.
- إنشاء أسواق مالية لكنها ما زالت في كثير من الدول العربية غير متطورة.

و تسعى الدول النامية إلى حد الآن من جعل قوانينها ولوائحها وبيئتها الاستثمارية مواتية للمستثمرين، فقد قام أكثر من 20 بلدا بتخفيض ضرائب إيرادات الشركات في محاولة من هذه البلدان لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فرضت العولمة المالية على الكثير من البلدان من تغيير الكثير من القوانين واللوائح الاستثمارية حتى تتماشى مع رغبات الشركات العالمية، وهو ما يمثل مؤشرا مباشرا لدخول الدول النامية في سباق نحو دخول العولمة المالية. (42)

إن هذه التعديلات والمتهيئات التي تقوم بها هذه الدول تعطي لنا دليلا واضحا بأن حدة الأصوات المعادية لتوجهات العولمة المالية أخذت تقل شيئا فشيئا، وأن خطاب المؤسسات العالمية المتحكمة في الإقراض والتجارة قد باتت أكثر إقناعا للكثير من الحكومات في العالم الثالث خاصة مع فشل المخططات الإنمائية المحلية التي لا تجد الخبرة المناسبة للتنفيذ وهي الخبرة التي تستغلها الشركات العالمية المتخصصة والمستفيدة من الوضع الجديد في الدول النامية.

و عن أهم التدفقات الواردة للدول العربية من استثمارات أجنبية مباشرة، ندرج قيمها ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (15)

تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الدول العربية خلال الفترة (1995- 2006).

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 *	2006 *
المغرب	335	357	1188	417	850	215	2825	481	2314	853	2933	2897
مصر	598	636	887	1076	1065	1235	510	647	237	1253	5376	5300
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	3000
البحرين	431	2048	329	180	454	364	81	217	517	865	-	-
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	3312
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1349	1511	-	-
السعودية	1877 -	1129 -	3044	4289	780 -	1884	20	453	778	1867	-	-
سوريا	100	89	80	82	236	270	110	1030	1084	1206	500	2000
قطر	94	339	418	347	113	252	296	624	625	679	-	-
الإمارات	399	301	232	258	985 -	515 -	1184	1307	30	840	-	-
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	64	424	620	1532	1500
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	358	288	2573	1000
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	26	528	-18	-	-
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	300	-	-
فلسطين	-	4	149	58	19	76	51	41	-	3	-	-
العراق	2	1	1	7	-7	-3	-6	-2	5	300	-	-
الكويت	7	347	20	59	72	16	147 -	7	-67	-20	-	-
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	11	33	-	-
الصومال	1	1	1	-	-1	-	-	-	-	9	-	-
ليبيا	107 -	136 -	-82	128 -	128 -	142 -	101 -	145	143	131	-	-
اليمن	218 -	-60	139 -	219 -	308 -	6	136	102	6	-21	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ص. 121

* : source Pierre Henry/Bénédict de saint-laurent, **les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006**, op cit, p9

المطلب الثالث: تحديات البلدان العربية لأثر العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية

يترتب على العولمة فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية التي يُنظر إليها كعامل تنمية وتطور خاصة بالنسبة للبلدان النامية، غير أن هذه الاستثمارات الأجنبية غالبا ما تبلغ حدا يتيح للدول التي تأتي منها هذه الاستثمارات الأجنبية السيطرة على اقتصاديات الدول المضيفة، وبأن تعيد ترتيب أولوياتها الإنمائية ونمط إنتاجها، وكذا التوجهات السياسية فيها بما يخدم مصالح البلدان المصدرة للاستثمار لا البلدان المضيفة: (43).

كما يترتب على العولمة أيضا، تحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي يعتبره البعض أحد عوامل رفع القدرة التنافسية العربية في الأسواق العالمية واعتبار أن التجارة الخارجية هي محرك التنمية، ولكن السؤال المهم هو: ما هي حظوظ الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية من اكتساب قدرة تنافسية تفتح أمامها الأسواق، وهل هذه القدرة تكسب بفضل تحرير التجارة الخارجية أو بالأحرى تعزيز العملية التنموية ؟

و من خلال هذا الطرح نجد أن العولمة تفرض مجموعة من التحديات على الدول النامية أهمها:

- الاعتراف بشمولية العولمة.
- السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والسياسية بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد.
- وجوب تحرير التجارة والنقد وتيسير تحركهما عبر الحدود ضمن إطار العولمة.

و يُلاحظ أن الدول العربية في معظمها مثل باقي الدول النامية أخذت تلتزم إلى حد ما بالشروط التي تمليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية خاصة فيما يُعرف بمحاور عمليات التكيف والتحديات المذكورة سلفا.

إن العولمة تعني في المقام الأول التدفقات الاقتصادية عبر الحدود ، ولعل أبرز التدفقات ينطلق من أنشطة الشركات المتعددات الجنسيات، ومن ثم فإن ركوب قطار العولمة من شأنه أن يحد من الفهم المتبادل للدولة القومية بمصالحها وأولوياتها وسياساتها ، ولذلك فإن منطق العولمة يفرض على الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا الوعي الواعي بالحقائق الكونية التي تجسدها العولمة حاليا ، وهي التفاعل فيما بين مختلف الاقتصاديات من متقدمة ونامية في مجالات المال والثقافة والتجارة والمعلومات.

فسعي البلدان العربية للاندماج في الاقتصاد العالمي يبرز مسألتين في غاية الأهمية: (44)

- إن أية علاقة بين اقتصاد قوي وآخر ضعيف من شأنها أن تنتهي بمنح الطرف القوي معظم فوائد الاندماج، وبالتالي تأكيد تبعية الضعيف للقوي أي تبعية الاقتصاد النامي للاقتصاد المتقدم صناعيا وهذا ينطبق تماما على أوضاع الاقتصاد العربي.
- إن تصاعد البعد الدولي للرأسمالية وتعاظم حركة الاستثمارات الأجنبية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والنمو المفرط والتشابك في ظروف غير متكافئة في أسواق المال العادية ، أدى كل ذلك إلى:
  - تزايد الفجوة بين الشمال والجنوب وأصبح التفاوت كبيرا بين الدول الغنية والفقيرة.
  - تزايد تمركز الثروة والفقر في المجتمعات الرأسمالية وفي الدول النامية.

يمكن أن يؤدي الانفتاح المباشر والسريع الغير مسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية التي تعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة شديدة لا تستطيع معها الصمود أمام المنتجات المستوردة، الأمر الذي يهدد بانهيار العديد من المشروعات المحلية وزيادة معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه البلدان.

ومن أجل أن تقبل الدول النامية العولمة لا بد من إعادة العلاقة بين المنتج في الجنوب والمستهلك في الشمال وتكوين شراكة قائمة على الالتزام المتبادل، فالمنتج يلتزم في نشاطاته الاقتصادية باحترام البيئة والتنمية المستديمة، والشريك في الشمال يدفع ثمنا عادلا الذي يغطي تكاليف المنتج وتغطية حاجاته الأساسية مع تحقيق هامش ربح يسمح للمنتج بالاستمرار في الإنتاج.[45]

وعليه يمكن القول أن ظاهرة العولمة الاقتصادية قد تجاوزت حدود القبول والرفض بل باتت سبيل تتبعه كل الدول في العالم، وما الإحصائيات المقدمة حول قيام أكثر الدول في العالم بتعديل قوانينها وتشريعاتها* إلا دليل على أن الظاهرة أصبحت عالمية، ولقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم.

إذ أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي اليوم للنمو الاقتصادي، والمنطقة العربية لم تستفد لحد الساعة منه بشكل كبير كما هو الحال في العديد من مناطق العالم وفي مقدمتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

فالدول العربية في معظمها صغيرة الحجم من ناحية حجم السوق وحتى المساحة، مما يعني أن الاستثمارات ذات الأحجام المتوسطة والكبيرة لن تأتي إلى الأسواق الوطنية ، فالمستثمر الأجنبي لن يأتي إلى لبنان أو الأردن أو دولة صغيرة مثل قطر فقط من أجل الاستفادة من حجم سوقها الداخلية، ولكن ما يهمه أكثر هو الاستفادة من أسواق الخليج عبر قطر، ومن أسواق الشرق الأوسط عبر لبنان، ومن أسواق شمال أفريقيا عبر تونس أو الجزائر.

لذا من الضروري معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية على صعيد المنطقة ككل، فإما أن تستفيد منه جميعا أو لا تستفيد، ويستدعي ذلك من الدول العربية تجنيد كافة طاقاتهم من أجل زيادة قدرتهم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فزيادة على بذل المزيد من الجهد في تكوين

---

*للمزيد من الإطلاع أنظر الملحق رقم (02).

اليد العاملة المتخصصة وإقامة محيط وبيئة استثمارية مشجعة للصناعات الحديثة والمتطورة في إطار سياسة اقتصادية كلية متكاملة.

زيادة على هذا، على الدول العربية أن تركز أكثر على العوامل التي تزيد من تعاونها فيما بينها لتكون منطقة موحدة قادرة على جذب الاستثمارات وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتفعيل الأسواق المالية العربية بما يساهم في تمويل المشروعات العربية المشتركة، وزيادة حجم التجارة بين الدول العربية وخلق التكامل الاقتصادي بينها في ظل مزايا وشروط تخص الدول العربية وحدها مستفيدة من بنود اتفاقيات التجارة الحرة التي تسمح بقيام التكتلات الإقليمية والتي تعزز لتلك الدول فرص التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين بعضها البعض.

خلاصة الفصل الرابع:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ثم إلى الشركات المتعددة الجنسيات لكونهما أداتين أساسيتين في تدويل العولمة الاقتصادية نحو البلدان النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، كما تطرقنا أيضا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في هذا الفصل في النقاط الآتية:

- ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

أ- استثمار أجنبي مباشر : له عدة أشكال ،يسيره مستثمر أجنبي ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك؛ وللمستثمر عدة صفات "عمومي أو خاص" في البلد المستثمَر فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة.

ب- استثمار أجنبي غير مباشر، ويتمثل في تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود بلا قيود، وتحديدا من خلال أسواق المال الدولية.

- تعد الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الرئيسية لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر وهي في ذات السياق تمثل مظهرا آخر للعولمة الاقتصادية وهذا من خلال دورها البارز في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي.
- لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، إذ يعتبر أداة أساسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم.
- الجزائر اليوم مثلها مثل باقي الدول العربية والنامية بوجه عام أضحت تنافس وتسابق باقي الدول من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسعى لاستقطاب أكبر حصة منه من أجل خدمة متطلبات التنمية وإنعاش معدلات النمو، حيث عملت على تغيير مختلف القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنحت كامل التسهيلات لتحفيز المستثمر الأجنبي.

هوامش الفصل الرابع:

(1) عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 2.

(2) حسن عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

(3) Yves.Bernard et J-claude Colli, **Vocabulaire économique et Financier,** édition Seuil, Paris, 1976, P 36

(4) حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

(5) إسماعيل محمد هاشم، عبد الرحمان يسري: **أسس علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ،1976، ص ص، 208،209.

(6) محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984، ص 38.

(7) فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000، ص 23.

(8) جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ، ترجمة علي مقلد: على زيعور، مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات، لبنان ، 2000، ص 7.

(9) غريب جمال، صلاح الدين عقدة، **التخلف الاقتصادي والتنمية**، مطابع التدريب المهني للشرطة، القاهرة ، 1998، ص ص ، 173، 174.

(10) عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 1989، ص 13.

(11) Manuel de FMI 4ème édition, 1987, p 66.

(12) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص ، 190.

(13) (14) صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان: 43- 44، 2008، القاهرة، ص ، 113.

(15) Michal et Charles Albert، **les éducation des nation on comment attirer les investissement**;economica, Paris 1999.p 48

(16) عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983، ص 339.

(17) Dahleb Benfrehe ،**les multinational en jeux et perspectives pour L'Algérie**،Nor édition ،Alger، 1999،p15

(18) Jean louis Mucchielli . **Relations économiques internationales**. Edition Hachette. Paris. 1994. p 23.

(19) (20)سميحة فوزي، **العولمة والقدرة التنافسية للشركات والبنك الدولي**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2004، ص،ص، 8.- 12.

(21) عبد السلام أبو قحف، **إدارة العمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ، بدون سنة نشر، ص 158.

(22) سميحة فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(23) CNUCED Société transnational et compétitive a l'exportation. New York et Genève. 2002. p 01.

(24) رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ، 2002، ص 46.

(25) محمد السيد السعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر ، 1978، ص ص، 15، 16.

(26) (27) عبد الحميد عبد المطلب، **مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، ديسمبر 1998،ص18.- 21.

(28) فاروق تشارم،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر ، 2002/2001، ص 2.

(29) زعباط عبد الحميد ، **المناخ الاستثماري في الجزائر** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة ، 2003/2002.

(30) سالم أحمد عبد الله الفرجاني، **سبيل تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا**، www.magazine-libya.htm، 20- 02- 2006.

(31) شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة ، سبتمبر 2005، العدد 08.

(32) علي همال وفاطمة حفيظ، **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسيطية** ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر ، سكيكدة ، 2003/2002 .

(33) Mouhnd ISSAD, **l'Actualité du droit des investissements**, in Annelles de l'Institut Maghrébin des douanes et de la fiscalité- partenariat et investissement ,1999, P.3.

(34) Mouhnd ISSAD, **l'Actualité du droit des investissements**, Ibid, P.4.

(35) Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med", Algérie, FMI, p. 10.

(36) APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie", Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel, p.30

(37) Ministère de la PME, Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journée d'études sur **le développement et la promotion des PME** tenues au Club des Pins, les 27 – 28 décembre 1997; P. 30.

(38) علي همال وفاطمة حفيظ، مرجع سابق ذكره ، ص5.

(39) F.Z. OUFRIHA et M.Y FERFERA, **Régionalisation et Investissements Directs Etrangers dans les Pays Sud – Méditerranée**, in Colloque International sur " L'espace économique de la Méditerranée Occidentale- Enjeux et Perspective, Université Abderrahmen Mira, Bijaîa, 25-26 juin 2000, p.445.

(40) زين منصوري، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر** مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،جامعة الشلف ، العدد2 ، ماي 2005،ص148.

(41) ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003،ص ص،126- 130.

(42) بلعيد بعلوج، **العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول العولمة المالية، la quête de l'émergence face à la contrainte de la globalisation financière: référence au contexte économique , جامعة باجي مختار عنابة، 24-23 نوفمبر2004، ص5.

(43) بلعيد بعلوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد رقم 03، أكتوبر، 2002، ص ص، 57- 58.

(44) محمد يعقوبي ، **توفيق تمار آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 2007/2006، ص 09- 10.

(45) سعيد غزلان، **اثر العولمة على الاستثمارات الأجنبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص ص ، 103- 109

الفصل الخامس

الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي في الدول العربية

تمهيد:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين ومع بداية هذا القرن العديد من التطورات تمثلت أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماجات المصرفية، والتوسع في استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية وتبني إدارة الجودة الشاملة والخوصصة، والتي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم.

هذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة كانت لها تأثيرات واسعة، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذه الأنظمة الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية، إلا أنه يوجد خلاف في الرأي حول الآثار الاقتصادية للتطورات العالمية على القطاع المصرفي محليا وعالميا، حيث تحققت الكثير من المزايا والمكاسب نتيجة لتلك التطورات هذا من جهة.

و يرى البعض الآخر أن هناك بعض الآثار السلبية المحتملة نتيجة هذه التطورات، خاصة وأن معظم البنوك في الدول النامية ومنها الجزائر لا زالت غير مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، سواء من حيث الالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية أو الالتزام بمقررات لجنة بازل.

وتأسيسا على ما تم التطرق له سوف نتعرض لآثار العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي في هذا الفصل من خلال النقاط التالية :

- ظاهرة غسيل الأموال.
- التحول إلى البنوك الشاملة.
- خوصصة البنوك العامة .
- الاندماج المصرفي وحالته في الدول العربية .
- معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال .

المبحث الأول

غسيل الأموال

بدأت عمليات غسيل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عند دخول أحد تجار المخدرات الكبار" آل كابوني" إلى السجن عام 1931 بتهمة التهرب الضريبي، وكان يسيطر فيها على قطاع الغسالات المنزلية، ومن هنا شاع مصطلح غسيل الأموال فقد استخدم في وسائل الإعلام الأمريكية سنة 1973م من خلال فضيحة (روترجيت) أكثر من تداوله في البلاد العربية والإسلامية لما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من خصوصية اقتصادية.

إن ظاهرة غسيل الأموال تطورت وتوسعت بتطور القطاع المصرفي والمالي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتطورت معه الأساليب والأنظمة الحديثة من حسابات وبرمجيات وشبكات ربط دولية، شجع ذلك تعليمات صندوق النقد الدولي على الشفافية وحرية الصرف الأجنبي إلى داخل البلدان وخارجها(عن طريق التحويلات الإلكترونية)، وتمكن هذه العملية من ترحيل أرباحها بحرية من العملات الأجنبية، إضافة إلى نظام العولمة الذي وفر سهولة انتشار البضائع والسلع والخدمات للمسافرين عبر مختلف الدول وما نجم عن ذلك من انسياب الأموال عبر الحدود بما في ذلك الأموال الملوثة والأموال غير المشروعة.

كما أكدت بعض الدراسات أن مدينة نيويورك تعتبر أكبر مدن العالم في غسيل الأموال وتتركز عمليات غسيل الأموال في البنوك والمصارف الدولية في عدد من الدول التي تعتبر حاضنة لغسيل الأموال، بالإضافة إلى السرية المصرفية والتسهيلات الضريبية والجمركية.[1]

و لتشخيص ظاهرة غسيل الأموال وجب علينا التطرق إلى النقاط التالية:

- ماهية غسيل الأموال "تعريف، مراحل وطرق غسيل الأموال".
- آليات وخصائص ومصادر غسيل الأموال.
- الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال.

المطلب الأول: ماهية غسيل الأموال (تعريف، مراحل وطرق غسيل الأموال)

أولا- تعريف غسيل الأموال

تناولت الكثير من الدراسات تعاريف مختلفة لظاهرة غسيل الأموال، ومن أهمها:

- عملية غسيل الأموال تعني كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها(إدارتها)، أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب بقيمتها إذا كانت محصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الأموال القذرة، ومتى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو طبيعته أو مصدره، أو مكانه أو صاحبه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك، أو عرقلة التوصل إلى الشخص الذي ارتكب الجريمة التي تحصل منها على المال.[2]
- كما يعني أيضا مصطلح غسيل الأموال أن هذه الأموال القذرة إذا بقيت في أيدي حائزيها فإن ذلك يؤدي إلى اكتشافهم، وبالتالي فإن عمليات الغسيل هي محاولة منهم بكافة الطرق إلى إلغاء الأصل غير الشرعي لهذه الأموال وذلك كي يعاد استثمارها في أعمال اقتصادية بعيدة كل البعد عن الأعمال غير المشروعة التي حُصِّلت منها الأموال القذرة والأموال السوداء، فالأموال القذرة هي التي يتم الحصول عليها بوسائل غير شرعية مثل الاتجار في المخدرات، الدعارة، بينما الأموال السوداء هي التي يتم الاحتفاظ بها سرا للتهرب من الضرائب.[3]

عمليات غسيل الأموال هي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة معتمدة لإدخال أعمالهم القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة، التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي في دور النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي أو أجهزة الوساطة المالية الأخرى.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عمليات غسيل الأموال هي تلك العمليات التي يتم بمقتضاها اتخاذ أي سبيل لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصدر مشروع، أو إخفاء الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة المحظورة أو مصدرها أو ملكيتها في محاولة لتغيير هوية الأموال الغير مشروعة، لتصبح هذه الأخيرة أموال مشروعة، وتتم هذه العمليات على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لإعطائها صفة الشرعية ، حيث قدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا أكثر من 800 مليار دولار.[5]

ثانياً- مراحل غسيل الأموال

هناك ثلاث مراحل أساسية لغسيل الأموال وهي:[6]

المرحلة الأولى:

تسمى مرحلة الإحلال أو التوظيف أو الإدخال، وتبدأ بقيام غاسلي الأموال لمحاولة التخلص من كميات الأموال النقدية التي وصلت إلى أيديهم من نشاط غير مشروع إلى النظام المصرفي تمهيدا لإعطائها صفة الشرعية باستخدام طرق معينة كاستبدال تلك الأموال مثلا.

المرحلة الثانية:

تسمى مرحلة التغطية أو التمويه، وتعني نقل الأموال من مكانها إلى مكان آخر في نفس البلد أو خارجه.

المرحلة الثالثة:

وتسمى مرحلة الدمج والمزج، حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في

الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال الناتجة من المصادر المشروعة.

ثالثاً: طرق غسل الأموال

تستخدم عدة طرق معقدة لغسل الأموال وعادة ما تأخذ شكلا من الأشكال التالية:

1. إيداعات نقدية كبيرة، لا تبدو معقولة ومنطقية يقوم بها فرد أو شركة ممن يقومون في العادة بتنفيذ عملياتهم المصرفية الطبيعية من خلال الصكوك، أو أدوات الدفع الأخرى.
2. الزيادة الكبيرة في الودائع النقدية لأي شخص دون سبب واضح خاصة إذا تم تحويل الودائع من الحساب على جهة لا يبدو أن لها ارتباطا واضحا مع ذلك الشخص وضمن فترة قصيرة.
3. إيداع مبالغ نقدية على مراحل متعددة بغض النظر عن قيمة المبلغ المودع في كل مرة، وكانت تلك الإيداعات تشكل في مجموعها مبلغا كبيرا.
4. التركيز على المسحوبات والإيداعات النقدية بدلا من استخدام الحوالات المصرفية أو الأدوات الأخرى القابلة للتداول ودون مبرر واضح.
5. تغيير وتبديل كميات كبيرة من الأوراق النقدية من فئات صغيرة بأوراق نقدية من فئات كبيرة دون أسباب واضحة.
6. تحويل مبالغ كبيرة من وإلى خارج البلاد أو استلام حوالات واردة من الخارج مصحوبة بتعليمات بالدفع نقدا.

المطلب الثاني- آليات وخصائص ومصادر غسيل الأموال.

أولا - آليات غسيل الأموال

تتم عمليات غسيل الأموال بواسطة تقنيات متعددة ويمكن عرض أبرزها:

1. **عن طريق الجهاز المصرفي:**

ويشمل هذا النوع كل التقنيات المتعلقة بالبنوك ومن أهمها:

- الشيكات القابلة للتظهير وبطاقات الائتمان؛

- الغسيل عبر المصارف والتواطؤ المصرفي؛
- المضاربة في البورصة واللجوء إلى مكاتب السمسرة والوساطة؛
- إنشاء مؤسسات مالية؛
- تقنيات الاعتماد المستندي؛
- الحوالات البريدية والتحويل التلغرافي للأموال؛

2. **خارج الجهاز المصرفي:**

وينقسم بدوره إلى قسمين وهما كالآتي:

1.2 - **إقامة المؤسسات:**

حيث يلجأ الغاسلون إلى إنشاء أو إدارة مؤسسات أو إقامة استثمارات كي يضمنوا طابع الشرعية على أموالهم القذرة عن طريق:

أ- إنشاء الشركات.

ب- الاستثمار في القطاع السياحي.

2.2 - **الصفقات:**

وتتمثل في عمليات شراء قسائم اللعب من ألعاب الميسر والقمار وغيرها من العمليات ومن أهمها:

أ - استخدام وكالات السفر.

ب - تحويلات المغتربين.

ج - أندية القمار.

د - التجارة البحرية.

ثانيا - خصائص ظاهرة غسيل الأموال

يمكن أن نميز ثلاث خصائص لهذه الظاهرة والتي تميزها عن الأنشطة المالية الأخرى وأهم هذه الخصائص هي الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والخصائص المصرفية.

1. **الخصائص الاقتصادية:**

من أهم هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:

أ- عمليات غسيل الأموال هي أنشطة مكملة لأنشطة سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة (القذرة) الناتجة عن الاقتصاد الخفي.

ب- تتسم عمليا غسيل الأموال بسرعة انتشارها الجغرافي، إذا لم تعد مرتكزة في عدد محدود من الدول، بل أصبحت في ظل العولمة لا تقف عند الحدود.

ج- تتواكب عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، خاصة في الوسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود.

د- ترتبط عمليات غسيل الأموال ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير الاقتصادي والمالي ويزداد نمو هذه الظاهرة مع ازدياد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، حيث لوحظ ذلك مع نشأة الاتحاد الأوربي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية[7].

2.الخصائص الاجتماعية:

تكتسي ظاهرة غسيل الأموال الطابع الاجتماعي كونها تساهم في إضفاء الشرعية الاجتماعية على هذه الأموال والأنشطة والأعمال غير المشروعة، ويتم ذلك عن طريق القيام بغسيل الأموال في كافة المشروعات والأعمال الخيرية التي تكون في المدن والأحياء الفقيرة، مثل إنشاء مؤسسات التكفل بالأيتام والمعوقين أو المؤسسات العلاجية المجانية، وتكمن الخطورة الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال في ظاهرها الخيري كما في مراميها البعيدة غير المشروعة، فمن ظاهرها لا شك أن مثل هذه المشروعات ستلقى اهتماما جماهيريا وشعبيا قد ترقى إلى التأييد أما في مراميها البعيدة فإن هذه النشاطات الخيرية في ظاهرها تبقى أصولا اقتصادية لا يمكن التقليل من أهميتها سواء على المدى البعيد أو القصير.

3. الخصائص المصرفية:

ترتبط عمليات غسيل الأموال بالعمليات المصرفية لما تقدمه المؤسسات المالية خاصة البنوك من عمليات وتقنيات حديثة، كالتحويلات المصرفية الفورية

الإلكترونية وبطاقات الائتمان ودخول وسائل الاتصال الحديثة كالانترنيت وغيرها، لذا أضحت هذه المؤسسات المصرفية الوسيلة المثلى من أجل غسيل الأموال القذرة عن حسن نية أو عن طريق التواطؤ أو الإهمال، والأكثر من ذلك هناك بنوك تنشأ من أجل القيام بعملية غسيل الأموال، وفي الحقيقة نجدها تفتقد فعلا للمقومات الأساسية للمؤسسات المصرفية، والارتباط بين عمليات غسيل الأموال والمصارف يكون لعاملين أساسيين:

أ- الكتمان والسرية: اللذان تضمنهما المؤسسات المصرفية بفضل مبادئ الحسابات المصرفية.

ب- حداثة قواعد وآليات الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المصرفية، كالتحويلات المصرفية الفورية الإلكترونية والبطاقات الممغنطة ودخول وسائل الاتصال البالغة الحداثة والانترنيت وغيرها في دائرة التعامل بين المصارف وعملائها.

ثالثا- مصادر الأموال القذرة

إن أهم مصادر غسيل الأموال كما جاءت في دراسة قام بها كل من "بول بافر" و"رودا أولمان" تحت عنوان" فهم غسيل الأموال" والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[8]:

1. تجارة الأعراض والدعارة والجنس وكل ما يرتبط بذلك؛
2. أعمال الاحتيال والسرقات؛
3. تجارة المخدرات وكل المؤثرات العقلية؛
4. تهريب السلع من الخارج والمناطق الحرة إلى داخل الوطن؛
5. الاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية؛
6. الجرائم المرتبطة بمخالفة أحكام البيئة؛
7. الدخول الناتجة عن الجاسوسية؛
8. التجارة غير المشروعة كتجارة الأسلحة النارية والذخائر؛

9. الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات؛

10. جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام والخاص؛

11. الحصول على قروض من البنوك المحلية والهروب بها إلى الخارج؛

12. جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بهما من تجسس وتزوير النقود؛

13. الخطف والقرصنة والإرهاب والتي زادت بسبب الفقر واللا عدالة والتخلي عن القيم السامية؛

14. الأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي بكل صوره؛

15. تزييف العملة أو تزويرها؛

16. تجارة الرقيق واستغلال الأطفال والنساء؛

17. التهرب الضريبي والغش الضريبي.

المطلب الثالث - الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال

إن لظاهرة غسيل الأموال آثار سلبية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة فضلا عن تأثيرها على مناخ الاستثمار وعلى الدخل القومي وتوزيعه وعلى الجهاز المصرفي، وعلى الأسعار وعلى قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية وعلى الموازنة العامة، ولقد تعرضت اتفاقية فينا عام 1988 في مقدمتها إلى الأضرار التي يمكن أن تلتحق بالأسس الاقتصادية والمؤسسات التجارية والمالية نتيجة لغسيل الأموال، ومن أبرز هذه المخاطر اقتصاديا نجد ما يلي:(9)

1. تؤثر عمليات غسيل الأموال في زيارة عرض النقود وزيادة الائتمان المصرفي وانخفاض أسعار الفائدة، كما هو الحال بالنسبة لبقية محددات العرض النقدي فكلها تشير إلى سياسة نقدية توسيعية، وبالعكس يشير انخفاض عرض النقود وانخفاض الائتمان المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة إلى سياسة نقدية انكماشية، إلا أن هذه السياسات تختلف تأثيراتها باختلاف أهداف السياسة النقدية التي غالبا ما ترمي إلى:

أ- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يشمل الحد من البطالة واستقرار الأسعار، والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات .

ب- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

ولكن قد يحصل تضارب أو عدم توافق بين تلك السياسات فيما بينها فتؤدي سياسة الزيادة في عرض النقود والائتمان المصرفي إلى تحفيز الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الإنتاج والاستخدام، إلا أنه قد يصاحبها في نفس الوقت زيادة في الأسعار وضغوط تضخمية في الاقتصاد الداخلي، كما تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الخارجية وأسعار صرف العملة نتيجة لزيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات .

2. تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى ضعف الشفافية الدولية والإقليمية والوطنية في أسواق المال مما يخلق مناخا ملائما لوجود أسواق سيئة السمعة وضعيفة المصداقية، فمثلا " بنما وجزر الباهاماس" صارتا مشهورتين بأنهما مراكز لتسوية المدفوعات في تهريب الكوكايين، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حجم الأموال المغسولة تصل إلى 80 مليار دولار أي ما يتراوح بين (2٪) و(5٪) من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم، وفي ضوء ذلك يعتبر حجم المشكلة كبيرا يستحق كامل اهتمام كل بلد من بلدان العالم.[10]

3. تؤثر عمليات غسيل الأموال في المتغيرات الاقتصادية الكلية: إن البلدان النامية تعاني من هذه الظاهرة ومن آثارها، حيث يقوم غاسلو الأموال باستغلال ظروف مثل هذه الدول التي مازالت وسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة، لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال إلى تلك البلدان التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار صرف غير مستقرة، مما يؤدي إلى وجود مؤشرات اقتصادية مضللة خاصة فيما يتعلق بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف.

4. تؤثر عمليات غسيل الأموال على دخول فئات المجتمع إذ تتحول دخول الفئات المنتجة التي تحقق دخولا مشروعة إلى فئات غير منتجة وتحصل على دخول

مشروعة مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويتضاعف الخلل الاجتماعي في البلد المعني.

5. تؤثر عمليات غسيل الأموال على الادخار المحلي: تقترن هذه العمليات بهروب رأس المال إلى الخارج وتعجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث أن المدخرات يتم تحويلها إلى البنوك الخارجية دون أن تتوجه إلى قنوات الاستثمار داخل البلاد.
6. تؤثر عمليات غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية: نظرا لارتباط هذه العملة بالعملات الأجنبية فتهرب الأموال إلى الخارج في ظل زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي تم تحويلها سواء بقصد الإيداع في البنوك الخارجية أو الاستثمار الأجنبي، فإن المضاربين سيتنافسون في السوق لشراء العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاعها، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.[11]
7. تؤدي عملية غسيل الأموال إلى انتقال القوة الاقتصادية في الدولة إلى أيدي عصابات تخريبية غير فاعلة بفعل نفوذها وسيطرة رأس المال المشبوه على المشاريع داخل البلاد
8. تؤدي عملية غسيل الأموال إلى إفساد الشفافية الدولية وانتشار ظاهرة الفساد الإقليمية والقطرية في أسواق المال، حيث يتوجه الحاصلون على المبالغ المختلفة من الرشاوى كبيرة القيمة إلى إيداعها في البنوك الأجنبية خارج البلاد في ظل حرية السوق وتحرير الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي.
9. تؤدي عمليات غسيل الأموال وما يربطها عند عودة الأموال إلى داخل البلاد بصورة جديدة زيادة القوة الشرائية لفئات معينة تتصف بعدم الرشد في الإنفاق والاستهلاك، وهو ما يعتبر رافدا من روافد الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار المصحوبة بانخفاض القوة الشرائية للنقود.

10. تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى الزيادة في معدلات البطالة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، فتهريب الأموال إلى خارج البلاد عبر القنوات المصرفية قد يؤدي ذلك إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى ومن ثم تعجز الدول عن الإنفاق الاستثماري اللازم لتوفير فرص العمل ومواجهة خطر البطالة.

11. تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تزايد الضغوط المعيشية والاقتصادية للمجتمع، فعوائد غسيل الأموال الهاربة من الالتزامات الضريبية المستحقة عليها لخزينة الدولة تضعف الموارد المتاحة لدى الدولة لتمويل برنامجها الاقتصادي وتزيد الدين العام الداخلي والخارجي وكذلك الأعباء المرتبطة بهما مع زيادة عجز الموازنة.

12. تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى إفلاس المؤسسات والشركات الوطنية، حيث تتمكن عصابات الجريمة المنظمة من التفوق في المنافسة على المؤسسات التي تمارس أعمالا مشروعة ونظيفة في السوق مما يؤدي إلى إفلاسها نتيجة عدم قدرتها على المنافسة.[12]

المبحث الثاني

التحول إلى البنوك الشاملة

تشهد الاقتصاديات المختلفة تطورات مختلفة ومستمرة في شتى قطاعاتها المالية النقدية والاقتصادية والاستثمارية، إذ تختلف وتيرة هذا التطور من قطاع لآخر داخل الاقتصاد الواحد، كما تختلف وتيرة وعمق ومضمون ومدى التطور من اقتصاد لآخر، فتطور وتقدم اقتصادها يتطلب تضافر كل القطاعات، مثل الموارد البشرية، التكنولوجيا، والبحث العلمي والتطوير، الموارد المالية والتمويل اللازم للاستثمار، كما أن هذا التقدم والنمو لابد أن ينعكس بدوره على مختلف عناصر ومكونات الاقتصاد.

لذا نرى أن من بين أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الاقتصادي هو القطاع المصرفي فمن المعروف أن نشأته ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا، واجتماعيا.

حيث اكتسبت البنوك وظائف مختلفة وأدوار متباينة من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، ومن هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلف بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدول، ولقد ظهرت البنوك الشاملة في البداية عند الدول الأوربية ثم انتشرت منها إلى بقية دول العالم تحت تأثير عوامل متعددة داخلية وخارجية[13].

والواقع أن التحول نحو البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الإيجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية، كما تحيط به بعض المخاطر الواجب أخذها بعين الاعتبار، وعليه سنحاول التدرج في تناول مفهوم البنوك الشاملة

بداية من مفهومها ثم وظائفها وفي الأخير نحاول التطرق إلى كل من مقومات وأساليب التحول إلى البنوك الشاملة.

المطلب الأول- مفهوم البنوك الشاملة

لقد أدت التغيرات والتطورات المتلاحقة التي مست القطاع المصرفي للبحث عن أطر تنظيمية ووظيفة تساير هذه المستجدات، فبعد سنوات عديدة من التخصص المصرفي الذي عمقته القوانين والتشريعات التي وضعتها الدول، ظهر التوجه نحو إلغاء هذا التوجه الوظيفي الذي سارت عليه البنوك والانفتاح على مجالات وأعمال جديدة وأخرى غير تقليدية.

فكان من أبرز ما عرفته الصناعة المصرفية هو ظهور الكيان الخاص بالبنوك الشاملة، والذي جاء ترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، فقد تعددت تعاريف البنك الشامل فعرف البنك الشامل على أنه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية ويقدم أيضا الائتمان لكافة القطاعات، بالإضافة إلى ما تقدمه من توليفة واسعة من الخدمات المصرفية.(14)

كما عرفت البنوك الشاملة على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.(15)

وخلاصة القول حول البنوك الشاملة هي تلك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى

كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها ما يلي:

- الشمول مقابل التخصص المحدود؛
- الديناميكية مقابل السكون؛
- الابتكار مقابل التقليد؛
- التكامل والتواصل مقابل الانحسار؛
- تنويع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات وذلك لتخفيض المخاطر.(16)

إن ما يعرف اليوم بالبنوك الشاملة هو أحد ثمار التطوير في صناعة المنتجات البنكية لمالها من أهمية خاصة في ظل مرحلة التحول والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال وخاصة سوق الأوراق المالية فضلا عن دورها الهام في ظل الوصول إلى مستوى الإشباع في تطوير وتحديث الخدمات المصرفية.

ويتضح جليا عند الحديث عن البنوك الشاملة مدى الارتباط بين هذا التوجه " الصرفية الشاملة" والاتجاه نحو" العولمة وخاصة في جانبها المالي"، هذه الأخيرة فرضت على البنوك ضرورة اعتماد سياسات وآليات جديدة تمكنها من مسايرة الظروف والأوضاع البنكية والاقتصادية الراهنة التي يعرفها العالم.

هذا الربط بين العولمة والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في نمو العولمة، والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد طرق جديدة تمكنت من خلالها إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية، فلقد أدى تيار الصيرفة الشاملة إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي من القيود التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى زيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشأة المالية والمصرفية، كما أدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في المجال المالي

والمصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل برضاء الزبون وتطوير المنتجات والمشتقات المالية.[17]

المطلب الثاني - وظائف البنوك الشاملة

تعمل البنوك الشاملة على تقديم وممارسة مجموعة واسعة من الأعمال البنكية وغير البنكية وتوفر منتجات مالية وخدمية على درجة عالية من الموائمة والحداثة لصالح زبائنها، وانطلاقا من كون البنوك الشاملة تمارس وظائف البنوك الأخرى كالبنوك التجارية والمتخصصة وغيرها واستنادا لإمكانياتها وحجمها والتوظيف الواسع لتكنولوجيا المعلومات، فسيكون بإمكان هذه البنوك تقديم خدمات متنوعة وممارسة أعمال عديدة بما فيها دور المنظم، والخروج بهذه الأعمال من النطاق التقليدي لإكسابها طابع الحداثة والتجديد ومواكبة كل التغيرات والتطورات التي تحدث ضمن محيطها.

كما تتميز البنوك الشاملة بحجمها الكبير وإمكانياتها المالية الضخمة التي يوفرها لها تعاملها مع مختلف القطاعات، مما يسمح لها بوضع سياسات اقتراضية واستثمارية بالشكل المناسب للتنويع الذي تعتمده في إدارة الأموال وضمان التوازن المالي، بما يحقق الكفاءة القصوى من الاستخدام وتعظيم الأرباح المحققة.

كما تتدرج هذه البنوك في ممارسة أعمال جديدة والدخول إلى مجالات تبتعد عن مجال الأعمال البنكية التقليدية المعروفة في اتجاه تعميق مفهوم التنويع وتعظيم آثاره الإيجابية، وعن أهم الوظائف التي تسعى البنوك الشاملة لتحقيقها ما يلي:

1. المساهمة الفعالة في استيعاب التكنولوجيا المتطورة الملائمة وتهيئة المناخ الاستثماري، تعظيم إيجابيات السوق المصرفية وتوسيع شبكة معاملاتها وتنويع خدماتها، وزيادة قدراتها على مواجهة المخاطر من خلال تقديم الخدمات ذات الطابع الشامل كتقديم قروض المساندة والدعم.

2. تطوير وظائف البنوك التجارية التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة، وكذلك الوساطة المالية الخاصة بتلقي الودائع ومنح الائتمان.
3. صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء، مع تقديم المساندة والدعم اللازم لمجموعة المشروعات الوليدة والترويج لمنتجاتها.
4. توفير مجالات توظيف مناسبة للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة البنك الشامل لجزء من محفظة قروضه واستثماراته والتي تتمتع بمزايا التنوع والانتشار الجغرافي والقطاعي.
5. إدارة عمليات الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويجعل تقلباتها في إطار الحدود الآمنة.
6. تحقيق التوظيف الأفضل والكامل للموارد والإمكانيات والقدرات المتاحة، بما يضمن تحقيق أكبر عائد وأعلى درجة أمان من خلال الاستثمار المباشر في المشروعات العملاقة، وكذا النهوض بالشركات القائمة من خلال تبني برامج التحديث، وعمليات التوسع والانتشار والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
7. التوسع في نشر البنوك ومؤسسات التمويل العالية التخصص بالإضافة إلى شركات التمويل والائتمان والخصم والبيوع الإيجارية.
8. تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان.

9. فتح الأسواق الخارجية واختراق أسواق التصدير الدولية من أجل تمكين العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصديرية دائمة ومتجددة.
10. العمل كصندوق احتياطي لامتصاص واستيعاب التأثيرات السلبية للدورة الاقتصادية أو العوامل الطارئة سواء أكانت سياسية أو طبيعية.
11. اكتشاف وتحليل وتقويم الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والترويج لها بالمشاركة مع الآخرين وبصفة خاصة مع مجموعات المصالح المشتركة داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف المصرفي وتوفير موارد جديدة.

بالإضافة إلى هذه الوظائف، تمارس البنوك الشاملة وظيفتين هامتين تتمثلان في:

1. **القيام بعمليات التمويل التأجيري:**

على أنه" أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل".[18]

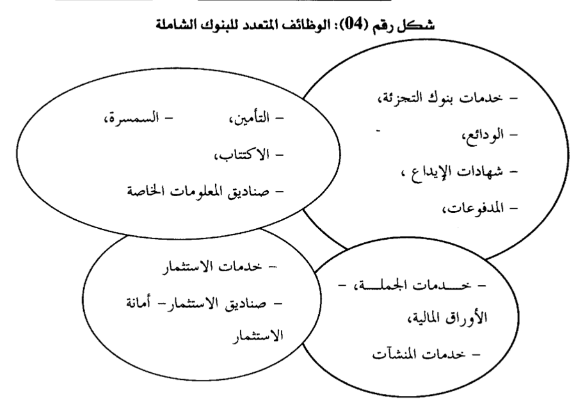
وتعتبر فكرة التمويل التأجيري من الأفكار الحديثة للتجديد في طرق التمويل، إذ أن طرق التمويل الكلاسيكية تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي وطرق تحمله ورغم احتفاظ هذه الطريقة بفكرة القرض إلا أنها تعتبر بديلا ومكملا في نفس الوقت لطبيعة العلاقة التمويلية، وتعمل على إيجاد مزايا مختلفة لكل أطراف هذه العلاقة.

2. **القيام بتوريق المعاملات المالية:**

ويقصد بعملية التوريق" تحويل القروض إلى صكوك مالية، وهو الأمر الذي يحد من مخاطر الإقراض من ناحية ويسمح بمزيد من السيولة من ناحية أخرى.[19]

كما عبر البعض عن تلك الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة من خلال الشكل رقم (04) التالي:

شكل رقم (04): الوظائف المتعدد للبنوك الشاملة



المصدر: أسعد طلعت، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998، ص 37.

و تأسيسا حول ما ذكرناه عن وظائف البنوك الشاملة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقدم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة؛
- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، خدمات المبادلات والعقود الآجلة؛
- القيام بخدمات التوريق؛
- اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية والترويج للفرص الاستثمارية الجديدة؛
- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها ووضع الهياكل الإدارية لها؛

- تعمل البنوك الشاملة على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها؛
- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار؛
- تبني تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة؛
- الترويج للمشاريع المطروحة للخوصصة محليا ودوليا؛
- تشترك في إدارة عمليات الاندماج بين المصارف ومؤسسات التمويل؛
- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية.

من خلال استعراضنا للوظائف السابقة الذكر يتضح لنا مدى التنوع في الأعمال التي تمارسها البنوك الشاملة، وكذا مدى اتساع الشريحة التي تخدمها وتتوجه إليها هذه البنوك والمجالات العديدة التي قامت بدخولها والتي كانت من اختصاص ووظائف بنوك ومؤسسات أخرى بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في دعم المؤسسات والمشاريع الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثالث - مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة

أولا- مقومات التحول إلى البنك الشامل

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فإن هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.

أ- مقومات تتعلق بالبنك:

بالنسبة لمقومات البنك الشامل نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى ما يلي:

- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وفي أي مكان.

- يجب أن تتوافر لدى البنك موارد بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى يستطيع أن ينهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية(البورصة)، تأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها والاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدوير المحافظ المالية، وبالتالي يجب توفير مراكز تدريب متخصصة تساهم في إعداد هذه الكوادر البشرية.
- يجب أن تتوافر لديها بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة.
- تحتاج إلى إدارة تسويقية فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة .
- تحتاج إلى نشر الوعي البنكي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

ب- السياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة:

- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدولة إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم معينة.
- من المسائل المهمة كذلك اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ويجب مساندتها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحويلها أو إنشائها.
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء البنية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

ثانيا : أساليب التحول إلى بنك شامل

يمكن تأسيس بنك شامل باستخدام أسلوبين رئيسيين هما : [20]

الأسلوب الأول:

يقوم هذا المدخل على تحويل بنك تجاري أو متخصص قائم بالفعل إلى بنك شامل، ويعتبر الأسلوب الأسرع والأفضل بشرط أن يكون هذا البنك كبير الحجم وقابل للنمو والاتساع.

الأسلوب الثاني:

يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات كثيرة مؤهلة راغبة وقادرة ذهنيا لتكون مبتكرة ومجددة، وإرسالها إلى البنوك الشاملة بالخارج للتدريب على أعمالها، مع القيام بحملات تسويقية وترويجية لتقديم البنك والتعريف به.

ويضاف إلى الأسلوبين السابقين أسلوب ثالث يجمع مزايا المنهجين من خلال شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها أو دمج تدريجي لبنك معين وضم معاملاته وعملائه، وتوافر الإمكانيات والقدرات والخبرات الملائمة مع وجود إمكانية للنمو والاتساع والانتشار بشكل كبير في ظل وجود استراتيجيه طموحة لقيادة وتوجيه السوق المصرفية وتحقيق التشغيل المتوازن.

وكما أشرنا سابقا فإن هذا التحول نحو إقامة البنوك الشاملة تحكمه مجموعة ضوابط كمية ونوعية ويضمن توافرها الاستمرار والانتظام والاستقرار للكيان الجديد وهذه الضوابط تتمثل في:

- التزام العاملين بسياسات الحيطة والحذر وخصوصا في المراحل الأولى لبدء النشاط؛
- ضمان رقابة محكمة على أنشطة البنك من خلال ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف ؛
- تحديد الوظائف والمسؤوليات بشكل دقيق عن طريق نظام عمل وتوظيف وظائف عالية الدقة والفعالية؛
- الدعاية والإعلان المناسب والفعال لأنشطة البنك في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية؛
- إشراف كفؤ للجمعية العمومية للبنك على مختلف السياسات والأنشطة؛
- ملائمة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطات؛
- استراتيجيه عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه البنك الشامل؛

المطلب الرابع: مزايا وسلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

إن التحول نحو إقامة البنوك الشاملة يكشف عن مزايا عديدة وأدوار هامة تلعبها هذه البنوك، غير أن هناك من يرى في هذا التوجه عددا من السلبيات والمآخذ التي يمكن أن تحدث.

أولا : سلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

إن أحد أهم المآخذ على البنوك الشاملة يشمل في احتمال زيادة التركيز وما يتبعه من انخفاض للمنافسة، فضلا عن مجموعة أخرى من السلبيات والمتمثلة في:[20]

- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار؛
- احتمال تزايد التناقض في المصالح؛
- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية؛
- انخفاض درجة الانفتاح في القطاع المالي والتخصيص على الاقتصاد الدولي.

إلا أن الملاحظ أن الهدف من إقامة البنوك الشاملة يكون بدرجة أساسية في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد عموما فضلا عن توفير الأمان اللازم وتنمية المصالح المشتركة لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فإن التطبيق السليم لمفهوم البنوك الشاملة واحترام المتطلبات والضوابط الموضوعية في هذا الإطار يمثل الضمان الأفضل للتقليل من هذه السلبيات وتحقيق المنافع المستهدفة.

ثانياً - مزايا التحول إلى البنوك الشاملة

للبنوك الشاملة عدة مزايا ومن أهمها ما يلي:

- اكتساب قدرة هائلة على إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق إتاحتها لإمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات والترويج لها والمساهمة في تدوير محافظها.
- توفير الجسور المالية، التي تربط بين البنك وجميع المراكز المالية التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها.

- الكشف عن أسرار صناعة المزايا والقدرات التنافسية للاحتفاظ بالتفوق والصدارة بما يحقق للبنك مكانة مرموقة تمكنه من المشاركة في قيادة وتوجيه السوق المصرفية
- التوافق السريع والمرن مع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات تحرير تجارة الخدمات المالية، ومقررات لجنة بازل وآليات المشاركة الدولية وبرامج التحرر الاقتصادي والخوصصة .
- فضلا عن تحقيق مجموعة أخرى من الإيجابيات والتي توسع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية بما يوافق مختلف أنواع العملاء، ويحقق وفرات النطاق ومزايا التنوع الجغرافي المتفاعل مع التنوع القطاعي وغيرها من المزايا العديدة والمتنوعة.

وبناءا على ما تم تقديمه حول البنوك الشاملة يمكن القول بأنها تسهم بدور كبير في تفعيل دور القطاع المالي والمصرفي وتنشيط الاقتصاد بإعطاء المرونة اللازمة لمختلف القطاعات والعمليات التي تجري من خلاله، فضلا عن إنعاش الأسواق المالية بهدف الوصول إلى تنمية شاملة ودائمة وتحقيق أفضل أداء اقتصادي، ولكن هذا لن يتأتى إلا من خلال القيام بمجموعة من الأمور نرى أنها جد ضرورية، والمتمثلة في:

1. أن يتم التحول على أسس علمية مدروسة وتدريجيا على أن تعكس خصوصة ظروف التنمية التي يمر بها اقتصاد ما هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خبرة وتجارب الدول التي سبقت في هذا المضمار، كما يجب أن لا نتجاهل التحول في الاقتصاد العالمي والسياسة الاقتصادية العالمية؛
2. على الدولة أن تؤمن بأهمية دور هذه البنوك وأن تهيئ المناخ المناسب الذي تستطيع أن تعمل في ظله على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة ولا يحقق هذا إلا من خلال إصدار التشريعات واللوائح والنظم وتوفير الدعم المالي والمعنوي.

المبحث الثالث

خوصصة البنوك العامة

إن تناول موضوع خوصصة البنوك يأتي ضمن الانعكاسات والتغيرات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي، ومن ثم أصبح من الموضوعات الأساسية التي يجب التعامل معها في مجال اقتصاديات البنوك لما له من تأثير واضح على تلك الاقتصاديات في الوقت الحاضر وفي المستقبل، مما فرض ضرورة التعاطي الجدي والحذر مع هذا الموضوع وتوضيح الجوانب المختلفة المتعلقة به، وهذا ما سنعمل على تتبعه من خلال النقاط التالية:

- خوصصة البنوك والأبعاد المختلفة لها.
- دوافع وأهداف خوصصة البنوك وضوابط نجاحها.

المطلب الأول- مفهوم خوصصة البنوك والأبعاد المختلفة لها

أولا- مفهوم الخوصصة

تعتبر كلمة خوصصة* كلمة حديثة النشأة، فالعبارتين "privatize" و"privatization" ظهرتا لأول مرة في الطبعة التاسعة لـ "Weboters New Collegate Dictionnary" في سنة 1983، أول استعمال لهذه الكلمة كان في سنة 1948 في أمريكا حيث كانت أكبر المصطلحات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية.[21]

* يمكن أن نجدها بمصطلحات مختلفة ولكن تدل على نفس المعنى: كالخصخصة أو التمليك للخواص وهي ترجمة لكلمة privé.

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المقدمة لمصطلح الخوصصة أو الخصخصة كما تعددت رؤى الاقتصاديين لهذا المفهوم وبصفة عامة يمكن ذكر بعض من هذه التعاريف التي تعرضت لمفهوم الخوصصة.

فقد عرفت الخوصصة على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية إلى مؤسسات أو أشخاص طبيعيين خواص"

وهناك من عرفها على أساس أنها" العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الإشراف أو إدارة المؤسسة العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين".

في حين عرفها الأستاذ الحسين بن سعد في كتابه" الجزائر إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية (1980- 1993) على أنها " الطريقة التي يتم من خلالها إدخال طرق الإدارة ورأس المال الخاص إلى المؤسسات العمومية". [22]

فاختلاف هذه التعاريف ما هو إلا دلالة على شدة الجدل القائم حول هذا الموضوع، أما من وجهة نظر المؤسسات النقدية والمالية الدولية فإن مفهوم الخوصصة" يعني تخلي الدولة الجزئي أو الكلي عن المجال الاقتصادي". [23]

كما عرفها أيضا البنك الدولي بأنها" الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها.

في حين يرى البعض أن مفهوم الخوصصة يتمثل في الاتجاهات التالية: [24]

- الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة، وهذا من خلال منح دور متزايد للقطاع الخاص داخل الاقتصاد، وهو المفهوم الذي عرف إتباعا متزايدا من قبل العديد من الدول، ويتم من خلال التخفيض التدريجي لدور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات.
- الخوصصة تعني التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، وذلك من خلال تحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وتشجيعه لتحقيق إنتاجية وربحية أعلى، وبالتالي التخلص من الأنشطة الخاسرة للدولة وانتشال الاقتصاد من عثرته.

- الخوصصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي، فقد تبنت معظم النظم الاقتصادية في العالم نهج اقتصاد السوق وحتى الدول التي لا تزال تتمسك بالنموذج الاشتراكي بدأت بشكل بطيء وغير معلن تتبنى مفهوم الخوصصة.
- والخوصصة عكس التأميم ، فبعكس التأميم الذي يعني تحول الملكية الخاصة إلى العامة يشير مصطلح "الخوصصة" إلى الاتجاه المعاكس مع الاختلاف الكبير من حيث الأوضاع، الأساليب، والإجراءات التي ترافق كلا منهما.

من خلال التعريفات السابقة التي تعرضنا لها يمكننا الخروج بتعريف شامل لمصطلح الخوصصة" على أنه العملية التي يتم فيها منح دور متزايد للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال طرق متعددة تتضمن نقل الملكية، المشاركة فيها أو تأجير هذه الممتلكات، والهدف أننا لا نشير إلى الهدف في حد ذاته بل وسيلة الوصول إلى الأهداف التي لا يمكن تحقيقها بواسطة القطاع العام.

أما فيما يخص خوصصة البنوك أو المصارف، فهي قيام الدولة بتحويل ملكية المصارف جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا أمام الخدمات المقدمة.

بعد تعرضنا لمفهوم الخوصصة ولكي تتضح أبعادها سنحاول تسليط الضوء على مختلف الأبعاد المرتبطة بها.

ثانيا- الأبعاد المختلفة لخوصصة البنوك

إن خوصصة البنوك لها العديد من الأبعاد التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق برنامج ناجح لخوصصة البنوك حيث توجد أبعاد مختلفة تحكم عملية خوصصة البنوك ولعل من أهمها ما يلي:[25]

1- البعد الإداري:

يتيح هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة بالرغم من تمتع بحرية اتخاذ القرارات التي تتلاءم مع أهداف

البنك وسياساته الحالية والمستقبلية، إلا أن هذه الحرية عادة ما تحد منها تعليمات حكومية لها تأثيرها على مجالات التوظيف واستثمار أموال البنوك، فضلا عن عدم وجود استقلال تام لكل بنك في وضع سياسات العمالة وأنشطة الشراء والبيع والخدمات المصرفية المتنوعة.

2- البعد التنموي للبنوك العامة وضرورة مراعاته:

إن البنوك العامة ساهمت وتساهم بشكل كبير في دعم عمليات التنمية من خلال دورها الهام في جلب المدخرات المحلية، تمويل المشاريع الإنتاجية، المشروعات القومية العملاقة، وغيرها من الأدوار الهامة التي تعتبر هذه البنوك الأقدر على القيام بها، وعليه فهذا البعد يشير إلى أن خوصصة البنوك العامة يجب أن تتم بدون الإخلال بالدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- البعد الاجتماعي للبنوك العامة وكيفية التعامل معه:

تتحمل البنوك العامة ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية من حيث حجم العمالة الكبيرة الموجودة في هذه البنوك بينما تتجه البنوك الخاصة إلى تطبيق تكنولوجيا الخدمات المصرفية، وهذه الأخيرة تدفع بالبنوك العامة إلى وضع حلول علاجية لما يمكن أن تتركه الخوصصة من أثر في هذا المجال، حيث يمكن اللجوء إلى إتباع طرق وتقنيات وأساليب معروفة في مثل هذه الحالات.

4- البعد الخاص باختيار الطرق والأساليب المناسبة لخوصصة البنوك:

هناك عدة طرق لخوصصة البنوك نذكر منها: [26]

أ- التنازل في السوق المالي:

تتم عملية الخوصصة بتقنيتين إما عن طريق البيع بالمناقصة بسعر افتتاحي قابل للارتفاع، أو البيع عن طريق سعر محدد.

- **البيع بالمناقصة:**

تتم عملية البيع بالمناقصة بإيجابيات نظرية تتم على أساس السوق، كما أنها تتجنب تثبيت سعر إصدار أعلى أو أقل من القيم الحقيقية للمؤسسة في حين

يتعين على الدولة تعظيم أرباح البيع، في المقابل تعتبر هذه العملية معقدة ولا تشجع صغار حاملي السندات.

- **البيع عن طريق سعر محدد:**

يكون السهم مسعرا مسبقا ومن إيجابياته أنه يؤمّن دخلا معلوما محددا مسبقا للدولة كما أنها توفر فرصا لصغار حاملي السندات، في المقابل تشكل خطرا على النقابة وبالتالي يكون التسويق عال، وتتم خوصصة المصارف في السوق المالي(البورصة)، هذا الأسلوب له مزايا كما له مخاطر ومن مزايا هذا الأسلوب نذكر ما يلي:

1. توسيع عدد المساهمين عن طريق طرح الأسهم لمختلف المستثمرين.
2. إشهار أرباح المؤسسة المصرفية المعنية بالخوصصة.
3. تنشيط سوق الأوراق المالية.

ب- التنازل خارج السوق المالي:

و تتم عملية الخوصصة عن طريق تحويل الملكية بالتراضي، أي بيع الأسهم بسعر محدد لجزء أو لكل رأس المال لأحد أو مجموعة من المستثمرين المختارين واللجوء إلى التنازل الودي أو بالتراضي.

إن استعمال هذه التقنية يستجيب لعدة أسباب منها:

- استحالة البت في العملية على مستوى البورصة.
- محاولة الحفاظ على رقابة نشاط المؤسسة المصرفية .
- ضرورة إعادة هيكلة المصرف.

ج- خوصصة الإدارة:

و هذا عن طريق الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال، وتتمثل فوائد هذا الأسلوب في التغلب على مشاكل عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه، والتخلص أيضا من أعباء التسيير اليومي للمصارف والنفقات الإضافية.

د- **البيع لمستثمر رئيسي:**

هذا الأسلوب يتميز بدرجة عالية من التكنولوجيا والإمكانيات الواسعة، وذلك من أجل تحسين أداء المصرف ورفع كفاءته، ويستخدم هذا الأسلوب طالما تمتع المصرف المركزي بالقوة والاستقلالية والفعالية في ضبط السوق النقدي والمالي، وحماية أموال المودعين والقيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

5- **البعد الزمني لخوصصة البنوك:** يشير هذا البعد إلى اتجاهين رئيسيين هما:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الأفضل تأجيل خوصصة البنوك إلى غاية الانتهاء من خوصصة المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وهذا لتسهيل العمليات المالية بين المشروعات والبنوك، هذا العمل سيعمل على تحسين وضعية البنوك.

الاتجاه الثاني: عكس الاتجاه الأول هذا الاتجاه يفضل أصحابه البدء بخوصصة البنوك في مرحلة مبكرة ودون تأجيل، وهذا من خلال طريقة منظمة وتدريجية تضمن رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى مع إحداث توازن داخل سوق رأس المال.

6- **البعد القانوني لخوصصة البنوك:**

يتحقق هذا البعد من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية مثبتة تضمن التحول السليم للبنوك العامة إلى الملكية الخاصة وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

المطلب الثاني- دوافع وأهداف خوصصة البنوك وضوابط نجاحها

إن الاتجاه نحو خوصصة البنوك العامة تعتبر أحد أهم عمليات الخوصصة التي تعرفها مختلف الاقتصاديات، حيث تقف وراء هذه العملية مجموعة من الدوافع والأسباب الخاصة التي تبرر اللجوء لإجرائها والتي تحدد أهدافا ومزايا يتوقع تحقيقها والاستفادة منها، وعلى أن الوصول بهذه العملية إلى نهايتها بالشكل المراد

تحقيقه لا يكون إلا باحترام معايير وضوابط تحكم عملية الانتقال هذه، كما توفر الشروط الملائمة لنجاحها، وهو الأمر الذي ستعمل على معالجته من خلال النقاط التالية:

أولا- الأسباب والدوافع الرئيسية لخوصصة البنوك

هناك عدة أسباب ودوافع عجلت بضرورة تطبيق خوصصة البنوك ولعل من أهمها: [27]

أ- زوال دافع الملكية العامة للبنوك في ظل العولمة:

لقد اتضحت هذه الظاهرة لدى الكثير من اقتصاديات البلدان النامية، حيث أبرزت العولمة والتحرر الاقتصادي المصاحب لها أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كابحا للنشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، الشيء الذي أدى إلى ظهور آثار سلبية أثرت على أداء البنوك لأدوارها، وتداخلت الأهداف المالية مع الأهداف الاقتصادية التي تسعى البنوك عامة لتحقيقها.

ب- مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة مثل:

1. التوجه المتزايد نحو التكتل والاندماج المصرفي لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة؛
2. التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية كتنفيذ العمليات المصرفية باستخدام تكنولوجية جد متطورة؛
3. إقبال الأفراد على تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات مالية في السوق المالية بشكل مباشر؛
4. تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس في البنوك وخاصة في مجال شراء الفواتير بالجملة.

ج- تعتبر خوصصة البنوك أحد أهم المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدراتها التنافسية.

د- معاناة البنوك العامة من بعض المشاكل من طرف البنوك الخاصة كتراجع مؤشرات الأداء وزيادة المشاكل المرتبطة بالعمالة.

هـ- يمثل التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية والتي وقعت عليها أكثر من 100 دولة في سنة 2000[28]، وتعتبر أحد أهم الدوافع الرئيسية التي ساهمت في تزايد الاتجاه نحو خوصصة البنوك العامة.

ثانيا- الأهداف المتوقعة

بالإضافة إلى الدوافع المختلفة لخوصصة البنوك هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من خوصصة البنوك ولعل من أهمها ما يلي:[29]

- **تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي:**

إن الهدف الأساسي لخوصصة البنوك هو زيادة المنافسة بين البنوك وتعميقها والتي سوف تؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية، وتساعد على إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة، كما أن المنافسة المصرفية السليمة تؤدي على تحسين أداء المؤسسات المصرفية وإلى ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة تقدمها بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن.

- **تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:**

إن خوصصة البنوك العامة تساعد من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة العروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك بشكل جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة ويسر.

- **تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية:**

تتيح عملية خوصصة البنوك الحرية الكاملة لإدارة البنوك في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم الأسواق المالية والنقدية، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي وهي في حاجة شديدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلاليتها بعيدا عن التدخل الحكومي، حيث اتضح أن بنوك الاستثمار وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل هذا سوف يؤدي إلى تقديم أحسن وأفضل الخدمات المصرفية نتيجة استخدام كفاءات أعلى.

- **ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:**

يتوقع أن يؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد الإنفاق العام وإتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة.

ثالثا: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك

تعتبر الخوصصة وسيلة إعادة تشكيل المجتمع بأكمله، عن طريق تغير طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية وهي تعمل على:

- تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسؤولة عنه؛
- التقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية؛
- تغيير خريطة فئات المصالح بجعلها أقل تأييدا لتوسع القطاع العام.

لقد أصبحت الخوصصة اليوم عبارة عن اتجاه عالمي منذ أن قامت بريطانيا بتحويل ثلث القوى العاملة التي تعمل في المؤسسات العامة إلى المنتفعين بها[30]، حيث أضافت هذه العملية إلى موارد الخزينة في بريطانيا 26 مليار جنيه إسترليني وخفضت نسبة مساهمة المؤسسات العامة من الناتج الوطني من 10٪ إلى 06٪.

إن خوصصة المؤسسات المصرفية تتطلب عناية كبيرة ورؤية واضحة ودقيقة على عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي يشترط ضرورة التعامل الجدي مع مختلف الضوابط والشروط لإنجاح خوصصة هذه البنوك.

وتتلخص أهم ضوابط نجاح خوصصة البنوك فيما يلي:[31]

1. لا خوصصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخوصصة؛
2. ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته بفعالية، فالخوصصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية؛
3. اختيار الأسلوب الأمثل لخوصصة البنوك وهذا بالنظر إلى مسائل نسب الملكية وجنسية الملاك؛
4. العمل على تطوير الجهاز المصرفي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة من خلال التوسع في استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للبنك أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية وبالتالي لا بد من أن يسير برنامج خوصصة البنوك تدريجيا؛
5. أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات سعر الصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي؛
6. دعم عملية الخوصصة بالقوانين اللازمة خصوصا ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار؛
7. تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.

إن معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بعملية خوصصة البنوك والأبعاد المرتبطة بها يوضح أن هذه العملية وحتى إن كانت خيارا مطروحا أو بديلا في سبيل خلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل متغيرات العولمة، فإنها أيضا ضرورة أملتها الظروف الراهنة التي تعيشها البنوك والساحة المصرفية العالمية، وأحد الانعكاسات الأساسية التي أحدثتها العولمة على الأجهزة المصرفية في العالم.

وعن حالة خوصصة البنوك العمومية في بعض الدول العربية نوضحها في الجدول رقم(16) التالي:

جدول رقم(16): خوصصة البنوك العمومية العربية:

البلد	البنوك العمومية المخوصصة
الجزائر	مشروع خوصصة القرض الشعبي الجزائري
مصر	تم خوصصة بنك الإسكندرية وهناك مشروع ثان لخوصصة بنك القاهرة
المغرب	مشروعي خوصصة البنك المركزي الشعبي والصندوق الوطني للائتمان الزراعي.
ليبيا	تم خوصصة بنك صحاري، وهناك مشروع خوصصة بنك الوحدة.
تونس	خوصصة البنك الفرنسي التونسي وبنك الاتحاد الدولي للبنوك وبنك الجنوب.
العراق	مشروع خوصصة بنك الرافدين والرشيد.
السودان	تم خوصصة البنك الصناعي والبنك الزراعي وبنك الادخار ، إضافة لوجود مشروع خوصصة بنك أم درمان.
العربية السعودية	تم بيع 12 بنك لدول أجنبية.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على موقع البنوك المركزية لهذه الدول على الشبكة العالمية للمعلومات والموقع الالكتروني www.pogar.org/arabic/govnews

و الملاحظ أنه لم تخل أي دولة عربية من تجربة الخوصصة وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التأثر الواضح للبنوك العربية بالعولمة الاقتصادية نتيجة التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في محاولة لمواكبة المصارف العالمية.

المبحث الرابع
الاندماج المصرفي وحالته في الدول العربية

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد وقلبه النابض لما تقوم به من وظائف أساسية تعمل على تنشيط العمليات الإنتاجية، ويعتبر تطور الجهاز المصرفي معيارا لأي تنمية اقتصادية لما يؤديه من دور هام في رفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطاتها على أكمل وجه.

إن تطور الأنظمة المالية والمصرفية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين قد شهدت تغيرات جذرية فأصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والمصرفية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل التقدم التكنولوجي الكبير والاتجاه نحو العولمة.

إن كل هذه التطورات الدولية الجديدة قد تبين عنها وجود ضعف على مستوى الأجهزة المصرفية لما تعانيه من كثرة القيود وصعوبة الحركة وصغر حجم وحداته المصرفية وضعف هياكله التمويلية والمالية بوجه عام، وبالتالي فكل هذه الأوضاع تستوجب تكوين كيانات مصرفية عملاقة وقوية قادرة على المنافسة وغزو الأسواق والقضاء على ظاهرة التعثر المصرفي.

ومن هنا اتجهت المصارف إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكون مناخ أكثر تنافسية ومقدرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة وذلك كبديل للإفلاس أو الفناء، وعلى هذا الأساس تبدو أهمية الاندماج المصرفي باعتباره وسيلة لإحياء وإنعاش النظام المصرفي.

إلى جانب ذلك إن الاندماج المصرفي كان نتيجة حتمية لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية، وكذا

الالتزام بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال بما لا يقل عن 8٪ من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك أخذا بعين الاعتبار الأصول الخطرة وهو السبب الرئيسي الذي دفع الكثير من البنوك الصغيرة على الاندماج المصرفي مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

إضافة لما ذكر فإن موضوع الاندماج المصرفي يعتبر واحد من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير من طرف المؤسسات المصرفية بصفة عامة، ومن طرف المحللين الماليين بصفة خاصة في ترشيد قرارات الاندماج لتجنب حدوث أزمات مالية تأثر على الجهاز المصرفي وعلى الاقتصاد ككل، وعليه سنسعى في هذا الصدد إلى التطرق إلى الاندماج المصرفي من خلال النقاط التالية:

- مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه.
- دوافع الاندماج وآثاره الإيجابية والسلبية.

المطلب الأول- مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه

أولا - مفهوم الاندماج المصرفي

يعتبر الاندماج المصرفي ظاهرة اقتصادية مركبة ذات أبعاد متعددة وواقع لا يمكن تجاهله في ظل ترسخ العولمة، إذ أصبح من الضروري اندماج البنوك لتكوين كيانات مصرفية عملاقة قوية قادرة على التواجد والاستمرارية مما يمكنها من زيادة قدراتها التنافسية وتقديم خدمات مصرفية بكفاءة أكبر وبأقل تكلفة.

وعليه فقد عرف الاندماج المصرفي على أنه" اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وجمعهما في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".(32)

كما عرف البعض الاندماج المصرفي على أنه" تلك العملية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى بحيث يتخلى

البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ليشكلا معا مصرفا واحدا". [33]

في حين اعتبره البعض على أنه" إحدى الوسائل الهامة لتحقيق مفهوم البنك الشامل وتكوين كيانات مصرفية عملاقة، لذا يكتسب الاندماج المصرفي أهمية متزايدة وخاصة في ظل توجه العالم نحو عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، ففي الوقت الذي تتكامل فيه التكتلات العالمية وتتشابك فيه المصالح، وتتلاشى فيه الحواجز والقيود في وجه أسواق موسعة، كان لا بد من تكوين مؤسسات عملاقة تواكب العصر في سوق مصرفية عالمية شبه موحدة". [34]

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الاندماج المصرفي هو العملية التي تتم بواسطتها إيجاد تجمع مصرفي جديد قائم على مكتسبات البنوك الداخلة في هذه العملية بهدف تعظيمها ومنح البنك قدرة أكبر على مواجهة المتغيرات، وقد تأخذ عملية الاندماج المصرفي شكل إرادي أو قسري.

ومن هذا المنطلق فإن للاندماج المصرفي(البنكي) عدة أهداف نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي: [35]

1. المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويحقق ذلك تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة.
2. إنشاء وضع مصرفي تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وخلق فرص استثمار أكثر عائدا وأقل مخاطرة.
3. إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.
4. الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، زيادة القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، إمكانية الاتصال والتواصل بشكل أفضل وأسرع بفضل شبكة الانترنيت.

بالإضـافة إلى الأهـداف السابقة الـذكر الـتي تـسعى البنـوك المندمجـة تحقيقها، هناك أيضا دوافع داخلية وخارجية وراء هذا الاندماج ومن بينها ما يلي:[36]

أ- مواجهة مخاطر العولمة والتغيرات في الأسواق العالمية؛

ب- متطلبات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية؛

ج- سلامة الجهاز المصرفي؛

د- تحقيق اقتصاديات النطاق وهذا ما يسمى بالدمج الأفقي؛

هـ- تحقيق اقتصاديات الحجم والمتمثلة في تحقيق وفرات ناتجة عن انخفاض متوسط تكلفة الوحدة نتيجة التوسع في حجم الأعمال أو ما يعرف بالدمج الرأسي؛

و- التقدم التكنولوجي بات يشكل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي أحد دعائم الوجود والارتباط في الأسواق المالية والعالمية والقدرة على الاستمرارية والمنافسة؛

ز- دوافع متعلقة بتعظيم القيمة، يتوقع أن تؤدي عمليات الدمج أو الاستحواذ إلى تحقيق مصالح المساهمين من خلال زيادة الأرباح المستقبلية المتوقعة سواء من خلال خفض التكاليف أو زيادة الإيرادات.

ثانيا - نماذج الاندماج المصرفي

تبنى عملية الاندماج المصرفي على مجموعة من الأسباب والدوافع التي تحددها الظروف والأهداف المستقبلية المتوقعة، وهو ما جعل لهذه العملية عدة أشكال وأنواع يصب كل نوع منها في اتجاه محدد للوصول إلى الهدف المطلوب، وفي هذا الصدد نميز بين النماذج المختلفة للاندماج المصرفي ضمن معيارين هما:

أ- الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

تتعدد نماذج الاندماج المصرفي الناتجة عن ارتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة أو يقدمان خدمات متماثلة أو غير متماثلة ومن ثم ينقسم الاندماج المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:[37]

1- **الاندماج الأفقي:**

يقصد به الاندماج الذي يتم بين بنكين يعملان ويتنافسان في نفس نوع نشاط العمل، مع الملاحظة أن الحكومات في مختلف دول العالم تتولى تنظيم هذا النوع من عمليات الاندماج لما له من أثر سلبي محتمل على المنافسة.

2- **الاندماج الرأسي:**

يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية، أو العواصم بحيث تصبح المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصارف الكبيرة. [38]

3- **الاندماج المتنوع أو المختلط**

هو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مرتبطة فيما بينها مثال ذلك اندماج بنك تجاري وبنك متخصص، ونميز ضمن هذا النوع الأشكال التالية:

- الاندماج بغرض امتداد المنتجات(اندماج متحد المركز).
- اندماج بغرض الامتداد الجغرافي.
- اندماج بغرض التنويع البحت.

ب- **الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:**

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع والتي يمكن توضيحها فيما يلي: [39]

- **الدمج الطوعي:**

وهو ما يعرف أيضا بالدمج الودي الذي يتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، حيث تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي المصرف توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج، ويتم دفع قيمة الأسهم إما نقدا أو على شكل أسهم لدى البنك الدامج.

- **الدمج العدائي:**

هو الدمج الذي تعارضه إدارة المصرف المدموج، نظرا لتدني السعر المعروض أو المحافظة على استقلال مصرفها، حيث يتوجه البنك الدامج بعروضه مباشرة إلى مساهمي المصرف المدموج أو يلجأ لجمع هذه الأسهم وشرائها عن طريق البورصة.

- **الدمج القسري أو الإجباري:**

يحدث هذا النوع من الاندماج نتيجة تعثر أحد البنوك مما يلزم السلطات النقدية على اتخاذ إجراءات الاندماج كبديل للإفلاس أو التصفية، فيحدث اندماج في إحدى البنوك الناجحة وذلك وفق قوانين وتنظيمات تشجيعية للاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية أو عن طريق عرض من البنك الدامج لتقديم المساعدة وتحمل كل التزامات البنك المندمج، يتم هذا النوع من الاندماج تبعا لظروف استثنائية تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما والجهاز المصرفي خصوصا.

كما يمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى أشكال أخرى وفق مجموعة من المعايير المختلفة والمتمثلة في الأنواع التالية: [40]

1. **الاندماج بالابتلاع التدريجي:**

هو عبارة عن ابتلاع بنك لآخر تدريجيا وذلك من خلال شراء فرع أو فروع للبنك المراد ابتلاعه إلى أن يتم شراء كل الوحدات والفروع.

2. **الاندماج بالحيازة:** يتم من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه.

3. **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:**

يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان.

4. **الاندماج بالضم:**

ويتم بضم البنكين معا تحت إدارة واحدة مركزية على أن يتم تجمع الأسهم معا تحت إشراف الإدارة الجديدة.

5. **الاندماج بالمزج:**

يحدث الاندماج بمزج بين عدد من البنوك لينتج في الآخر كيان مصرفي جديد له اسم جديد وعلاقة تجارية جديدة، وموقع في السوق المصرفي أكبر من الموقع القديم.

المطلب الثاني: دوافع الاندماج المصرفي وآثاره الإيجابية والسلبية

تشكل البنوك أحد أهم الأجهزة التي تساهم في جمع مدخرات الأفراد وإعادة استثمارها لتساهم في تمويل العمليات الاقتصادية بمختلف القطاعات، فالدور الرئيسي للبنوك هم الوسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل ولكي تتمكن من القيام بهذا الدور عليها التطور باستمرار لكي تتكيف مع التقدم التقني في جميع المجالات وبالذات في المبادلات المالية، ويجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والدقة والسرعة.

ونتيجة التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية منها ونظرا لاشتداد المنافسة أصبح اندماج البنوك وتعاونها فيما بينها أمرا لا بد منه، وهنالك مجموعة من الدوافع التي دفعت باتجاه هذا الاندماج كقرار استراتيجي وحيوي بالنسبة للبنوك في ظل الظروف الراهنة، والتي عملت على إبراز وتعديد إيجابياته كما نظهر من ناحية أخرى بعض السلبيات التي تنتج من عملية الاندماج المصرفي في حال خروجها عن الإطار المحدد لها وهو ما سنتناوله في النقاط التالية:

أولا: دوافع الاندماج المصرفي

هناك عدة أسباب تدفع بالبنوك إلى الاندماج ومن أهمها ما يلي:[41]

1. إن من أهم الأسباب والدوافع التي تدفع البنوك للاندماج المصرفي هو ما يعرف بالأثر التأذري، والذي هو فكرة زيادة الكل عن الأجزاء المكونة له، وما يعمل على رفع الربحية وزيادة القدرة التنافسية للكيان الجديد؛
2. الأزمات الاقتصادية المصرفية العالمية والتي أدت بالبنوك العالمية للاندماج بغية تحسين أوضاعها؛

3. تعتبر عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما أدت إليه من ازدياد المنافسة، وتطبيق معايير كفاية رأس المال، دوافع أساسية للقيام بعمليات الاندماج المصرفي؛
4. إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفة الشاملة يعتبر من أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية؛
5. تنويع محفظة التوظيف نتيجة تجمع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات؛
6. الاستفادة من وفرات الحجم وما ينتج عنها من آثار، وزيادة النمو والتوسع وسعة الانتشار وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية، وكذا زيادة القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية؛
7. الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية والذي يكون سببا مؤسسا للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه، بهدف تنظيم الجهاز المصرفي وضمان مواكبته للتطورات التي يسير عليها الاقتصاد.
8. يعتبر التوسع بشراء مصارف قائمة ودمج الفروع من أفضل الطرق للتوسع، لكون المصرف المستهدف له عملاؤه وحصته في السوق، في حين يحتاج فتح فرع جديد لبذل الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد؛
9. تراجع الفرض القائل بأن الاندماج المصرفي إجراء مضاد للمنافسة بالنسبة لمختلف أنواعه، مما يشكل دافعا كبيرا نسبيا بالنسبة للحكومات لتدعيم الاندماجات المصرفية.

ثانيا : الآثار الإيجابية

من خلال تتبعنا وتأملنا لأسباب ودوافع الاندماج المصرفي استطعنا الوصول إلى العديد من المزايا والإيجابيات التي تنتج عن هذه العملية ومن أهم إيجابياتها نذكر ما يلي:[42]

1- زيادة قدرة البنك المندمج على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي وتحقق الملاءة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال ورفع قدرته على مواجهة الأزمات والمخاطر.

2- زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج ومن ثم زيادة قدرة البنك على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج.

3- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية والعالمية.

4- تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد المندمج والناتج عن زيادة الأرباح الصافية، وفي نفس الوقت زيادة قيمة السهم الجديد للكيان الجديد في البورصة حيث يرتفع سعر السهم الجديد.

5- إتاحة فرصة أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، وزيادة فرص منح التسهيلات للعملاء.

6- الارتقاء بالمناخ التنظيمي وتطوير النظم الإدارية، وتحسين مناخ العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية مما ينعكس إيجابا على الأرباح المحققة وبالتالي تسهيل عملية الدخول في مصاف البنوك الشاملة.

7- يسمح الاندماج المصرفي بخلق اقتصاديات الحجم خصوصا في مجال البحث العلمي والتطوير وكذا عولمة الأسواق المصرفية.

8- تحقيق وفرات الحجم(النطاق) سواء تعلق الأمر بالوفرات الداخلية من وسائل تقنية وتكنولوجية أو الوفرات الإدارية فيما يتعلق باليد العاملة.

ثالثا : الآثار السلبية

على الرغم من المزايا والإيجابيات التي تدفع البنوك إلى الاندماج فإن عملية الاندماج المصرفي تحتمل بعض الآثار السلبية التي يمكن أن تسبب للبنوك مشاكل داخلية، ومن أهم الآثار التي يمكن تسجيلها في هذا الصدد ما يلي:[43]

1- زيادة المخاطرة الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم؛

2- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية؛

3- قد يترتب على الاندماج المصرفي تركز الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز؛

4- زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وخطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية دون انخفاضها؛

5- قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة؛

6- قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا غير توازنية دافعة لإختلالات عميقة في السوق المصرفية وإخفاء الدافع على التطوير، مما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة؛

و من خلال تتبعنا لدوافع ومزايا وبعض الآثار السلبية للاندماج المصرفي، نرى أنه يتعين على البنوك الراغبة في الاندماج القيام بدراسة شاملة عميقة ومتأنية قبل اتخاذ قرار الاندماج وإخضاعه لضوابط ومحددات تضمن سلامة هذا الاندماج.

المطلب الثالث - شروط وضوابط ومحددات الاندماج المصرفي

إن إنجاح عملية الاندماج المصرفي تتطلب تخطيط مسبق يراعى فيه كل الشروط والضوابط والمحددات لإنجاح هذا الاندماج، وفيما يلي سوف نتناول أهم الشروط والضوابط والمحددات.

أولا- شروط الاندماج المصرفي

هناك شروط يجب أن تتوافر لنجاح عملية الاندماج المصرفي نذكر منها ما يلي:[44]

1. يجب اختيار الطريقة المناسبة لتقييم البنكين وإيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين، والقرارات لأجل الوصول إلى التقييم المطلوب.

2. أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة للإدارة العليا للبنكين بأهمية الصفقة وفوائدها الاقتصادية.
3. يشترط على البنوك المندمجة الحفاظ على السير العادي للنشاطات اليومية خلال عملية الاندماج وذلك تفاديا للآثار السلبية على العملاء.
4. أن يتم اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها.
5. توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.
6. لا بد من تكثيف الاتصالات بين الأجهزة الفنية للمؤسستين لكي تتم عملية الاندماج بوضوح تام للطرفين وذلك بعد التفاوض بين الإدارة العليا والمساهمين في كل من البنكين.

ثانيا- ضوابط الاندماج المصرفي

إن شروط الاندماج المذكورة أعلاه بحاجة ماسة إلى دراسة عميقة واختيار ضوابط لازمة لإنجاح عملية الاندماج المصرفي لأن هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج يجب مراعاتها، ومن أهم هذه الضوابط نذكر ما يلي:

1. ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية الاندماج من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج، كحجم الودائع والقروض والاستثمارات والديون والمخصصات المعدومة والاحتياطات غير الموزعة، والعمليات خارج الميزانية والمركز المالي وكل المعلومات عن العمالة وتخصصاتها، ودرجة خبرتها وكفاءتها ومهارتها والهيكل التنظيمي والوظيفي لكل المؤسسات المعنية بعملية الاندماج.
2. دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفاد منها وإمكانية تطبيقه على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية.

3. إن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية.
4. ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها.
5. يجب القيام بدراسة مسبقة كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج والجدوى المتمثلة في البنك المركزي لضمان سلامتها ومدى دقة نتائجها.
6. عدم اللجوء إلى الاندماج المصرفي الإجباري إلا في حالات الضرورة الملحة.

ثالثا- محددات الاندماج المصرفي

إن الاندماج المصرفي كأي قرار استراتيجي تسعى إليه البنوك الكبيرة والصغيرة بهدف التحرير الاقتصادي، وإتباع اقتصاديات السوق مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح، ومن هنا يتبين لنا أن وضع قرار الاندماج بين البنوك يقوم على مجموعة من المحددات الهامة والواجب الأخذ بها من طرف القائمين على العملية لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه المحددات نذكر ما يلي:

1. سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد، من حيث ضرورة التأكد على توافقها مع أهداف الكيان وخصائصه.
2. تحديد الأهداف طويلة المدى للكيان المصرفي الجديد.
3. حجم تكاليف الاندماج المصرفي والمتمثلة في تكاليف الوكالة نتيجة الاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.
4. ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد تساعد على نجاح الاندماج المصرفي.
5. التغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد وتجرى الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة.

6. موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج، حيث يتوجب تحديد وبشكل دقيق مهام وأدوار كل إدارة داخل الكيان الجديد في إطار الأهداف طويلة الأجل المرغوب تحقيقها.

من خلال تدرجنا في عرض شروط وضوابط ومحددات الاندماج المصرفي، فإننا نرى أنه لكي تتضح عملية الاندماج المصرفي لا بد من التعرض لمراحل التي يمر بها الاندماج المصرفي والمتمثلة في ثلاث مراحل، والتي هي على التوالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي وهذا بإعداد البنك للاندماج من خلال إعادة الهيكلة وتحديد قيمة البنك.

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفية وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة.

تناولنا فيما سبق الإطار النظري لعملية الاندماج المصرفي وفيما يلي سوف نحاول التعرف على بعض الاندماجات المصرفية العربية.

المطلب الرابع: حالة الاندماج المصرفي في الدول العربية

لقد شملت عملية الاندماج المصرفي بعض الدول العربية وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدول العربية فيما بينها حيث يعتبر الاندماج المصرفي أحد الآليات الضرورية والأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تكاملا، غير أن الملاحظ أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر أي اندماجات بين هذه الدول.

أما بالنسبة للجزائر فإنه لم يحدث أي اندماج بنكي على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، كما أن الظروف مساعدة على اندماج هذه البنوك فيما بينها.

لقد شكل الاندماج المصرفي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية في عقد التسعينيات من القرن الماضي بحصول اندماجات كبيرة ومتنوعة، في حين يبقى خيارا ثانويا بشكل عام لدى المصارف العربية، فعمليات الاندماج المصرفي في البلدان العربية لا تزال ضعيفة جدا سواء في قسمتها أو في عددها مقارنة بموجة الاندماجات على الصعيد العالمي.

إن عدد حالات الاندماج المصرفي في العالم تجاوزت الأربعة آلاف حالة في نهاية القرن الماضي، في حين لم يتجاوز العدد ثلاثون حالة في الدول العربية ونلفت الانتباه أن أغلب الاندماجات المصرفية العربية حصلت في دولة لبنان، حيث خفض عدد المصارف البالغ عددها 80 مصرف إلى 63 مصرف، ولكن لا تزال الكثافة المصرفية في لبنان هي الأعلى بين الدول العربية تليها الإمارات العربية المتحدة(61 مصرفا) والبحرين (49 مصرفا) ومصر(42 مصرفا).

لقد شرعت العديد من البلدان العربية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والخوصصة التي مست العديد من البلدان العربية، إذ تواجه اليوم المصارف والبنوك العربية تحديات جديدة مليئة بالفرص ومجالات العمل التي لم تكن متاحة من قبل، ورغم كل هذه المزايا التي يوفرها الاندماج المصرفي وتزايد حالات الاندماج عالميا مازالت المصارف العربية بعيدة عن هذا الاندماج.

وهناك عوامل ساهمت في الحد من الاتجاه نحو الاندماج وأهمها حماية الأسواق المحلية من دخول المصارف الأجنبية في بعض الدول العربية مما شكل وقاية للمصارف الوطنية تجاه المنافسة الخارجية، كما أن هناك صعوبة أحيانا في الاستفادة من أحد أهداف الدمج الرئيسية المختلفة بتحقيق وفرات الحجم نظرا لصعوبة صرف العاملين الفائضين في العديد من الدول التي تشكو أصلا من ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، وفيما يلي جدولان يبينان أهم عمليات وحالات الدمج بين المصارف العربية.

جدول رقم (17)

أهم عمليات الدمج بين المصاريف العربية للفترة 1999 – 2002 (مليون $)

قبل الدمج				بعد الدمج				
اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات	تاريخ الدمج	اسم المصرف	المرتبة	حقوق المساهمين	الموجودات
بنك الخليج الدولي	17	731	10,209	افريل 1999	بنك الخليج الدولي	8	1,138	15,679
البنك السعودي العالمي	-	377	4,948					
البنك السعودي الأمريكي	6	1,302	13,327	جويلية 1992	البنك السعودي الأمريكي	2	2,202	20,548
البنك السعودي المتحد	11	847	7,294					
مصرف فيصل الإسلامي	69	135	866	جوان 2000	بنك البحرين التجاري	53	256	1,316
الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي	-		2,562					
البنك الأهلي التجاري	74	127	1,931	جويلية 2000	البنك الأهلي المتحد	35	385	3,512
البنك الكويت المتحد	-	207						
البنك البحرين التجاري	-							
الشركة التونسية للبنك	66	142		سبتمبر 2000	الشركة التونسية للبنك	50	274	2,619
بنك التمية للاقتصاد التونسي	-		142					
البنك القومي للتمية السياحية	-							
بنك مسقط	65	144	1.942		بنك مسقط	52	259	3,477
بنك عمان التجاري	57	189						3,810
بنك عمان الصناعي	-							

المصدر:حسان خضر، **الدمج المصرفي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 45 ، سنة 2005 ،ص15

جدول رقم (18)

حالات الاندماج المصرفي عربيا

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك الدامج	البنك المندمج
99/93	لبنان	23حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين	بنك عمان التجاري

	والكويت		عمان	
الاتحاد الدولي للبنوك	بنك تونس للاستثمارات	حالة واحدة	تونس	98
مجموعة البنوك الشعبية	البنك الشعبي المركزي	حالة واحدة	المغرب	98
النك السعودي الأمريكي	بنك القاهرة السعودي	حالة واحدة	السعودية	97
البنك السعودي الأمريكي	البنك السعودي المتحد	حالة واحدة	السعودية	99
بنك الخليج الدولي	البنك السعودي العالمي	حالة واحدة	البحرين	99

المصدر : مجلة إتحاد المصارف العربية ، جانفي ،1999 ، ص 15.

من خلال الجدول السابق نجد أن لبنان أكثر الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر كما أن هناك حالة اندماج في كل من تونس والمغرب والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر فهي تمثل 0.5٪ من إجمالي الاندماجات المصرفية العالمية، ومن خلال كل هذا نستطيع القول أن الاندماجات المصرفية في المنطقة العربية تعتبر غائبة تماما.

المبحث الخامس: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضع التي تشغل خبراء المصارف في ظل العولمة والمتغيرات الدولية، فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، والتي تكون ناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره وإدارته، أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك.

و تحت تأثير هذه الظروف كان لزاما على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار، وكان نتاج ذلك بداية

التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي، ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد وجاءت اتفاقية بازل، أو لجنة بازل للرقابة المصرفية بين مجموعة الدول الصناعية العشرة تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا عام 1974 وذلك في ضوء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

ولقد قررت لجنة بازل عام 1988 اتخاذ معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما على كل البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي عالمي واعتبروه كخط دفاع أولي في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، وعليه سوف نتعرض في هذا الصدد إلى النقاط التالية:

- ماهية لجنة بازل.
- اتفاقية بازل الجديدة (بازلII).

المطلب الأول- ماهية لجنة بازل

لقد تأسست لجنة بازل عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوربية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشر وهي:" بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كل من لوكسمبورغ، وسويسرا".

وتم الاتفاق على أن تحظى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، حيث أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات في اتفاقية 1988، ووافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوربي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح نسبة عالية لكفاية رأس المال، وتعتمد على نسبة هذا الأخير على الأصول حسب درجة خطورته وبطريقة مربحة، وقدرت

هذه النسبة بـ 08٪ وأوصت اللجنة من خلال تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية سنة 1992 ليتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من سنة 1990، وكانت التوصيات مبينة على مقترحات تقدم بها " كوك cook"* والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذا سميت النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بال أو نسبة كوك، ويسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوربي RSE .[45]

أولا- التعريف بلجنة بازل المصرفية

يمكن القول أن لجنة بازل المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة السالفة الذكر، وهذا مع نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل(بال) السويسرية، وفي هذا الصدد نستطيع تحديد تعريف للجنة بازل المصرفية:

- لجنة بازل هي: عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف عليها وذلك من خلال:[46]

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال؛
- إزالة مصدر مهم لمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة؛
- تحقيق عدالة تنافسية بين البنوك؛
- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية؛
- الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة.
- التقليل من مخاطر الائتمان(السيولة، مخاطر الصرف، سعر الفائدة).

---

* خبير مصرفي إنجليزي كان محافظا سابقا للبنك المركزي الإنجليزي .

ثانيا :- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I

تقوم اتفاقية بازل I على خمسة جوانب أساسية تتمثل في:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية:

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التعامل في المشتقات والاستثمار في الأسواق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

وهذا من خلال الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكونها للديون المشكوك في تحصيلها.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية:

أ- دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع FMI:

وهي دول ذات مخاطر أقل من باقي الدول وتضم الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية(OCDE)، والدول التي لها ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، و.م.أ، أيسلندا، أيرلندا، البرتغال، اليونان، كما أنه يوجد شرط وهو استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي.

ب- مجموعة الدول الأخرى: وهي باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول:

ليس القصد من إعطاء وزن مخاطرة للأصل أنه أصل مشكوك في تحصيله بنفس الدرجة، بل هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطرة بل تكوين المخصصات اللازمة، وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

جدول رقم (19)

أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازلI- (داخل الميزانية)

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر	النقديَّة + المطلوبات من الحكومات المركزيَّة والبنوك المركزيَّة والمطلوبات(*) بضمانات نقديَّة وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزيَّة في بلدان OCDE.
10 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلِّيَّة (حسبما يتقرَّر وطنيًّا)
20 %	المطلوبات من بنوك التنمية الدوليَّة وبنوك دول منظَّمة OCDE + النقديَّة في الطريق
50 %	قروض مضمونة برهونات عقاريَّة، ويشغلها ملاَّكها.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة + مطلوبات من قطاع خاص+ مطلوبات من خارج دول منظَّمة OCDE ويتبقَّى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصاديَّة + مساهمات في شركات أخرى+ جميع الموجودات الأخرى.

مصدر الجدول: سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مرجع سبق ذكره، ص 289.

* المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية(التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح لالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية وهي كالآتي:

جدول رقم (20)

أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية.

أوزان المخاطرة	البنود
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطايا الضمان، تنفيذ عمليات المقاولات أو التوريدات)
100%	بنود للقروض(الضمانات العامة).

المصدر: طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 136.

5. مكونات كفاية رأس المال المصرفي:

تتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

- ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.
- تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

1. رأس المال الأساسي: يشمل حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح غير الموزعة(الشريحة I).
2. رأس المال التكميلي: يشمل الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول+ احتياطات مواجهة ديون متعثرة+ الاقتراض متوسط الأجل من المساهمين+ الأوراق المالية(الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد مدة) (الشريحة الثانية II).

وهناك جملة من الشروط يجب أن تتوفر في رأس المال وهي:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي عن 100% من مجموع عناصر رأس المال الأساسي .
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن الإطار عن 50٪ من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة عن 1.25٪ ويمكن زيادتها إلى 2% مؤقتا أو مرحليا، من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة(خصم بنسبة 55٪) لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول). وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين) عند احتسابها ضمن رأس المال التكميلي.
- يشترط لقبول أيه احتياطات سرية ضمن قاعدة رؤوس الأموال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من طرف السلطات الرقابية.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال(الشريحة}I + \text{الشريحة}II)}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 08\%$$

وتأسيسا عن ما ذكرناه حول اتفاقية لجنة بازل الأولى فإن هناك معادلة توضح كيفية حساب معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، وتعطى معادلة حساب كفاية رأس المال على النحو التالي:

ثالثا- تعديلات لجنة بازل الأولى (1995- 1998)

أ- في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر متعلقة ببنود الميزانية أو خارجها نتيجة التحركات في أسعار السوق.

وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظاتهم والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، وخلال هذه المدة تم إعداد ملف تخطيطي للاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في جويلية 1988، وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي.

ب- يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.

ج- إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية،

ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والسير مع شروط رأس المال على مستوى جميع البنوك.

المطلب الثاني- اتفاقية بازل الجديدة " اتفاقية بازل II"

لقد سعت لجنة بازل الأولى إلى تعديل وتطوير تلك النسبة أو المعدل وهذا لتجنب الثغرات والمشكلات القائمة من أجل إدارة أفضل لرأس المال ومختلف المخاطر، ومع نهاية عام 1997 دخلت معايير جديدة لقياس الملاءة المصرفية، حيث اعتمدت على معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، هذه الأخيرة عرفت باتفاقية بازل" II".

وفي جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين ومختلف الهيئات المالية(ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001، حيث كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001.

غير أن العدد الكبير من الملاحظات والردود والتعقيبات التي تلقتها اللجنة جعلتها تؤجل موعد دخول التنفيذ الفعلي لهذا الاتفاق حتى سنة 2003، ومع فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات حتى منتصف 2006، على أن يبدأ التطبيق في عام 2007، ولقد ركز الاتفاق الجديد على ثلاث خصائص أساسية وهي:[47]

1. **متطلبات رأس المال الدنيا:**

حيث حددت طرق جديدة في حساب كفاية رأس المال باحتساب مختلف المخاطر بما فيها مخاطر السوق مع الاحتفاظ بالحد الأدنى له المحدد في الاتفاقية والمقدر بـ 8٪ والجداول التالية توضح بعض أوزان المخاطرة الموضوعة ضمن الإطار الجديد:

جدول رقم (21)

أوزان المخاطر لشرائح التوريق*

الشـــــرائح	أوزان المخــاطر
+AA إلــى - AA	٪20
+ A إلــى - A	٪50
+ BBB إلــى - BBB	٪100
+ BB إلــى - BB	٪150
+ B أو أقل أو غير مصنفة	تخصم من رأس المال

المصدر: عبد الرزاق خليل، أحلام بو عبدلي، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات واتفاقيات بازل 2**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

جدول رقم(22)

أوزان المخاطرة للالتزامات الأخرى

الالتزامــات	أوزان المخــاطرة
الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية	يمكن معاملتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها
الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية	مثل الالتزامات على المصارف
القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية	٪50
الأوراق المصنفة دون مستوى --B وشرائح التوريق بين مستويات +BB و- BB	٪150
التزامات أخرى	٪100
بنود خارج الميزانية: التزامات تقل عن سنة	٪20
الالتزامات لآجال أكثر من سنة	٪50

المصدر: عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل2**، مرجع سبق ذكره، ص ص 6- 7.

* **التوريق**: تحويل القرض إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

ما نلاحظه من الجدولين السابقين هو وجود أوزان مخاطرة تزيد عن 100٪ وهي الموجودات التي تحمل أعلى قدر من المخاطر.

ولتوضيح الفكرة حول التصنيفات الائتمانية للبنوك والشركات لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم(23)

أوزان المخاطرة للتصنيفات الائتمانية المختلفة

الالتزامات	AAA إلى- AA	A+ إلى - A	BBB+ إلى- B	BB+ إلى- B	دون - B	غير مصنفة
الدول	صفر	20٪	50٪	100٪	150٪	100٪
المصارف						
الخيار1 [1]	20٪	50٪	100٪	100٪	150٪	100٪
الخيار2 [2]	20٪	(3)٪50	(3) ٪50	(3)٪100	(3)٪150	50٪ [3]
الشركات	20٪	20٪	100٪	100٪	100٪	150٪

[1] أوزان المخاطرة مستندة على تقليل مخاطر الدول، حيث يوجد المصرف.

[2] أوزان المخاطرة مستندة على تقييم المصرف المستقل.

[3] الالتزامات على المصارف لآجال قصيرة.

المصدر: عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

2. المراجعة من قبل السلطة الرقابية:

والهدف منها التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال، وتقترح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ.

- **المبدأ الأول**: يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال.
- **المبدأ الثاني**: يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات، والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها.

- **المبدأ الثالث**: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضا يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.
- **المبدأ الرابع**: يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب .

3. **انضباط السوق:**

ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب، ويهدف الإفصاح على التشجيع على إتباع البنوك للممارسات المصرفية السليمة.[48]

لقد ركزت لجنة بازل الأولى على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية التي تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم، في حين في ظل مقررات بازل الثانية تم اعتبار هذين النوعين من المخاطر إضافة إلى المخاطر التشغيلية، إن كفاية رأس المال التي تم تحديدها بنسبة 8٪ بموجب اتفاقية بازل الأولى يتم احتسابها من قسمة رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة، وفيما يتعلق بمقررات بازل الثانية، فإنها أبقت على النسبة نفسها والقاعدة الرأسمالية نفسها، إلا أن التغير المهم هو في الأوزان المخصصة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إضافة على المخاطر الجديدة المضافة وهي المخاطر

التشغيلية، ولحساب نسبة بازل الثانية هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر وهي:

- يجب أن يكون لرأس المال فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 25٪ من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- يجب أن يكون رأس المال صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع.
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني أن رأس مال البنك الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية بالإضافة لاقتراح أن تكون الشريحة الأولى من رأس مال البنك أكبر أو تساوي الشريحة الثانية +الشريحة الثالثة، وهو ما ترك رهنا بإدارة السلطات النقدية الوطنية.

وعن حساب كفاية رأس المال من الضروري أن تبرز الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في "12.5" ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان، وعليه يكون معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال(الشريحة1+ الشريحة2+ الشريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +مقياس المخاطرة السوقية }\times 12.5} \geq \%08$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد أي: باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد عن اللجنة.[49]

وبناء على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإن الاتفاق الجديد المقترح(اتفاق بازل 2) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى النماذج الثلاثة لتحديد رأس المال لمواجهة المخاطر، وهي:

1. النموذج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان.
2. نموذج التصنيف الداخلي (International Rating Broad) *IRB .
3. نموذج IRB المتقدم أو القائم على النماذج**.

ولكن البنوك التي ترغب في تبني نماذج IRB عليها أن تخضع نظامها في تسيير المخاطر لجهات رقابية، وعلى ضوء تقرير هذه الجهات يمكن للبنوك أن تتخطى النموذج الموحد إلى نموذج IRB، أي: تأسيس نظام للتقييم الداخلي، ومنه على نموذج IRB المتقدم.(50)

ويلاحظ أن الاقتراح الجديد(بازل 2) يتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير الأعضاء في المنظمة والبنوك، وذلك بإرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية وليس إلى العضوية المنظمة، كما يعترف الاقتراح بتقنيات الحد من مخاطر الائتمان.(51)

ونشير إلى أن مقررات لجنة بازل المصرفية لا تمثل توصيات إلزامية حتى بالنسبة للدول الأعضاء في اللجنة، وبالتالي يتطلب تطبيقها اعتماد محافظي البنوك المركزية لهذه التوصيات .

و في الأخير ندرج الشكل رقم (05) الذي يوضح لنا عمل لجنة بازلII:

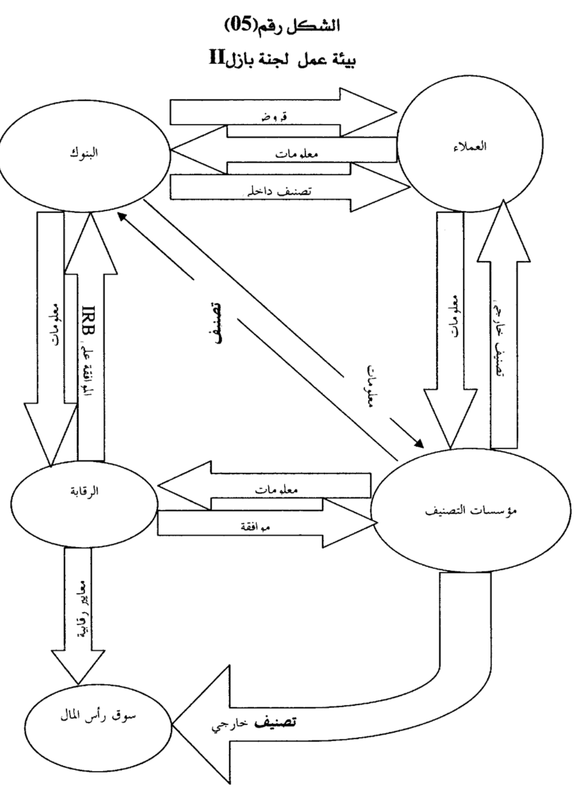
---

* هو النموذج الذي يقوم فيه البنك بتحديد مخاطرة، وإدارتها داخليا بما في ذلك تحديد كفاية رأس المال بعد السماح له بذلك من قبل الجهات الإشرافية الدولية

** وهو صورة معدلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخليا بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وبالاعتماد على الكمبيوتر.

الشكل رقم(05)

بيئة عمل لجنة بازلII



المصدر: نبيل حشاد ، التطبيق العملي لبازل 2 في البنوك، ندوة اتحاد المصارف المغاربية، 2007، موقع على الإنترنت:www.ubm.org.tn- بتاريخ 16/مارس2008.

و عن نسبة كفاية رأس مال البنوك العربية ، نوضحها في الجدول رقم(24) التالي:

جدول رقم(24)

نسبة كفاية رأس مال بنوك بعض الدول العربية خلال سنة 2008

- **حسب بازل I-** .

البلد	النسبة
العربية السعودية	%21.8
البحرين	% 19.2
الإمارات	% 14.2
قطر	% 13
الكويت	% 12
مصر	% 11
سوريا	%8 ≤
اليمن	% 16
تونس	%13
السودان	% 09
لبنان	%8 ≤
الجزائر	%8

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مواقع البنوك العربية على شبكة الإنترنتwww.eyoon.com ، أطلع عليه بتاريخ 28 مارس2008.

فحسب هذا الجدول، سعت مختلف الدول العربية إلى تغيير نسبة كفاية رأس المال البنوك العمومية حتى تتوافق مع نسبة بازل الثانية، وهذا للاحتياط من المخاطر الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذا العوامل الخارجية الناتجة عن تغيرات البيئة المصرفية المحلية والعالمية.

هوامش الفصل الخامس:

(1) حمدي عبد العظيم، **غسيل الأموال في مصر والعالم**، بدون دار نشر، القاهرة ، 2000، ص ، 4- 10.

(2) حسام الدين محمد أحمد ، **شرح قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم 80 لسنة 2002**، دار النهضة المصرية،مصر ، 2003، ص 24.

(3) سيلان جبران العبيدي، **غسيل الأموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي**، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 21- العدد41، المملكة السعودية ، 2004، ص ص، 290- 291.

(4) عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره ، ص 232، 233.

([5]) محسن أحمد الخضيري، **غسيل الأموال**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص ص،96 - 99.

(6) حسام العبد ، **غسيل الأموال**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول ، الأردن ، 2003، ص 4.

(7) عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، مرجع سبق ذكره، ص 235.

(8) الأخضر عزي، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات" ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14 - 15 ديسمبر2004، ص 168.

(9) رمزي نجيب، **غسيل الأموال جريمة العصر**، دار وائل للنشر عمان ، 2002، ص 46.

(10) بول ألن شتون، **دليل مريعي بشأن مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب**، البنك الدولي، واشنطن، مارس2003،ص 5

(11) بابكر الشيخ، **غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال**، دار ومكتبة الحامد، الأردن ، 2003، ص 67.

([1]) موقع على شبكة المعلومات، الإنترنت أطلع عليه يوم
http//:www./molin.org/mainpage., 2007/07/15

(12) أحمد عبد الخالق، **البنوك الشاملة**،جويلية 2007، موقع على شبكة المعلومات، الإنترنت:
www.arablawinfo.com

(13) محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي– دراسة تطبيقية لنشاط الائتمام واهم محدداته** ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 43.

(14) عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 19.

(15) صليحة بن طلحة، بوعلام معوش ، مرجع سبق ذكره، ص 481.

(16) عبد اللطيف مصطفى، سليمان بلعور، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها ، مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات".جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 15/14 ديسمبر 2004، ص 481.

(17) سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 2000، ص 80.

(18) عبد الغفار حنفي، **إدارة المنشآت المتخصصة، إدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 520.

(19) صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني- القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، عالم الكتب، مصر ، 2003، ص ص 87- 91.

(20) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 495- 496.

(21) محمد كريم ميلودي ، **الجهاز المصرفي في ظل العولمة(حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص 97.

(22) سيدي محمد ساهل ، مصطفى بلمقدم ، **خصخصة المؤسسة العمومية الجزائرية لماذا؟**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق -يومي:29- 30- ديسمبر- 2004 جامعة تلمسان.

(23) Allaouat F, **Privatisation, Fin de tout état**, Quotidien National -El Waten, 16-juil,1994

(24) أحمد ماهر، **دليل المدير في الخوصصة**، : الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2002، ص ،ص، 25- 26.

(25) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 212- 217.

(26) كمال رزيق، رحمون بوعلام، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة- مخاطر- وتحديات، جامعة جيجل يومي: 10- 2005/05/11، ص ص ، 6- 9.

(27) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(28) عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة**- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997- 2000)، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية" الواقع والتحديات".جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر2004، ص106.

(29) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

(30) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص ص 238- 239.

(31) عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره، ص ص، 223- 224.

(32) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 153

(33) عمار بوزعرور، مسعود درواسي، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية" الواقع والتحديات".جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،14 - 15 ديسمبر2004، ص 138

(34) مقدم عبيرات، محمد عجيلة، **الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار 24- 25 أفريل 2006، ص 3.

(35) آسيا مرابط، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات".جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص 243.

(36) محمد فرحي، سليمة نشنش، **أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 24- 25 أفريل 2006، المركز الجامعي بشار، ص 12 .

(37) طارق عبد العال حماد ، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، مصر ، 1999، ص ص، 6- 7.

(38) سهام بوخلالة، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة (غير منشورة)، 2005، ص 25.

(39) خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث، دمج المصارف**، المؤسسة الحديثة للكليات، لبنان ، 2000، ص ص، 84 ، 85.

(40) عمار بوزعرور، مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

(41) (42) (43) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 166- 172.

(44) زهية بركان، زهية زيدان، **الاندماج المصرفي وأبعاده**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية- جامعة قالمة يومي 07/08/ ديسمبر 2004، ص 143.

(45) سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية(التحولات الاقتصادية) الواقع- والتحديات- يومي 15/14/، جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف- 2004، ص 288.

(46)رشيد ادريس، سفيان بحري، **مقررات لجنة بازل والنظم الإقرارية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بشار 24- 25 أفريل 2006، ص 03.

(47) عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل2**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية"حالة الاقتصاد الجزائري"، جامعة باجي مختار، عنابة، 23- 24نوفمبر 2004، ص 6

(48) حسن عبد الله التميمي، **اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية**، موقع على الانترنيت ، www.uaeec.com ،أطلع عليه: 2007/09/02

(49) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 301.

(50) ، (51)سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره،ص 292.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1 - الكتب:

1. أبو الفضل فتحي وآخرون، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة** ، مكتبة الأسرة، مصر، 2004.
2. أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**،الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
3. أبو قحف عبد السلام، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
4. أحمد الخضيري محسن، **العولمة - مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر ألا دولة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
5. أحمد الخضيري محسن، **غسيل الأموال**، مجموعة النيل العربية، مصر ، 2001.
6. آدا جاك ، **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**: ترجمة مطانيوس حبيب، طالاس للدراسات والترجمة ، سوريا. 1997.
7. الأطرش محمد ، **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، أكتوبر 2001.
8. الببلاوي حازم، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2003.
9. الجابري علي حسين و آخرون،**العولمة والمستقبل العربي**، سلسلة المائدة الحرة بيت الحكمة، بغداد، 1999.
10. الحمش منير، **العولمة ليست الخيار الوحيد**، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.
11. السيد أحمد مصطفى عمر، **إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، لبنان ، يناير 2003.

12. السيد السعيد محمد، **الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
13. الشيخ بابكر ، **غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال**، دار ومكتبة الحامد ، الأردن، 2003.
14. العطية عبد الحسين، **الاقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشروق و النشر، عمان، 2001.
15. الفريد القاحوش نادر ، **العمل المصرفي عبر الإنترنت**، الدار العربية للعلوم، عمان، 2001.
16. القزوني شاكر ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
17. المسافر محمود خالد ،**العولمة الاقتصادية**، بيت الحكمة،بغداد ، 2002.
18. المنذر سليمان،**السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1999.
19. النجار فريد ، **الإدارة المالية الإستراتيجية و الأسواق و المؤسسات المالية**، بيت الإدارة و الاستثمارات و التدريب، مصر، 2000.
20. النجار فريد ، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
21. النجار سعيد ، **النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد و العشرين**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1999.
22. النجار سعيد، **السياسات المالية وأسواق المال،صندوق النقد العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي**، القاهرة: 1994.
23. الهندي خليل ، الناشف أنطوان ، **العمليات المصرفية و السوق المالية، الجزء الثالث، دمج المصارف**، المؤسسة الحديثة للكليات، لبنان ، 2000.
24. أمين جلال وآخرون، **العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأورجواي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1999.
25. برتان جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد: على زيعور، مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات، لبنان، 2000.
26. بريجنسكي زبجينيكو ، **الفوضى و الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الواحد و العشرين**، ترجمة مالك فاضل ، الأهلية للنشر والتوزيع، دمشق ، 1998.

27. بهلول محمد بلقاسم، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.
28. توهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل، ديلمي عبد الحميد، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 .
29. جمال الخطيب شذا، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا ، عبدين ، مصر، 2002.
30. جويدان الجمل جمال، **الأسواق المالية و النقدية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
31. حجاج قاسم، **العالمية و العولمة، نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية**، نشر جمعية التراث، الجزائر، 2003.
32. حسن السيسي صلاح الدين، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني- القطاع المصرفي وغسيل الأموال**، عالم الكتب ، مصر، 2003.
33. حشاد نبيل، **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب-مكتبة الأسرة، مصر، 2001.
34. حمدي عبد العظيم: **غسيل الأموال في مصر والعالم**، بدون دار نشر ، القاهرة ، 2000.
35. حميدات محمود ، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996.
36. حنفي عبد الغفار، **إدارة المنشآت المتخصصة- إدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
37. خليل الحمزاوي محمد كمال ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية لنشاط الائتمام واهم محدداته**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
38. ديدان مولود، **قانون العقوبات** ، دار بلقيس، الجزائر ،2007.
39. رشدي شيحة مصطفى ، **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دراسة للعالم ومفاهيم الرئيسة للتجارة العالمية مع إشارة خاصة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عليها من تطورات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2004.
40. رشدي صالح عبد الفتاح ، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا** ، الدار الجامعية للنشر ، القاهرة ،2000.
41. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ، 2002.

42. رضا عبد السلام، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.
43. روبرتسون رونالد، **العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة احمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة ،المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1998.
44. زكي رمزي،**الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، سينا للنشر، القاهرة ، 1992.
45. زكي رمزي، **فكر الأزمة- دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي**، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1987.
46. دركر بيتر، **الاقتصاد العالمي و الدولة الوطنية**، ترجمة محمود خالد المسافر، مجلة الحكمة، العدد الثاني، مطبعة اليرموك، بغداد، 1999.
47. سامي عفيفي حاتم،" **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**"،بدون دار نشر، القاهرة ، 2004.
48. سعيد مطر موسى، شقيري نوري موسى، المومني ياسر، **المالية الدولية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2003.
49. سيد مصطفى أحمد ، **تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، 2000.
50. صقر عمر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
51. صقر عمر ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000– 2001.
52. طلعت أسعد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998.
53. عبد الحميد ضحى ، بهاء الدين زياد ، **أوراق المكون الإداري من المشروع البحثي المشترك- حول العولمة المالية- إطار مفاهيمي لإدارة العولمة المالية في جمهورية مصر العربية**، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، مصر، 2004.
54. عبد الرشيد عبد الحافظ ، **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهته**، مكتبة مدبولي ، مصر، 2005.
55. عبد العال حماد طارق، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية القاهرة ، 2001.
56. عبد العال حماد طارق ، **اندماج و خصخصة البنوك**، الدار الجامعية، مصر ، 1999.

57. عبد الفضيل محمود ، **العرب و العولمة**، بدون دار نشر، بيروت ، أفريل 2000.
58. عبد القادر حاتم محمد ، **العولمة مالها و ما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005 .
59. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2004.
60. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية- منظماتها- شركاتها- تداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
61. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/ 2003.
62. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
63. علي مثنى فضل، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية** ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2000.
64. عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999.
65. عمارة بثينة، **العولمة و تحديات العصر و انعكاساتها على المجتمع المصري**، دار الأمين، القاهرة، 2000.
66. عمر الحاجي محمد، **ظاهرة العولمة الاقتصادية**، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001.
67. عمر حسن ، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2000.
68. غريب جمال، صلاح الدين عقدة، "**التخلف الاقتصادي والتنمية**"، مطابع التدريب المهني للشرطة القاهرة، 1998.
69. غليون برهان، أمين سمير ،**ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دار الفكر، دمشق ، 1999.
70. فرحات جمعة السعيد، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، العربية السعودية ، 2000.
71. فوزي سميحة ، **العولمة والقدرة التنافسية للشركات والبنك الدولي**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 2004.
72. فوكوياما فرانسيس ، **نهاية التاريخ والرجل الأخر**، ترجمة و تعليق: حسن الشيخ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1993.

73. فيذر ستون مايكل و آخرون ، **محدثات العولمة** ،ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ،2000.
74. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.
75. قصور عدي، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983.
76. كارسون روبرت، **ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها** ، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1994.
77. لطرش الطاهر ، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.
78. ماكينون رونالد ، **"النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد"**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1996.
79. ماهر أحمد ، **دليل المدير في الخوصصة** ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ، 2002.
80. مجيد الموسوي ضياء، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
81. محمد أحمد حسام الدين، **شرح قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم 80 لسنة 2002**، دار النهضة المصرية، مصر، 2003.
82. محمد عبد العزيز سمير ، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية، 2000.
83. محمد عبد العزيز سمير ، **التجارة العالمية بين جات 1994 و منظمة التجارة العالمية**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،2001.
84. محمد علي إبراهيم، **الجات (الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات)**، الدار الجامعية- الاسكندرية، 2003.
85. محمد هاشم إسماعيل ، عبد الرحمان يسري، **أسس علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، 1976.
86. محمد علي عبد الخالق عبير، **العولمة و آثارها على الطلب و الاستهلاك في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
87. ملتوون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1997.
88. نجيب رمزي ،**غسيل الأموال جريمة العصر**، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002.

89. هيرست بول و تومبسون جراهام مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم ، ترجمة إبراهيم فتحي ،المجلس الأعلى للثقافة ، الكويت ، 1999.

I- 2 رسائل و الأطروحات:

90. بن اسماعين حياة ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية(حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باجي مختار عنابة، 1999.
91. بن لفا المطيري محمد ، **العولمة و آثارها على الجريمة الاقتصادية كما يراها العاملون بالغرف التجارية الصناعية الرئيسية بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .
92. بوخلالة سهام ، **المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة (غير منشورة)، 2005.
93. خالفي وهيبة ، **خوصصة البنوك في الجزائر الواقع والأفاق** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2001/2000 .
94. خاطر طارق ، **قوى التغير الإستراتيجية في المجال المصرفي و آثارها على أعمال البنوك، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2006/2005.
95. دحماني سامية ، **تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988- 1998، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،
96. رايس حدة ، **البنك المركزي الجزائري وإعادة تجديد سيولات البنوك التجارية(حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عنابه، 1999.
97. ساهل سيدي محمد ،"**آفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك التنمية الريفية الجزائرية**"، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
98. غراب محمود فاروق ،**إمكانية استفادة الدول النامية من طرق مؤسسة التمويل الدولية**، رسالة غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس ،مصر ،2000.
99. غزلان سعيد ، **اثر العولمة على الاستثمارات الأجنبية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003- 2004.
100. فضيل فارس، **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة السعودية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2004.

101. محمد حسن الفرخ مرفت ، **العولمة الاقتصادية و أسواق المال، دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق آسيا و مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2005.

102. مولحسان أيات الله ، **الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004،

103. ميلودي محمد كريم، **الجهاز المصرفي في ظل العولمة(حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004.

104. وائل محمد نور الهدى، **آثار العولمة الاقتصادية على الميزان التجاري المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

105. وصاف عتيقة، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات و آثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية بالتركيز على حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2003.

I- 3 المجلات و الجرائد :

106. أحمد الخضيري محسن، **مفهوم العولمة المصرفية**، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد222، المجلد 19، لبنان، 1999.

107. إدريس يوسف عثمان ، **تحرير حساب رأس المال المزايا والمخاطر تجربة الدول النامية** ، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2006.

108. إسماعيل صبري عبد الله ، **الكوكبة: الرأسمالية العالمية ما بعد الامبريالية** ، مجلة الطريق، العدد- 4- 1997.

109. اشتنجرين بيار و موسى مايكل ، **صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال "**، مجلة التمويل والتنمية"، واشنطن، ديسمبر 1998

110. الأطرش محمد، **التوحد الاقتصادي العربي و الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 272، 2003.

111. البعاج هشام، **سيناريو أبستمولوجي حول العولمة** (أطروحات أساسية)، مجلة المستقبل العربي العدد247، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999

112. العبد حسام ، **غسيل الأموال**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول ، الأردن ، 2003.

113. العبيدي سيلان جبران ، **غسيل الأموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 21 العدد 41، المملكة السعودية، 2004 .

114. العنتري سلوى ،"**الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل**"، قضايا التنمية،(مركز دراسات و بحوث) الدول النامية، العدد 12، القاهرة ، 1998.

115. بعلوج العيد ،**الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية بسكرة ، العدد رقم03، أكتوبر2002.

116. بلوز نايف ، **حوار في العولمة**، مجلة النهج ، العدد49 ، دمشق ، 1999.

117. بيومي جمال الدين، **تحديات العقد الجديدة**، مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد (241)، المجلد (21)، لبنان، 2001.

118. تومي عبد الرحمان ، **العولمة الاقتصادية وآثرها على العالم العربي**، مجلة دراسات اقتصادية – العدد03 ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

119. جبار محفوظ ، **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002.

120. حسان خضر، **الدمج المصرفي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 45 ، سنة 2005

121. زغيب شهرزاد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجازائر، الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة ، سبتمبر 2005.

122. زكي رمزي، **الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب**، مجلة النهج، العدد21، دمشق، 2000.

123. زكي رمزي ، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، 2002.

124. زكى رمزى، **الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب**، مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في1999/12/12م، العدد 9514.

125. صبري عبد الله إسماعيل ، **التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري**، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، 2000.

126. عايد الجابري محمد ، **العولمة والهوية الثقافية**، مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 228، بيروت ، 1998 .

127. عبد الحليم عزت ، **أسباب العولمة المصرفية**، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 236- المجلد 20، لبنان، 2000.

128. عبد الفتاح مراد، **موسوعة الجات و منظمة التجارة العالمية.**

129. عبد المطلب عبد الحميد، **مدى فعالية الحوافز الد بية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة سمبر 1998.

130. عبيد حسن ، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدم** أوراق اقتصادية، العدد 20، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الق ؛، 2002.

131. قرشي ضيا، **العولمة: فرص جديدة و تحديات ص** ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد42، دبي ، 1996.

132. كاراكاداج سيم ومايكل تيلور، **نحو معيار مد في عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل**" مجلة التمويل والتنمية" ،عدد ديسمبر، 2000.

133. كراشة سمية، **ظاهرة بيع العملة في شوارع العـ مة، تبييض الأموال**، جريدة الخبر- الثلاثاء 18 ماي 2004، العدد 4089.

134. مالكوم نايت، **الدول النامية والتي تمر بمرحلة ال وتواجه العولمة المالية**، مجلة التمويل والتنمية، عدد جوان 1999.

135. متولي صالح، راشد منير ، **تحرير حساب رأسر ل في جنوبي البحر الأبيض المتوسط**، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1998.

136. مفتاح صالح ، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإ نية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد02- جوان 2002.

137. مفتاح صالح ، بن سمينة دلال ، **واقع و تحديات ستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث ـادية عربية، العددان: 43- 44، 2008، القاهرة.

138. منصوري زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في ا ائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، العدد2 ،ماي 2005

139. ناصر مراد ،**تحديات العولمة على الاقتصاد الوط** ، مجلة دراسات اقتصادية – مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية ، دار خلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر، العدد07- جانفي 2006.

140. هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، **فخ العولمة سـ ـة عالم المعرفة**، مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مجلة الكويت، العدد238، 8 1.

141. هانز تيتماير، **تطور التعاون والتنسيق في الإشـ ـ على الأسواق المالية**، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 1999.

142. مجلة إتحاد المصارف العربية ، جانفي ،1999 .

4-I دراسات و تقارير:

143. إدريس رشيد، بحري سفيان، **رات لجنة بازل والنظم الإقرارية في الجزائر،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الث حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ب ، 24- 25 أفريل 2006.

144. المجلس الوطني الاقتصادي والا ـاعي إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، الدورة ، نوفمبر 2000.

145. بركان زهية، زيدان زهية ، **دماج المصرفي و أبعاده،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول البنوك التجـ و التنمية الاقتصادية- جامعة قالمة ، يومي 07/08/ ديسمبر 2004.

146. بشارة عزمي و آخرون، **العربـ عولمة** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ت، 1998.

147. بعلوج بلعيد ،**العولمة المالية والاسـ ارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر،** مداخلة مقدمة للملتقى لي حول العولمة المالية، la quête de l'émergence inancière: référence au face à la contrainte de la globalisatio xte économique algérien co، جامعة باجي مختار عنابة، 24-23 نوفمبر 2004.

148. بلعجوز حسين ، **إدارة المخاطـ بنكية والتحكم فيها،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصـ ة في الألفية الثالثة"منافسة، مخاطر، تقنيات"، جامعة جيجل، 06- 07- جوان 2005.

149. بن بوزيان محمد ، شكوري سـ محمد ، **التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر،** مداخلة مقـ ضمن الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصاد المركز الجامعي بشار، يومي 24و 25 أفريل 2006.

150. بن طلحة صليحة، معوش بوعـ **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الو الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات ـعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 15/14ديسمبر 2004.

151. بن عامر نعيمة ، **المخاطرة والتـ م الاحترازي،** مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات ا ـصادية " الواقع والآفاق"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14- 15 ديسمبر004

152. بن علي بلعزوز ، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " واقع و تحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14 - 15 ديسمبر2004.

153. بن عيشي بشير ، غالم عبد الله ، **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية"إنجازات و تحديات"** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة"منافسة، مخاطر تقنيات"، يومي 6 و 7 جوان، جامعة جيجل.

154. بوزعرور عمار، درواسي مسعود، **الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية" **الواقع والتحديات"-جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف**، 14 - 15 ديسمبر2004.

155. بوزيدي سعيدة، **الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق"** الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22- 23 أفريل، 2003.

156. بوعتروس عبد الحق، **الإصلاح المصرفي في الجزائر: الإنجازات والتحديات"**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- الواقع والآفاق، جامعة قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001،.

157. تشارم فاروق،**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية** ، الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2002/2001

158. خليل عبد الرزاق ، بوعبدلي أحلام ، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقيات بازل2**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية"حالة الاقتصاد الجزائري"، جامعة باجي مختار، عنابة، 23- 24 نوفمبر 2004.

159. خليل عبد الرزاق ، بوعبدلي أحلام ، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة-** دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997- 2000)، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية" **الواقع والتحديات"-جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف**، 14- 15 ديسمبر2004.

160. رزيق كمال ، بوعلام رحمون، **تقنيات وأساليب خوصصة المصارف**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة- مخاطر- وتحديات، جامعة جيجل يومي: 10- 2005/05/11.

161. روابح عبد الباقي ، **الإصلاح المصرفي في ظل التصحيح الهيكلي، حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- الواقع والآفاق، جامعة قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001.

162. زعباط عبد الحميد، **المناخ الاستثماري في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر، سكيكدة، 2002/ 2003.

163. زيدان محمد ، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" النظام المصرفي الجزائري- الواقع والآفاق، جامعة قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001.

164. ساهل سيدي محمد، بلمقدم مصطفى ، **خصخصة المؤسسة العمومية الجزائرية لماذا؟**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، يومي:29- 30- ديسمبر- 2004.

165. سوامس رضوان، **العلاقة بين البنك و المؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية و النقدية الجارية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ لاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22- 23 أفريل، 2003.

166. شاهد يوسف" **العولمة والتحديات التي تواجه البلدان النامية**" ، (ورقة عمل)، العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000.

167. شتون بول ألن ، **دليل مربعي بشأن مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب**، البنك الدولي، واشنطن ، مارس2003.

168. صبري عبد الرحمان، **أثر اتفاقية الجات على القطاع المالي(المصارف- التأمين- أسواق المال)**، أشغال اجتماع الخبراء العرب لدراسة أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية، القاهرة، 4- 9 جويلية، 1994.

169. عبيرات مقدم ، عجيلة محمد ، **الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، 24- 25 أفريل 2006.

170. عزي الأخضر، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 2004.

171. عطيوي سميرة ، **العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق، جامعة 8 ماي1945، قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001.

172. عياري أمال ، شايب فاطمة الزهراء ، نصيب رجم ، **تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" النظام المصرفي الجزائري- الواقع والآفاق، جامعة قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001.

173. غلاب نعيمة ، دراجي زينات ، **إستراتيجية التكيف البنكي مع تطور المحيط الاقتصادي**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول" النظام المصرفي الجزائري- الواقع والآفاق، جامعة قالمة، 5- 6 نوفمبر 2001.

174. فرحي محمد ، نشنش سليمة ، **أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي بشار ، يومي 24- 25 أفريل 2006.

175. محمد عبد المنعم ، حمد النبيل الطيب ، **العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية**، الجزائر ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول **حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية"الواقع و التحديات"**، جامعة حسيبة بن علي، الشلف ، 14- 15 ديسمبر2004.

176. محي الدين محمود ، **العولمة و أسلوب الإدارة الاقتصادية، منظور مصري**، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة المنعقدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي، أبو ضبي- إ.ع.م ، 18- 19 نوفمبر 2000.

177. مرابط آسيا ، **العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " **الواقع والتحديات**". ، جامعة حسيبة بن بو على- الشلف- ، يومي 15/14 / ديسمبر 2004 .

178. مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها ، مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " **الواقع والتحديات**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، ،15/14 ديسمبر 2004.

179. معطى الله خير الدين ، بوقمقوم محمد ، **المعلوماتية و الجهاز البنكي ، حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية

الجزائرية و التحولات الاقتصادية(الواقع و التحديات)، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004،

180. مفتاح صالح ، **الإصلاحات المصرفية في الجزائر" 1970- 2003"**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، 2005.

181. منصوري عبد الله ، **عولمة قواعد الضبط المصرفي و انعكاساتها على إقراض الدول النامية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية، جامعة عنابة، يومي 7- 8 ديسمبر 2004.

182. ناصر سليمان ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية(التحولات الاقتصادية) الواقع- والتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف ، يومي 15/14 ديسمبر 2004.

183. نجار حياة ، **الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر،** مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- "منافسة، مخاطر، تقنيات"، جامعة جيجل، 06- 07- جوان 2005.

184. نعمون وهاب ، **النظم المعاصرة لتوزيع المشتقات المصرفية و إستراتيجية البنوك**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية(الواقع و التحديات)، جامعة الشلف، يومي 14- 15 ديسمبر 2004.

185. همال علي و حفيظ فاطمة ، **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسيطية** مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط وترقية الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية حالة البلدان العربية والجزائر، سكيكدة ، 2003/2002.

186. يعقوبي محمد، **توفيق تمار آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –حالة الجزائر و الدول النامية، جامعة بسكرة، 2007/2006.

I-5 مواثيق و جرائد رسمية:

187. أمر رقم 03- 01 ، بتاريخ فيفري 2003، المتعلق بقمع من يخالف التشريع الخاص بالحرف ونقل رؤوس الأموال، الجريدة الرسمية رقم 02، الصادرة في 2003/02/23.

188. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم84 المؤرخة في 18 ديسمبر 2002.

189. المادة 3 من التعليمة رقم 74- 94 المؤرخة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة

190. المادة 42- 43 من قانون 90- 10 .

191. المواد 04- 13- 14+15- 16- من قانون النقد والقرض

192. المادة 115 من قانون النقد والقرض 90- 10.

193. المادة 116 من قانون النقد والقرض 90- 10

المراجع باللغة الأجنبية:

II-1 Livres :

194. Aglietta Michel, Brender Anton, Coudert Virginie, **Globalisation Financière- l'aventure obligée**, Paris, Ed Economica 1990.

195. Ammour. B, **le système bancaire Algérien,textes et réalité**, Alger, édition Dahleb, 1996.

196. Benfrehe Dahleb **les multinational en jeux et perspectives pour L'Algérie**. Nor édition، Alger. 1999

197. Bouët Antoine, le cacheux jacques, **Globalisation et politiques Économiques**, Ed: economica, Paris, 1999.

198. Bouyaakoub Farouk, **le secteur bancaire Algérien, Mutation et Perspectives,** Badr- in/ os, N.1 Janvier 2002.

199. D'Arvisen Philippe et petit Jean-Pierre, **Économie internationale la place des banques(Broché)**, paris, Dunod ,1999

200. Mucchielli Jean louis. **Relations économiques internationales**. Edition Hachette. Paris. 1994

201. Michalet Charles-Albert **la Séduction des nations ou comment attirer les investissements** ;Economia, paris ,1999.

202. NAAS.A, **le système bancaire Algérien de la décolonisation à l'économie de marché** , Maison neuve et laros, paris,2003,

203. Rainelli Michel, **l'organisation mondiale du commerce,** (Alger: casbah édition; 1999).

204. Yves.Bernard et Colli J-claude, **Vocabulaire économique et Financier,** édition Seuil, Paris, 1976.

II-2 Journal et magazines

205. Allaouat F, **Privatisation, Fin de tout état**, Quotidien National -El Waten,
16-juil,1994

206. CNUCED **Société transnational et compétitive a l'exportation**. New York et Genève. 2002

207. Henry Pierre /Bénédict de saint-laurent, **les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006**, Note et documents

n°23,mai 2007,agence française pour les investissements internationaux
II- 3 Etudes et rapports
208. APSI Séminaire de présentation du " Climat des investissements en Algérie ", Organisation des Nations Unis pour le Développement Industriel.
209. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie,** rapport 2003
210. Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenariat euro-med", Algérie, FMI..
211. ISSAD Mouhnd, **l'Actualité du droit des investissements**, in Annelles de l'Institut Maghrébin des douanes et de la fiscalité - partenariat et investissement " ,1999.
212. Ministère de la PME, "Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journée d'études sur le développement et la promotion des PME", tenues au Club des Pins, les 27 – 28 décembre 1997.
213. Manuel de FMI 4ème édition, 1987,
214. OUFRIHA F.Z. et FERFERA M.Y, **Régionalisation et Investissements Directs Etrangers dans les Pays Sud – Méditerranée**, in Colloque International sur L'espace économique de la Méditerranée Occidentale- Enjeux et Perspective , Université Abderrahmen Mira, Bijaîa, 25-26 juin 2000.
215. Williamson and M.Mahar: A Review of Financial liberalization south Asia Region, Internal Discussion Paper, No 171, world Bank,jan,1998.
Instruction4II-
216. instruction N°74-94 du 29 novembre 1994 relative a la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers

III- مواقع على شبكة المعلومات العالمية:

217. أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، : www.arablawinfo.com
218. الشروق اليومي، يومية وطنية، العدد 1134.
219. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: www.iaigc.ne

220. جريدة الخبر: www.alkhabar.com،
221. حسن عبد الله التميمي، **اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية،** www.uaeec.com
222. حشاد نبيل ، التطبيق العملي لبازل 2 في البنوك، ندوة اتحاد المصارف المغاربية، 2007، مقال على موقع: www.ubm.org.tn.
223. سالم أحمد عبد الله الفرجاني، **سبيل تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا،** : www.magazine-libya.htm.
224. علي خليل حمد، **العولمة- النهابون- المرتزقة-** جان زيغلر لترجمة محمد زكريا إسماعيل)، مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ 2003، www.attareek.org. ،
225. فخري عبد اللطيف أسّار ، **العولمة المصرفية،** www.uluminsania.net.
226. مصطفى ولد سيدي محمد، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي،** على موقع: www.aljazeera.net .
227. موقع منظمة الشفافية الدولية: www.transprency.org .
228. A.T.Kearney,'' **Globalization index**'', Foreign Policy Magazine,2002.: www.atkearney.com
229. www.Aljazeera.net/ in.depth/international.com/.
230. www.bis.org/publ/bcbs.pdf
231. مواقع عيون للبنوك العربية : www.eyoon.com
232. globalization.kof.ethz.ch/query/showData
233. www./molin.org/mainpage..
234. www.pogar.org/arabic/govnews
235. www.worldbank.org
236. case study Algeria, bay Raymond.W. Baker،: www.gfip.org



العولمة المالية

والأنظمة المصرفية العربية



الأردن - عمان

هاتف: 00962 6 5658253 / 00962 6 5658252

فاكس: 00962 6 5658254 ص.ب: 141781

البريد الإلكتروني: darosama@orange.jo

الموقع الإلكتروني: www.darosama.net





الأردن - عمان - العبدلي

تليفاكس: 0096265664085